

Distr.: General
11 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو
الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	مقدمة	أولا -
٥	أداء الولاية	ثانيا -
٥	لمحة عامة	ألف -
٥	تنفيذ الميزانية	باء -
١٠	مبادرات البعثة لتقديم الدعم	جيم -
١١	تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي	دال -
١١	الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية	هـاء -
١٢	أطر الميزنة القائمة على النتائج	واو -



الرجاء إعادة استعمال الورق



٥٩	ثالثا - أداء الموارد
٥٩	ألف - الموارد المالية
٦٠	باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الأموال بين المجموعات
٦١	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٦١	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى
٦٢	هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٦٢	واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية
٦٣	رابعا - تحليل الفروق
٦٨	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
		سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها
٦٩	الجمعية العامة في قرارها ٣٠١/٧١

رُبط مجموع نفقات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بالهدف المتوخى من البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مبنية بحسب العناصر التالية: الأمن وحماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، ودعم الحكم الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية، وتوفير الدعم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، قدمت البعثة الدعم فيما يتعلق بتحديث سجل الناخبين، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والدعم اللوجستي في مجال نشر مواد سجل الناخبين في جميع أنحاء البلد. وقدمت البعثة الدعم أيضا لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في موعدها عقب توقيع الجهات السياسية الكونغولية المعنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اتفاقا سياسيا ينص على وضع تدابير انتقالية شاملة على نطاق واسع من شأنها تمهيد الطريق نحو إجراء الانتخابات في البلد. وكلفت البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) بدعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والعملية الانتخابية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة في المناطق المتضررة من النزاع وأعمال العنف. وظلت الجماعات المسلحة وأعمال العنف القبلي تطغى على النزاعات الدائرة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. واشتدت حدة العنف القبلي بين قبيلتي تولا ولوبا في محافظة تنجانيقا، والأهم من ذلك أن العنف انتشر في مناطق لم تكن متأثرة بالنزاع من قبل، بما في ذلك منطقة كاساي الوسطى حيث نفذت الميليشيات هجمات على رموز الدولة وتصاعدت حدة العنف بين الجماعات العرقية وكانت هناك دلائل على الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الجهات الأمنية التابعة للدولة. وتكبّدت البعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير نفقات بلغت ٢٠٠ ٤٤٣ ٢٣٤ ١ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد نسبته ٩٩,٩ في المائة (مقارنة بمبلغ ٦٠٠ ٤٨٧ ٣٠٩ دولار من النفقات يمثل معدل استخدام نسبته ٩٨,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦).

ويعزى الرصيد الحر البالغ ١,٣ مليون دولار أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، لأسباب في مقدمتها ارتفاع معدلات الشغور الفعلية عما هو مدرج في الميزانية المعتمدة للوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، وارتفاع المبالغ الفعلية المخصصة من مبالغ سداد تكاليف القوات لعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخير نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال، وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة؛ وانخفاض الاحتياجات بشكل طفيف فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية بالنظر أساسا إلى التأخير في وضع الصيغة النهائية لعقد جديد بشأن توفير خدمات المنظومة الجوية غير المسلحة. أما الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات فقبول إلى حد كبير بزيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين، لأسباب في مقدمتها انخفاض معدلات الشغور الفعلية عما هو مدرج في الميزانية المعتمدة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة، وإلى نشر موظفين إضافيين لدعم عملية تسجيل الناخبين.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفئة	المخصصات	الإنفاق	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٩٣ ٤٩٩,٣	٥٧٣ ٨٨٤,١	١٩ ٦١٥,٢	٣,٣
الموظفون المدنيون	٢٨٥ ٨٩٦,١	٣٠٥ ٨٢٧,٤	(١٩ ٩٣١,٣)	(٧,٠)
التكاليف التشغيلية	٣٥٦ ٣٢٧,٧	٣٥٤ ٧٣١,٧	١ ٥٩٦,٠	٠,٤
إجمالي الاحتياجات	١ ٢٣٥ ٧٢٣,١	١ ٢٣٤ ٤٤٣,٢	١ ٢٧٩,٩	٠,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٨ ١٥٠,٦	٣٠ ٨٣٩,٥	(٢ ٦٨٨,٩)	(٩,٦)
صافي الاحتياجات	١ ٢٠٧ ٥٧٢,٥	١ ٢٠٣ ٦٠٣,٧	٣ ٩٦٨,٨	٠,٣
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	١ ٢٣٥ ٧٢٣,١	١ ٢٣٤ ٤٤٣,٢	١ ٢٧٩,٩	٠,١

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(أ)	الوظائف الفعلية (المتوسط)	معدل الشواغر (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	٧٦٠	٤٧٢	٣٧,٩
الوحدات العسكرية	١٩٨١٥	١٦٨٨١	١٤,٨
شرطة الأمم المتحدة	٣٩١	٣٢٢	١٧,٦
وحدات الشرطة المشكّلة	١٠٥٠	١٠٤٩	٠,١
الموظفون الدوليون	٨٨٥	٧٧٨	١٢,١
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢٥٢٢	٢٣٥٠	٦,٨
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٢٩	١٨٤	١٩,٧
متطوعو الأمم المتحدة ^(ج)	٤١٩	٣٦٤	١٣,٤
الوظائف المؤقتة ^(د)	—	—	—
الموظفون الدوليون	—	—	—
الموظفون الوطنيون	—	—	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	٩٠	٥٨	٣٥,٦

(أ) تمثل المستوى الأعلى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) باستثناء ما متوسطه ٥٨ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي أنشئت على أساس استثنائي بموافقة المراقب المالي ونُشرت لفترة أربعة أشهر.

(د) باستثناء ما متوسطه ١٨ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي أنشئت بشكل استثنائي بموافقة المراقب المالي ونشرت لفترة أربعة أشهر.

ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

- ١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/70/766)، وبلغ إجماليها ٨٠٠ ٢٨٨ ٢٧٥ ١ دولار (صافيها ٣٠٠ ٥٧٢ ٢٤٧ ١ دولار). وهي تغطي تكاليف نشر ٧٦٠ مراقبا عسكريا و ١٩ ٨١٥ فردا من الوحدات العسكرية و ١ ٤٤١ من أفراد الشرطة، منهم ١٠٥٠ فردا من الوحدات المشكّلة، و ٩٠ من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٨٨٩ موظفا دوليا و ٢ ٧٥٦ موظفا وطنيا، منهم ٢٣٠ من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و ٤٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة.
- ٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٦، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٩٦٣ ٢٧١ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.5، الفقرة ٧٨).
- ٣ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٤/٧٠، مبلغاً إجماليه ١٠٠ ٧٢٣ ٢٣٥ ١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٥٧٢ ٢٠٧ ١ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقُسّم مجموع المبلغ على الدول الأعضاء كأعضاء مقرة^(١).

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

- ٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ١٩٢٥ (٢٠١٠) ومدّدها في قرارات لاحقة صادرة عنه. ونصّ المجلس على ولاية وفترة الأداء في قراره ٢٢٧٧ (٢٠١٦) و ٢٣٤٨ (٢٠١٧).
- ٥ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام هو توطيد السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تحقيق عدد من الإنجازات عن طريق تنفيذ النواتج الرئيسية المرتبطة بها، والمبيّنة في الأطر الواردة أدناه، مبنيةً ضمن مجموعات بحسب العناصر التالية: الأمن وحماية المدنيين؛ وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع؛ ودعم الحكم الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية؛ وتوفير الدعم.
- ٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييما للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة والمبيّنة في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويُقارن تقرير الأداء هذا، بوجه خاص، بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياسا على الإنجازات المتوقعة، من جهة، ومؤشرات الإنجاز المقررة والناتجة المنجزة فعلا قياسا على النواتج المقررة، من جهة أخرى.

(١) أقرت الجمعية العامة لاحقا وظائف ٨٨٥ موظفا دوليا، و ٢ ٧٥١ موظفا وطنيا، من ضمنهم ٢٢٩ موظفا وطنيا من الفئة الفنية، و ٤١٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - ظلت حماية المدنيين، من خلال نهج شامل يضم جميع عناصر البعثة، تشكل إحدى الأولويات الرئيسية للبعثة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ المشمولة بالتقرير، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦) و ٢٣٤٨ (٢٠١٧). وأعاد المجلس في كل من هذين القرارين تأكيد وجوب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين عند اتخاذ قرارات بشأن كيفية استخدام القدرات والموارد المتاحة. وفي القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، زاد المجلس من توسيع نطاق ولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين، بما في ذلك إدراج إشارة للمرة الأولى إلى الحماية "في سياق الانتخابات". وتم الإبقاء على هذه الولاية في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

٩ - وتمثلت الأولوية الرئيسية الثانية للبعثة في توفير الدعم لإنشاء بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية وتُعقد في الموعد المقرر لها. وعقب قيام الجهات السياسية الكونغولية المعنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بتوقيع اتفاق سياسي يرسم الطريق قدما نحو إجراء الانتخابات والترتيب لانتقال سلمي للسلطة، كلف مجلس الأمن البعثة في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) بدعم تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية.

١٠ - وفي إطار الأولوية الثالثة، واصلت البعثة أيضاً دعم الاستقرار من خلال بذل جهود على مسارين. ودعمت البعثة نهج تحقيق الاستقرار على مستوى المناطق في المناطق المتضررة من النزاع، وذلك عن طريق تنسيق ومراقبة تنفيذ برامج الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في المناطق ذات الأولوية، ومشاريع الحد من العنف الأهلي. ودعمت البعثة أيضاً تحقيق الاستقرار على المستوى الوطني من خلال بذل جهود أوسع نطاقاً تركز على المؤسسات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تشجيع إنشاء مؤسسات حكومية فاعلة ومهنية وخاضعة للمساءلة عن طريق المشاركة في إصلاح قطاع الأمن، وإصلاح السجون والنظم القضائية، وتقديم الدعم لبرنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١١ - وحدث عدد من التطورات الرئيسية خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ المشمولة بالتقرير، وكان لها أثر كبير على مسار جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ ولاية البعثة. والأهم من ذلك هو إبرام اتفاق سياسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بين الجهات السياسية الكونغولية الرئيسية المعنية ينص على وضع تدابير انتقالية شاملة على نطاق واسع يسترشد بها البلد في إجراء الانتخابات المتأخرة في عام ٢٠١٧، ويحل محل اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الذي اعتُبر غير شامل بما فيه الكفاية. ونشأ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في سياق أزمة الشرعية الناجمة عن انتهاء ولاية الرئيس كاييلا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قد أسهم، وإن كان ذلك مؤقتاً، في تحقيق استقرار المشهد السياسي وديناميات النزاع، فقد ظل بطء تنفيذه ووجود اختلافات بشأن تفاصيل هذا التنفيذ من العوامل الكامنة وراء اضطراب الساحة السياسية وعدم استقرارها.

١٢ - ونتيجة لهذه التطورات، زاد المستوى العام لانعدام الاستقرار وأعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بفعل حالة التشرد والخلاف التي تطبع المشهد السياسي، وزيادة نشاط الجماعات المسلحة، وارتفاع حدة النزاع القبلي ونشاط الميليشيات. واتسمت الفترة كذلك بتقلص الحيز الديمقراطي وحدوث انتهاكات ذات صلة بالانتخابات مسّت حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وزادت حدة العنف السياسي والقيود المفروضة على حقوق الإنسان في الفترات التي تخللت المواعيد الانتخابية والأحداث السياسية الرئيسية، ولا سيما في المراكز الحضرية.

١٣ - واتسعت أيضا رقعة المناطق المتضررة من النزاعات وأعمال العنف بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما اقتضى إعادة ترتيب أولويات البعثة فيما يتعلق بمواردها والآثار المترتبة على أنشطتها. وظلت الجماعات المسلحة وأعمال العنف القبلي، المدفوعة أحيانا بالديناميات السياسية، تطغى على النزاعات الدائرة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. واشتدت حدة العنف القبلي في فترات معينة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين قبليتي توا ولوبا في مقاطعة تنجانيقا. وفي الوقت نفسه، شهدت مقاطعات أويلي السفلى وأويلي العليا الشمالية الشرقية تدفقا كبيرا للاجئين من جنوب السودان المجاور، وزيادة في نشاط جيش الرب للمقاومة عقب مغادرة فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي تلك المنطقة. والأهم من ذلك أن العنف انتشر في مناطق لم تكن متأثرة بالنزاع من قبل، بما في ذلك منطقة كاساي الوسطى، حيث كان النزاع في البداية مدفوعا بالتنافس بين القوى العرقية ومتأثرا بالديناميات السياسية الوطنية، ولكنه اتسم مع اقتراب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بتزايد عدد الميليشيات التي شنت هجمات على رموز الدولة؛ وتصاعد حدة العنف بين الجماعات العرقية؛ وظهور دلائل على الاستخدام غير المناسب للقوة من جانب الجهات الأمنية التابعة للدولة. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت البعثة قد حددت ما مجموعه ٤٢ مقبرة جماعية في مقاطعات كاساي. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان النزاع في كاساي قد أدى إلى تشريد أكثر من ١,٣ مليون شخص.

١٤ - وفي ضوء الأولويات والتطورات الرئيسية المبينة أعلاه، أسهمت البعثة إسهاما كبيرا في تهيئة الظروف المواتية لإجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية، ودعمت تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشملت الجهود المبذولة للنهوض بالعملية السياسية أعمال المساعي الحميدة المكثفة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام حيث شجع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية على المضي قدما نحو اتفاق سياسي يشمل جميع الأطراف، وبذلك الجهود بعد اعتماد الاتفاق لتشجيع تنفيذه، بما في ذلك تدابير بناء الثقة المبينة فيه. وقامت البعثة أيضا كتدبير رادع وبغية تعزيز المساءلة بتكثيف جهود الرصد والتحقيق والإبلاغ والدعوة، بما في ذلك في سياق الحيز الديمقراطي واحترام الحريات الأساسية. ووثقت البعثة ما يقرب من ضعف عدد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المرتبطة بتقييد الحيز الديمقراطي في جميع أنحاء البلد، مقارنة بفترة الأداء السابقة.

١٥ - وقدمت البعثة أيضا الدعم من أجل تحديث سجل الناخبين، وهو شرط مسبق لإجراء عملية انتخابية موثوقة وشاملة للجميع. ووفقا للتكليف الصادر في القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، قدمت البعثة المشورة التقنية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ودعمها لوجستيا كبيرا في نشر مواد سجل الناخبين في جميع أنحاء البلد. وبدأت العملية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وكانت على وشك الاكتمال بحلول نهاية فترة الأداء، على الرغم من أن التسجيل لم يكن قد بدأ بعد في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى بسبب انعدام الأمن.

١٦ - وأدت جهود البعثة في مجال دعم حماية المدنيين عن طريق اتباع نهج شامل ينطوي على العنصرين المدني والنظامي إلى مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم الظروف المواتية لإجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية. وشملت هذه الجهود بذل مساع حميدة ومشاركة سياسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات لمعالجة أسباب النزاع، والعمل مع الوزارات المعنية وعلى الصعيد المحلي من أجل التصدي للنزاعات بين القوى العرقية في منطقة كاساي. وواصلت البعثة أيضا تعزيز آلياتها للإنذار المبكر والوقاية، بما في ذلك شبكة الإنذار الأهلية ولجان الحماية المحلية وبعثات التقييم المشتركة. وفي ضوء اتساع رقعة النزاع، أنشأت البعثة أفرقة جديدة متنقلة للرصد والاستجابة، تم تشكيلها ليطم نشرها بوصفها أفرقة

متعددة التخصصات في مناطق لا توجد فيها عناصر البعثة ولكن يرتفع فيها احتمال تعرض المدنيين لأخطار جسيمة. وستقوم هذه الأفرقة بجمع المعلومات وإقامة الاتصالات السياسية وإجراء التحقيقات حسب الاقتضاء وتقديم التقارير إلى قيادة البعثة بشأن التوصيات المتعلقة بمواصلة العمل والتعاون. واستندت البعثة في جهودها الرامية إلى دعم مكافحة الإفلات من العقاب إلى جهود التحقيق والرصد في مجال حقوق الإنسان، وإلى الدعم المقدم عن طريق خلايا دعم الملاحقات القضائية التابعة لها.

١٧ - وأسهم أيضا عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعان للبعثة بشكل كبير في حماية المدنيين. وقامت شرطة الأمم المتحدة بتدريب الشرطة الوطنية الكونغولية وسيّرت دوريات مشتركة معها، مما عزز قدرة الدولة على حماية مواطنيها. وشنت القوة عمليات انفرادية ومشاركة ضد الجماعات المسلحة، دعما للجهود المدنية الأوسع نطاقا، بما في ذلك تشجيع عناصر الجماعات المسلحة على الاستسلام من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وقامت البعثة أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتنقيح سياستها المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل مواصلة تحسين الامتثال والتطبيق، وتوسيع نطاق تطبيق هذه السياسة ليشمل فريق الأمم المتحدة القطري.

١٨ - وشملت جهود البعثة في مجال تحقيق الاستقرار مواصلة دعم وتنسيق استراتيجية المانحين المتعددين الدولية لدعم الأمن والاستقرار، التي تدعم تنفيذ برنامج الحكومة لإعادة الإعمار. وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تحسين قدرات الجهات الحكومية المحلية المعنية بالإدارة والجهات المحلية الفاعلة في مجال الأمن وتحسين مساءلتها من خلال لجان الأمن المحلية وغيرها من منتديات المشاركة الأهلية، وذلك من أجل تحسين تقديم الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع. ودعمت البعثة قدرات نظام السجون عن طريق تدريب الموظفين في ٣٨ من السجون ذات الأولوية. وأخيرا، واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي إلى معسكرات البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للحكومة، وإن بمعدل آخذ في الانخفاض في ضوء تناقص عدد الملتحقين بالبرنامج والتحول نحو الحد من العنف الأهلي.

١٩ - وواجهت البعثة صعوبات في تنفيذ ولايتها بسبب عدد من العوامل الخارجية. وتمثل العامل الأكبر والأكثر صعوبة في البيئة السياسية التي تتسم بالتعقيد والاضطراب وعدم الاستقرار. واتسم النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، الممتد من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بزيادة الدعوات إلى تنحي الرئيس عند انتهاء فترة ولايته الدستورية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واعتبر عدد من المحاورين السياسيين الرئيسيين اتفاقا سياسيا أبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بوساطة من الاتحاد الأفريقي، على أنه غير شامل بما فيه الكفاية، وبالتالي لا يفضي إلى مسار واضح للمضي قدما نحو إجراء الانتخابات. وأثناء الاحتجاجات التي وقعت يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر وفي الفترة التي سبقت وأعتبت، وردت تقارير تفيد سقوط ٤٠ قتيلًا و ١٤٧ جريحًا وأكثر من ٩١٣ حالة اعتقال.

٢٠ - وفي وقت لاحق، أفضى حوار وطني أجري بوساطة من المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحقيق إنجاز كبير تمثل في التوصل إلى اتفاق سياسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث وقعت الجهات السياسية الرئيسية المعنية اتفاقا انتقاليا جديدا. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق ظل يوفر المسار الأوضح للمضي قدما في الانتخابات، كان تنفيذه قد تعقّد بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وذلك بسبب عدد من العوامل، منها وفاة زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إتيين تشيسيكيدى، مما أدى إلى انشقاق في ائتلاف المعارضة المتمثل في تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبطء تنفيذ تدابير بناء الثقة المبينة في الاتفاق.

٢١ - وما فتى يتزايد الاعتقاد بأن هذه الديناميات السياسية المعقدة والمتغيرة وغير المستقرة هي التي تحرك ديناميات النزاع على المستوى المحلي. وفي ضوء التصعيد الحاد في أعمال العنف وتدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في عدد من المقاطعات التي لم يكن للبعثة فيها عنصر نظامي دائم وإنما فقط عنصر مدني محدود للغاية، اضطرت البعثة إلى التصدي للأخطار الناشئة التي تهدد المدنيين.

٢٢ - وكان تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية تدهورا حادا عاملا خارجيا آخر أثر على تنفيذ الولاية. وكان لزيادة التضخم وتضاؤل موارد الدولة أثر على مرتبات الوظائف الحكومية وعلى دفع مستحقات قوات الأمن الحكومية؛ وهذا بدوره كان له أثر سلبي على مجمل الجهود الرامية إلى دعم نشر قوات أمن محترفة وخاضعة للمساءلة ومدربة تدريباً جيداً، وغير ذلك من جهود الإصلاح المؤسسي على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، أدت الحالة الاجتماعية والاقتصادية إلى حدوث تأخيرات في عملية تحديث سجل الناخبين، التي كُلفت البعثة بدعمها. وعلى الرغم من أن معظم أعمال تحديث سجل الناخبين كانت قد شارفت على الاكتمال مع اقتراب نهاية فترة الأداء، فإن التسجيل لم يكن قد بدأ بعد في منطقة كاساي، بسبب انعدام الأمن وما أُفيد عن نقص موارد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

٢٣ - ومن أصل مجموع الموارد المعتمدة وقدرها ١٠٠ ٧٢٣ ٢٣٥ دولار (مبلغ إجمالي)، بلغ مجموع المصروفات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٠ ٤٤٣ ٢٣٤ دولار (مبلغ إجمالي)، وبذلك بقي رصيد حر قدره ١ ٢٧٩ ٩٠٠ دولار، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ للميزانية قدرها ٩٩,٩ في المائة. وعكس الأداء المالي للبعثة انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب ارتفاع معدلات الشواغر عن المعدل المدرج في الميزانية لكل من المراقبين العسكريين (معدل فعلي نسبته ٣٧,٩ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ٣٦ في المائة) والوحدات العسكرية (معدل فعلي نسبته ١٤,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٣,٥ في المائة) وشرطة الأمم المتحدة (معدل نسبته ١٧,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٤ في المائة)؛ وزيادة الخصومات الفعلية من مبالغ سداد تكاليف القوات بسبب عدم وجود المعدات المملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للخدمة فيما يتعلق بالوحدات العسكرية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٢٦؛ وانخفاض تكاليف تناوب الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة؛ وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة. وقابل ذلك جزئياً انخفاض في معدل الشواغر مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية لوحدات الشرطة المشكّلة (معدل فعلي نسبته ٠,١ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١ في المائة)؛ وزيادة الاحتياجات من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات بسبب الزيادة في الموجودات استناداً إلى الاحتياجات التشغيلية وبسبب ارتفاع مستوى الاكتفاء الذاتي عما هو مدرج في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض الطفيف في الاحتياجات من التكاليف التشغيلية يعزى في المقام الأول إلى صافي الأثر المترتب على تأجيل خطة الاقتناء في إطار الجهود التي تبذلها البعثة لإعادة ترتيب أولوياتها من الموارد من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية غير المدرجة في الميزانية والمتصلة بالمساعدة التقنية والدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تنقيح سجل الناخبين؛ وحدثت تأخيرات في وضع الصيغة النهائية للعقد الجديد لتوفير خدمات المنظومة الجوية غير المسلحة التي تخلق على ارتفاع متوسط لمسافات طويلة؛ وقوبل هذا الانخفاض إلى حد كبير بزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالسفر دعماً لتنقيح سجل الناخبين واستجابةً لتدهور الحالة في منطقة كاساي؛ وارتفاع أسعار الوقود؛ وزيادة الاحتياجات من الاتصالات التجارية.

٢٤ - وقبول الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات إلى حد كبير بزيادات فيما يتعلق بالموظفين المدنيين بسبب انخفاض معدل الشواغر عما هو مدرج في الميزانية للموظفين الدوليين (معدل فعلي نسبته ١٢,١ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٤ في المائة)، والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (معدل فعلي نسبته ١٩,٧ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ٢٩ في المائة) والموظفين الوطنيين (معدل فعلي قدره ٦,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٠ في المائة)، ومتطوعي الأمم المتحدة (معدل فعلي نسبته ١١,٣ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٥ في المائة)؛ وارتفاع نسبة التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات عما هو مدرج في الميزانية للموظفين الدوليين والوطنيين؛ ونشر ما متوسطه ١٨ موظفا دوليا و ٥٨ من متطوعي الأمم المتحدة، لم تُدرج وظائفهم في الميزانية، لفترة أربعة أشهر دعما لتنقيح سجل الناخبين، تحت سلطة المراقب المالي، في سياق استحداث ما يناهز ١٥٠ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة على أساس استثنائي لهذا الغرض المحدد.

جيم - مبادرات البعثة لتقديم الدعم

٢٥ - واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والإداري من أجل تيسير تنفيذ الولاية المنوطة بها. وكان للتغييرات التي طرأت على أولويات البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أثر سلبي على مبادرات الدعم. ولذلك ركزت الجهود على تعزيز مكتب كانانغا ونشر كتبية الانتشار السريع ونقل إحدى وحدات الشرطة المشكّلة داخل البعثة.

٢٦ - وبالإضافة إلى الأولويات المذكورة أعلاه، قدمت البعثة دعما لوجستيا من أجل توزيع مواد تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد تنفيذًا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البعثة بالتنسيق الوثيق مع قوتها دعما لمبادرات التحويل التي تنوحي جعل هذه القوة أكثر قدرة على التنقل من خلال النشر السريع لوحات لواء التدخل، وتوفير النقل الجوي والدعم اللوجستي، بما في ذلك تشييد المعسكرات، واستئجار المباني، وتوفير مجموعات موحدة من عُدد النشر القتالية، وتوفير حصص الإعاشة والوقود في الوقت المناسب في مناطق العمليات. وتم إنشاء أو نقل ما مجموعه ١١ قاعدة من قواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة (اثنان في مافيفي وتشيكابا، وواحدة في كل من لوبيرو وكينشاسا وبيني وشامومبو وكانانغا وأوفيرا وساكبي) في حين أغلقت ثماني قواعد (اثنان في ماسيسي، وواحدة في كل من اليكالي ونيابيوندو ودونغو ولوفو ولوبوتو وبونيامبولي).

٢٨ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ آليات الدعم الملائمة للبيئة، اقتنت البعثة معدات لتوليد الطاقة الشمسية تم تركيبها في المناطق التي تعاني من تردد شديد في مرافق الكهرباء أو التي لا وجود لهذه المرافق فيها. وأُجرت البعثة أيضا عملية تركيب مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية في كل من بيني وغوما وبونيا ودونغو وأوفيرا وكينشاسا وبوكافو.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير النظام الإلكتروني لإدارة الوقود الذي عزز الرقابة الداخلية على استهلاك الوقود في البعثة، وقدمت الدعم التشغيلي على نطاق كامل للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بما يتمشى مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٣٠ - واصلت البعثة التنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومبعوثين آخرين دعماً للمبادرات الإقليمية، بما في ذلك فرقة العمل الإقليمية المعنية بجيش الرب للمقاومة. وظل من المهم مواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بغية تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى توحيد جماعات مسلحة من قبيل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية لأوغندا، وإعادة المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس إلى أوغندا ورواندا.

٣١ - وواصلت البعثة كذلك العمل عن كثب مع عمليات حفظ السلام في المنطقة وخارجها. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي، بسبل منها إعارة الطائرات، كما قدمت الخدمات، وذلك في إطار القدرات الحالية وعلى أساس استرداد التكاليف.

٣٢ - وحرصت البعثة أيضاً الاستفادة من الأصول الإقليمية المتاحة في المنطقة على النحو الأمثل، من خلال عمليات التبادل والاستخدام المشترك للأصول الجوية مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثات حفظ السلام الأخرى عن طريق مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات في مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا. كما تلقت البعثة خدمات إدارية من المركز بوصفها من الجهات الرئيسية المستفيدة من خدماته.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة العمل مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، الذي يعد بمثابة الإطار الاستراتيجي المتكامل الرئيسي لعملية التخطيط للمرحلة الانتقالية، ويتضمن استراتيجيات البرامج والمعايير الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين؛ وتنفيذ خطط تحقيق الاستقرار في المقاطعات على أساس كل منطقة على حدة في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، ودعم الحكومة في مكافحة العنف الجنسي واستخدام الأطفال في النزاع المسلح، ودعم الحكومة من أجل كفاءة الإدارة المدنية الفعالة للأراضي والموارد المعدنية، ودعم الحكم الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية، وتنفيذ الالتزامات الوطنية المتعهد بها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٣٤ - وقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضاً بوضع تخطيط وتقييم مفصلين لتدخلات الأمم المتحدة، حسب أهميتها البرنامجية، في جميع أرجاء البلد بهدف اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة بشأن البرمجة المشتركة والعمليات الانتقالية. ونتيجة لذلك، أنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فرق عمل مشتركة معنية بأربعة مجالات رئيسية ذات أولوية مشتركة وهي: العدالة والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومحركاته؛ وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وإيجاد حلول دائمة للتشرد الداخلي.

٣٥ - وواصلت البعثة تعاونها الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعمه لعملية تحديث سجل الناخبين. واطلعت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأدوار تكاملية في توفير الدعم التقني واللوجستي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل

فيما يتعلق بمشروع مبادرة هارفارد الإنسانية لاستطلاعات الرأي العام، الذي يوفر بيانات مفتوحة المصدر عن استطلاعات الرأي العام بشأن الأمن وسلطة الدولة في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشرعاً معاً في عملية جمع البيانات في المناطق التي يتعين تحقيق الاستقرار فيها على سبيل الأولوية، وذلك إسهاماً في قياس التقدم المحرز في تلك المناطق.

٣٦ - وواصلت البعثة العمل بشكل وثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومع الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى الدفع قدماً بالعملية السياسية نحو تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية تشمل جميع الأطراف، وتشجيع الحكومة على تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: الأمن وحماية المدنيين

٣٧ - على النحو المفصل في الأطر الواردة أدناه، واصلت البعثة إيلاء الأولوية لحماية المدنيين من خلال اتباع نهج شامل يضم الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة لتحسين الأمن وتقليل الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة، ودعم المؤسسات الكونغولية في محاربة الإفلات من العقاب. وعملاً بقراري مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦) و ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، واصلت البعثة العمل من أجل التخفيف من خطر العنف المتصل بالعملية السياسية والدورة الانتخابية.

٣٨ - ولوحظت تحولات رئيسية في المشهد الأمني للبلد، وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتبها الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأمنية الحكومية بصفة عامة. فلم تعد أعمال العنف والتهديدات التي يتعرض لها المدنيون تقتصر على الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث انتشرت أعمال العنف الطائفي والصدامات العرقية لتشمل مقاطعات كاساي الثلاث ومقاطعة وسط الكونغو. وفي تلك الأثناء، اشتدت حدة الصراع في مقاطعة تنجانيقا. ولا تزال الجماعات المسلحة تسيطر على مناطق واسعة في المقاطعات الشرقية حيث تظل أعمال تجنيد أو اختطاف البالغين والأطفال وانتهاكات حقوق الإنسان وتحصيل الضرائب بصورة غير قانونية تطرح تحديات جسيمة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ولا تزال النساء والأطفال متضررين بشكل غير متناسب، كما تواصل بلا هوادة الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب طويلة الأجل فيما يتعلق باستدامة السلم والأمن والتنمية. وتفاقت ظاهرة تجدد العنف في جميع أنحاء البلد بسبب الحالة السياسية غير المستقرة، وبسبب التلاعب بالتطلعات لأغراض سياسية وقيام بعض الجهات السياسية الفاعلة بتقلد الدعم للميليشيات المسلحة. وازداد خطر وقوع أحداث العنف المتصل بالانتخابات، في المناطق الحضرية بشكل رئيسي، وكان يُتوقع استمرار تزايد هذا الخطر مع استمرار تعثر تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتدل الاستعانة بميليشيات الدفاع عن النفس، التي تعمل على أسس عرقية، على تنامي الشعور بانعدام الأمن وعدم اليقين بشأن المسار السياسي للبلد.

الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان

٣٩ - لا يزال الملايين من الرجال والنساء والأطفال الكونغوليين يعيشون حالة من التشرد ويعانون من أوضاع اللجوء المزرية. فهناك، بشكل عام، حوالي ٣,٨ ملايين شخص من المشردين داخلياً بينما تشير

التقديرات إلى وجود نحو ٦٤١ ملايين شخص من المتضررين بشدة من العنف والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. وهناك أيضا نصف مليون لاجئ من أوغندا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من ٩٠٠٠٠٠ شخص في سنة واحدة، بالإضافة إلى ٣٥٦ ٧٧ لاجئا من جنوب السودان و ٣٨٠٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تلك الأثناء، ونتيجة للنزاع الدائر في منطقة كاساي، سعى نحو ٣١٠٠٠٠ من الكونغوليين إلى اللجوء إلى أنغولا. وشكل نقص التمويل عائقا أمام القدرة على توفير الاستجابة الإنسانية الكافية، حيث لم يتم تمويل سوى ٢٢،٤ في المائة من النداء الإنساني من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ١١ في المائة من نداء الطوارئ لأزمة كاساي.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ٤٠٧٣ انتهاكا لحقوق الإنسان في المقاطعات المتضررة من النزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض ٣٦٩٧ طفلا لانتهاكات جسيمة لحقوقهم تم التحقق منها في إطار آليات الرصد والإبلاغ، شملت اغتصاب ٢٣٢ طفلا، منهم ٨ أولاد، وقتل ٢٦٢ طفلا، منهم ٨٨ فتاة، واحتطاف ٤٥٧ طفلا، منهم ١١١ فتاة. وتم توثيق ٤٦١ هجمة ضد المدارس، من بينها ٣٨١ هجمة شنتها الجماعات المسلحة و ٦٠ هجمة شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين تُعزى باقي الهجمات إلى جهات مجهولة. واستطاعت البعثة فصل ١٥٠٥ أطفال، منهم ١٣٦ فتاة، من الجماعات المسلحة، ويسرت الإفراج عن ٢٥٩ طفلا رهنا الاحتجاز، منهم ٦ فتيات.

٤١ - ومن دواعي القلق بوجه خاص الحالة في مقاطعات كاساي، حيث ارتكبت الميليشيات والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، قام أعضاء من ميليشيا كامونا نسابو بتنفيذ عمليات الإعدام بإجراءات موجزة في حق ٣٧ شخصا على الأقل، من بينهم ثلاث نساء. وتورط جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أعمال قمع عنيفة وغير متناسبة ضد هذه الميليشيا، وتقع عليهم مسؤولية قتل ما لا يقل عن ٤٢٩ شخصا، منهم ١٧ امرأة و ١٤٠ طفلا، خارج نطاق القضاء. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تم الكشف عن ٤٢ مقبرة جماعية وتجري حاليا التحقيقات بشأنها. وقد زادت الأمم المتحدة قدرتها في كاناغا، بما في ذلك زيادة تواتر بعثات الرصد والتحقيق الموفدة إلى منطقة كاساي. وقُتل عضوان من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء اضطلاعهما ببعثة إلى مقاطعات كاساي في ١٢ آذار/مارس، ولا تزال التحقيقات في قتلها جارية.

التقدم المحرز في الحد من خطر الجماعات المسلحة من خلال اتباع نهج شامل

٤٢ - ركزت جهود الحماية التي تبذلها البعثة على اتباع نهج شامل يتضمن الإجراءات السياسية وتعزيز التحليلات والإنذار المبكر والإجراءات السياسية والعسكرية ذات الأهداف المحددة والمتخذة لتحديد الجماعات المسلحة التي يتعين استهدافها على سبيل الأولوية. فقد قامت عناصر القوة والشرطة التابعة للبعثة بتسيير دوريات نهارية ولييلية، والمشاركة في بعثات التقييم المشتركة إلى المناطق المثيرة للقلق في أويلي السفلى وأويلي العليا وإيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وكثفت البعثة جهودها فيما يخص أنشطة التواصل مع المجتمعات المحلية وتقديم تقارير الإنذار المبكر، وذلك بتعزيز القدرات التحليلية وتسخير تكنولوجيات وسائط التواصل الاجتماعي وإنشاء خطين هاتفين مجانيين لإنذارات المدنيين في المناطق الأشد تضررا من أنشطة تحالف القوى الديمقراطية. وفي حين تراجع أنشطة هذا التحالف في إقليم بيني،

إذ لم تُشن هجمات تُذكر ضد المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (حيث سجل حدث واحد فقط في أيار/مايو ٢٠١٧) خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال هذه الجماعة المسلحة تشكل خطراً كبيراً يحدق بالمدنيين وقوات الأمن الحكومية ويهدد بزعزعة الاستقرار. وكان على البعثة أيضاً أن تتعامل مع أعمال العنف التي اندلعت في منطقة كاساي، حيث تم تعزيز القوة لتشكيل كتيبة كاملة، وهو ما كان له أثر إيجابي على الحالة الأمنية في مقاطعات كاساي وكاساي الشرقية ولومامي. وأدى هذا إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية في كانانغا وتشيكابا وتشيمبولو ولويزا ومبوجي - مايبى. وشهدت المناطق التي نشرت فيها البعثة، بشكل واضح، إعادة فتح المدارس وعودة مجموعات المشردين وانخفاض عدد الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيا كاموينا نسابو. وفي مقاطعة أويلي العليا، لوحظ حدوث زيادة في أعمال النهب والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة من قبل جيش الرب للمقاومة، وذلك منذ انسحاب المستشارين الخاصين التابعين لقيادة قوات الولايات المتحدة في أفريقيا والقوات الأوغندية من مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي.

٤٣ - وركزت مبادرات الحماية أيضاً على تعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية، وخصوصاً عن طريق تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر ونظام شبكات الإنذار للمجتمعات المحلية، وكذلك عن طريق تمكين المجتمع المدني الكونغولي من مواجهة التهديدات المحدقة بمناطق النزاع ذات الأولوية. وتم تعزيز الجهود المبذولة في مجال الوقاية والتهدة من خلال مبادرات تسوية النزاع، بما في ذلك الحوار الشامل لجميع الأطراف والوساطة الرامية إلى معالجة النزاعات التي تهدد بزعزعة استقرار المنطقة. وشملت هذه الجهود آليات الحماية المجتمعية في القرى الواقعة على طول الحدود مع جنوب السودان في منطقة دوروما عقب استمرار تدفق اللاجئين. وجرى تشغيل ما مجموعه ٦٦ شبكة من شبكات الإنذار للمجتمعات المحلية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأويلي العليا وأويلي السفلى وتنجانيقا وإيتوري تغطي ٩٤٠ قرية، على نحو يتيح للمجتمعات المحلية إرسال الإنذارات طلباً للحماية. وأنشئت أربع شبكات جديدة في كاساي الوسطى للتصدي للتهديدات الناشئة. وعُقدت مشاورات أيضاً مع قبيلتي ليسي وبيرا في واليس فونكوتو (إيتوري)، تلاها حوار قبلي، برئاسة وزير داخلية المقاطعة، مما أسفر عن اتفاق السلام. وفي أعقاب اندلاع أعمال العنف في مقاطعة كاساي الوسطى، المرتبطة جزئياً بالصراعات على الزعامة العرفية، قدمت البعثة الدعم للجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بتسوية المنازعات العرفية في كانانغا.

التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب

٤٤ - قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي والمالي إلى هيئات القضاء العسكري في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا وكانانغا العليا وكاساي الوسطى. وساعدت خلايا دعم الملاحقات القضائية، على وجه الخصوص، في وضع وتنفيذ استراتيجيات التحقيق في سياق الملاحقات القضائية للتعامل مع الجرائم الدولية الخطيرة وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية والجماعات المسلحة، كما قدمت الدعم في تنظيم المحاكم المتنقلة. وقد أسهم الدعم المقدم إلى الجهات القضائية في لوبومباشي في التعامل مع قضية الإبادة الجماعية المتعلقة بميليشيتي توا ولوبا. وهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها محكمة مدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء محاكمة في مثل هذه الجرائم الدولية، و المرة الأولى التي تبت فيها محكمة كونغولية في قضية من قضايا الإبادة الجماعية. وعلاوة على ذلك، ساهم الدعم الذي قدمته البعثة

جلسات المحاكم المدنية المتنقلة في تيسير وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة، وهو ما أدى إلى إدانة ١٣٩ شخصا وصدور أحكام في حقهم لارتكابهم أعمال إجرامية. وسعياً لتعزيز إقامة العدل، قُدمت دورات تدريبية بشأن إدارة المستندات وحفظ السجلات لفائدة ١٢١ موظفاً من موظفي العدالة، منهم ٣١ امرأة. ومن أوجه الدعم الأخرى تقديم دعم لوجستيا وتقني إلى مختلف مكاتب النيابة العامة للقيام بزيارات تفتيش إلى مرافق الاحتجاز في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، أُطلق سراح ٩٠٧ أشخاص كانوا محتجزين بصورة غير قانونية، وتم تقنين قضايا ١٥١٩ شخصا آخرين، أي حوالي ضعف عدد القضايا التي تم تقنينها أثناء الفترة السابقة.

حماية الطفل

٤٥ - لوحظ إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة عمل الحكومة المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، وأطلق مشروع مدته سنتان يهدف إلى دعم السلطات الكونغولية في الملاحقة القضائية للمسؤولين عن تجنيد الأطفال. وقدمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم إلى الحكومة لإنشاء فريق عامل تقني مشترك على صعيد المقاطعة يغطي منطقة كاساي الكبرى، ليصل المجموع إلى سبعة أفرقة عاملة تؤدي مهامها بشكل كامل. ووفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقدير السن والصادرة عن وزارة الدفاع، قدمت البعثة الدعم التقني لإجراء عمليات فرز لأفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدمت الدعم لسلسلة من حلقات العمل بشأن تقدير السن لفائدة ضباط تلك القوات المسلحة، بهدف منع تجنيد القصر. وبالتالي، لم توثق أية حالات جديدة لتجنيد الأطفال من قبل قوات الأمن. ولوحظ إحراز مزيد من التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، حيث اختُتمت التحقيقات مع كبار قادة الجماعات المسلحة ووجهت الاتهامات إلى كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وبارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايد عدد الأطفال المجندين من جانب الجماعات المسلحة والمليشيات الذين تم فصلهم عن تلك الجماعات وتسليمهم إلى اليونيسف. وواجهت فرقة العمل القطرية تحديات تمثلت في أعمال العنف غير المسبوقة في منطقة كاساي، حيث قامت الميليشيات بتجنيد مئات الأطفال وشن الهجمات على مئات المدارس.

العنف الجنسي

٤٦ - قدمت البعثة الدعم إلى الحكومة في جهودها المستمرة لمنع العنف الجنسي المرتكب في سياق النزاع الدائر والمعاقبة عليه والتصدي له، وذلك عن طريق مكتب المستشار الرئاسي الخاص المعني بمنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي، و تنظيم حملة للتوعية العامة، وعن طريق لجنتي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و مجلس الشيوخ المعنيتين بمكافحة العنف الجنسي. وعُقدت ثلاث دورات لبناء القدرات لفائدة ١٤٩ قاضياً، منهم ٤ نساء، في مقاطعات إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، تناولت آليات حماية الضحايا والشهود في حالات العنف الجنسي والجنساني. واعتمدت الأولويات الوطنية للجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في مؤتمر رفيع المستوى عُقد بدعم من البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وقدم مشروع قانون بشأن المبادئ التوجيهية لتعويض ضحايا العنف الجنسي إلى مجلس الشيوخ في أيار/مايو ٢٠١٧. وقدمت وكالات الأمم المتحدة المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني في

إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، استفاد ما عدده ١٢٠ من الضحايا من المساعدات الطبية والنفسية - الاجتماعية والقانونية والاجتماعية - الاقتصادية. وتلقى ٢٧٨ من هؤلاء الضحايا الدعم من خلال مراكز المساعدة القانونية، مما أدى إلى إدانة ٧٣ من الجناة، منهم ١٩ فردا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إدارة مخاطر الأسلحة والمتفجرات

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام إلى ١٧٣ طلبا لإزالة وتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب انفجار جهاز تفجير يدوي الصنع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في غوما، أسفر عن جرح عدد من عناصر قوات البعثة، توجه خبراء دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مكان الحادث لتقييم التهديدات والمخاطر، وأوفدت الدائرة موظفا معنيا بتخفيف المخاطر لتقييم القدرات التقنية اللازمة للبعثة من أجل التعامل مع هذه التهديدات، ونظمت دورتين من دورات تدريب المدربين لفائدة موظفي الأمن بشأن مكافحة خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي إطار استجابة البعثة للانفجار الذي وقع في ٢٢ شباط/فبراير في مستودع ذخيرة تابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في دونغو، أوفدت الدائرة أيضا خبيرا في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة لإجراء تقييم، وأرسلت أحد أفرقتها المتعددة المهام من بونيا للمساعدة في تدمير المواد الخطرة. ونتيجة لذلك، عُثر على ما مجموعه ٣١٣ قطعة ذخيرة و ٢٢٤٤ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و ٥٧٩ قطعة من الأسلحة التالفة وتم تقييمها وإزالتها وتدميرها.

الإنجاز المتوقع ١-١: تحسين أمن وحماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع المسلح

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

سُجل ٤٠٧٣ انتهاكا لحقوق الإنسان في المقاطعات المتضررة من النزاع المسلح (١٧٠٤ ارتكبتها موظفو الدولة و ٢٣٦٩ ارتكبتها أفراد الجماعات المسلحة). ويمكن أن تعزى الزيادة الكبيرة التي حدثت، مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ التي سُجل خلالها ما مجموعه ٣٤٢٥ حالة انتهاك لحقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاع (١٤٧٧ انتهاكا من جانب موظفي الدولة و ١٩٤٨ انتهاكا من جانب أفراد الجماعات المسلحة)، إلى عودة النزاعات بين القبائل والأعراق في كيفو الشمالية وفي المقاطعات التي لم تكن متضررة من النزاعات من قبل (مقاطعات كاساي ومقاطعة تنجانيقا) ومن انتشار مجموعات المايي مايي، التي اتخذت موقف سياسيا يقوم على أساس الدفاع عن النفس، وكذلك الانتهاكات المرتبطة باستمرار تقلص الحيز الديمقراطي، بما في ذلك في المناطق المتضررة من النزاع.	١-١-١ انخفاض عدد الحوادث المؤكدة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي تشهد نزاعا مسلحا (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٥٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٥٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١٤٠٠)
سُجلت زيادة في عدد الأشخاص المشردين داخليا، حيث تشرد ما مجموعه ٣,٨ ملايين شخص تقريبا نتيجة لنشاط الجماعات المسلحة، بما في ذلك أثر العمليات العسكرية على تحركات الجماعات المسلحة والحالة الإنسانية المتدهورة في مقاطعات كاساي.	٢-١-١ انخفاض العدد الإجمالي للمشردين داخليا (٢٠١٥/٢٠١٦: ١,٥ مليون؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١,٦ مليون؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١,٥ مليون)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
هو عدد قواعد العمليات التابعة للسرايا الثابتة وقواعد العمليات المؤقتة التي تم الإبقاء عليها، وتشمل ٦٥ قاعدة من قواعد عمليات السرايا و ١٣ قاعدة للعمليات المؤقتة أو المتنقلة، و ٤ قواعد للعمليات التابعة للسرايا و ٢٢ قاعدة مؤقتة يشرف عليها لواء التدخل التابع للقوة. ويعزى ارتفاع العدد إلى الحاجة إلى التصدي للأزمة في مقاطعات كاساي، وهي منطقة كانت البعثة قد انسحبت منها بالفعل.	١٠٤ إذكاء الوعي بالحالة السائدة في الميدان وتوفير خدمات الردع والحماية من خلال الإبقاء على ما متوسطه ٧٤ قاعدة من قواعد العمليات التابعة للسرايا الثابتة وقواعد العمليات المؤقتة (بما في ذلك مواقع لواء التدخل التابع للقوة)، وتسيير ١٩٠ دورية يومية من قبل القوات التابعة للوحدات
هو عدد الدوريات اليومية التي تم تسييرها، وتشمل ١٠١ دورية نهارية و ٩٩ دورية ليلية. ويعزى ارتفاع العدد إلى الحاجة المتجددة لتسيير الدوريات في مقاطعات كاساي.	٢٠٠
هو عدد مهام التخلص من الذخائر المتفجرة التي أنجزت، وهو ما أسفر عن تدمير ٢ ١١٥ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد، و ٧ ٢٣٧ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و ٥٨٠ قطعة سلاح. ويعزى ارتفاع عدد المهام المضطلع بها للتخلص من الذخائر والأسلحة إلى توافر فريق إضافي وزيادة في عدد الطلبات المقدمة.	٢٤٥ تنفيذ ٣٥ مهمة من مهام إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب الناجمة عن العمليات التي شنت ضد الجماعات المسلحة
هو عدد الدوريات المشتركة المضطلع بها. ويعزى ارتفاع الناتج من عدد الدوريات إلى بدء تنفيذ استراتيجية شرطة الأمم المتحدة لمكافحة انعدام الأمن، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الكونغولية، في بيني وغوما وبونيا وأوفيرا وكاليمي وبوكافو.	١٤ ٩٩٨ تقديم المشورة والدعم، فضلا عن قيام عنصر الشرطة التابع للبعثة بتنفيذ ١٠ ٩٥٠ دورية مشتركة في المناطق ذات الأولوية في الجزء الشرقي من البلد، بغية زيادة قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية
هو عدد طلبات الفرز التي تمت الاستجابة لها، بينما استفادت قوات الأمن الحكومية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من خلال العمليات المشتركة أو الدعم اللوجستي أو في مجال النقل أو غير ذلك من أشكال الدعم، لفائدة عدد إجماليه ١ ١١٥ من الأفراد المشمولين بالفرز.	٢ ٤٧٥ إنجاز ٥٠٠ طلب من طلبات الفرز لعناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية التماسا لدعم الأمم المتحدة، وذلك وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
ويمكن أن يعزى ارتفاع عدد عمليات الفرز إلى توسيع نطاق الدعم المقدم إلى الشرطة الكونغولية، وزيادة العمليات المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة.	١ ٣٧٦ إيفاد ٣٥٠ بعثة ميدانية للرصد و ٥٥ بعثة للتحقيق لتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، تركز على المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة
هو عدد بعثات الرصد الميدانية المفودة، منها ٧٧١ بعثة لزنانات الاحتجاز والسجون.	٤١ هو عدد بعثات التحقيق المشتركة المفودة إلى بوكافو وبونيا ودونغو وغوما وكينشاسا وكيسانغاني ومبانداكا ومبوجي - مايني وأوفيرا.
يعزى ارتفاع عدد بعثات الرصد إلى زيادة عدد الادعاءات التي تفيده وقوع عمليات توقيف واعتقال تعسفية خلال فترة ما قبل الانتخابات.	٣٦ هو عدد بعثات أفرقة الحماية المشتركة المضطلع بها.

هو عدد بعثات التقييم المشتركة المضطلع بها في كيفو الشمالية (غوما وبيني وبوتمبو)، وكيفو الجنوبية (بوكافو وأوفيرا)، وإيتوري (بونيا)، وأويلي العليا وأويلي السفلى (دونغو).	٢٢٠	تشكيل ٤٢ فريقاً من أفرقة الحماية المشتركة وإيفاد ٢٧٠ بعثة من بعثات التقييم المشتركة لدعم عمليات التقييم المجتمعي للتهديدات ووضع تدابير للتخفيف من حدة المخاطر من أجل توفير الحماية في المناطق المعرضة للخطر في الجزء الشرقي من البلد
ويعزى انخفاض عدد البعثات المشتركة في الجزء الشرقي من البلد إلى نقل الموارد إلى الجزء الغربي، في ضوء تزايد الحاجة إلى الحماية هناك، لا سيما في مقاطعات كاساي ومنطقة مقاطعة إكواتور السابقة.	٩٧	تقدم المشورة لما عدده ٣٠ عضواً من أعضاء لجان الحماية المحلية بشأن عمليات تقييم التهديدات، وتطوير نظم الإنذار المبكر وخطط الحماية المجتمعية من خلال تنظيم ما مجموعه ٦٠ جلسة عمل (جلستان لكل لجنة)
هو عدد جلسات العمل لبناء القدرات، المعقودة لفائدة ٢ ٤٤٠ عضواً من أعضاء ٤٥ لجنة من لجان الحماية المحلية.	نعم	عقد جلسات عمل شهرية مع المستشار الرئاسي الخاص المعني بمنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي لتقييم التقدم المحرز في المبادرات الوطنية الرامية إلى منع تجنيد الأطفال، والتصدي للإفلات من العقاب، والاستجابة لاحتياجات الأطفال المنفصلين عن ذويهم والناجين من العنف الجنسي والجنساني
ويعزى ارتفاع عدد الجلسات إلى اتساع شبكة لجان الحماية المحلية في سياق شواغل الحماية الناشئة حديثاً، ولا سيما على طول الحدود مع جنوب السودان، وفيما يتعلق بالنزاع الدائر بين جماعتي توابانتو في مقاطعة تنجانيقا.	٣٩	تطوير القدرات وتوفير الدعم اللوجستي من أجل تسوية النزاعات والوساطة وآليات المصالحة على الصعيد المحلي في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وأويلي ولومامي العليا وتنجانيقا، من خلال عقد ٣٦ حلقة عمل و ١٨ حواراً منظماً لمنع وتقليل مخاطر العنف القبلي، وإدارة النزاعات على الأراضي، ومعالجة الأخطار المرتبطة بالعملية الانتخابية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين
عُقدت اجتماعات شهرية مع المستشار الرئاسي الخاص المعني بمنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي ومع لجنة متابعة خطة عمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة العنف الجنسي.	٤٢	عقد حلقات عمل لتعزيز قدرات الحكومة لفائدة ٧٨٧ جهة من الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية بشأن الأدوات والتقنيات وآليات التخطيط المتصلة بتسوية النزاعات، لدعم الاستراتيجيات القائمة المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأويلي ولومامي العليا وتنجانيقا ومقاطعات كاساي الوسطى.
هو عدد منتديات الحوار التي نُظمت في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتشوبو وأويلي العليا وتنجانيقا لدعم تسوية النزاعات وجهود الوساطة على الصعيد المحلي، من خلال المساعدة على التصدي للنزاعات القبلية بالوسائل السلمية ومن خلال نزع فتيل التوترات المحلية.		ويعزى ارتفاع عدد حلقات العمل والحوارات إلى زيادة الطلب على هذا النوع من التدخل لتسوية النزاعات القبلية المتصاعدة في تانجانيقا بين ميليشيتي توابانتو ولوبا. وحققت مبادرة السلام المحلية (Baraza La Waze Intracommunautaire) التي تستند إلى الحوار القبلي نجاحاً كبيراً في معالجة النزاع، مما أدى إلى ورود طلبات تدعو إلى تكرارها على نطاق مقاطعة تنجانيقا بأسرها في ظل اتساع رقعة النزاع.

تنظيم حملات إعلامية متعددة الوسائط وبرامج توعية من أجل تعزيز مبادرات حماية المدنيين، بسبل منها البث على مدار الساعة من خلال محطة إذاعة أوكابي عبر ٣٧ جهاز إرسال على موجات FM وعلى الموقع الشبكي لإذاعة أوكابي، وتوفير معلومات موثوقة من خلال استخدام وسائط التواصل الاجتماعي	نعم	يتابع إذاعة أوكابي ٢٤ مليون مستمع، وهي تبث برامجها طوال اليوم عبر ٤٠ جهاز إرسال على موجات FM في ٣٧ موقعا، لتغطي قرابة ثلثي أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصل الموقع الشبكي توفير معلومات موثوقة، واتسع نطاق استخدام وسائط التواصل الاجتماعي. والغرض من زيادة عدد أجهزة الإرسال هو زيادة التوعية.
--	-----	---

الإنتاج المتوقع ١-٢: إحراز تقدم في الحد من خطر الجماعات المسلحة

١-٢-١ خفض عدد الحوادث المبلغ عنها التي تسببها الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤١٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٤٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٥٠)	سُجلت ٢٨٧ حادثة من الحوادث ذات الطابع الخطير والمرتبطة بالاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية ذات الأولوية، بما فيها جيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري وقوات التحرير الوطنية. وسُجلت ١٥٥ حادثة اشتباك تتعلق بالجماعات المسلحة الأجنبية، تزامنت مع زيادة في نشاط جيش الرب للمقاومة ترجع جزئياً إلى انسحاب قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا من أوغندا. ويمكن عزو ما يقرب من نصف الحوادث، أي ١٣٢ حادثة، إلى الجماعة المسلحة الكونغولية "قوات المقاومة الوطنية في إيتوري". ويقل عدد الحوادث المبلغ عنها عن العدد المتوقع بسبب تراجع الأنشطة التي تنفذها الجماعات المسلحة ذات الأولوية في الشرق
١-٢-٢ عدد الجماعات المسلحة الأجنبية التي تنفذ عمليات داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤؛ و ٢٠١٦/٢٠١٥: ٢؛ و ٢٠١٧/٢٠١٦: صفر)	ما زالت اثنتان من الجماعات المسلحة الأجنبية الناشطة (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية) اللتان تنفذان عمليات في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكلان خطراً حقيقياً على المدنيين الكونغوليين. ومع ذلك، فقد تسنى تقليص قوامهما ونفوذهما. وانقسمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى جماعات صغيرة مختلفة وازدادت عزلة. ولم تعد تمثل تهديداً كبيراً لرواندا وقلت الهجمات التي تشنها ضد المدنيين. ولم يشن التحالف هجوماً خطيراً ضد المدنيين في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، لكنه واصل اختطاف المدنيين لحمل الغذاء ونقل الرسائل عند الإفراج عنهم. ولئن لم تُسجل حوادث تُذكر بينه وبين قوات الأمن الحكومية، يستمر الاشتباه في ضلوعه في أنشطة ضد تلك القوات كما أنه يشكل تهديداً خطيراً للمدنيين. وتقوم أيضاً اثنتان من

الجماعات المسلحة الأجنبية الأخرى (جيش الرب للمقاومة وقوات التحرير الوطنية) بتنفيذ العمليات وإن تم تقليص قوامهما إلى الحجم الذي يمكن أن تتحكم فيه قوات أمن الدولة وباتا يمثلان مصدر قلق بدرجة أقل من غيرهما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

أنجز. نفذت قوة البعثة ٤ عمليات منسقة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي: عملية الطائرة الورقية الحمراء ضد جيش الرب للمقاومة، وعملية سافيشا ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وعملية سوكونا الأولى التي نفذت في المقام الأول ضد تحالف القوى الديمقراطية، وعملية سوكونا الثانية التي نفذت في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

أنجز. عقدت محاكمات في ١١ قضية تورط فيها قادة جماعات مسلحة (تحالف القوى الديمقراطية - ٥ أعضاء؛ والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - ٣ أعضاء؛ وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري - ٣ أعضاء). وهناك تسعة متهمين رهن الاحتجاز ينتظرون المحاكمة بينما لاذ اثنان بالفرار

١-٢-٣ زيادة في عدد خطط العمليات المشتركة التي يشترك في وضعها كل من البعثة والحكومة لتحديد الجماعات المسلحة (٢٠١٥/٢٠١٤: صفر؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢)

١-٢-٤ زيادة عدد الأعضاء الرئيسيين في الجماعات المسلحة ذات الأولوية ممن تجرّي مقاضاتهم (٢٠١٥/٢٠١٤: عضوان؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: عضوان؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣ أعضاء)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

١٢	هو عدد العمليات التي تم نشرها	تحديد الجماعات المسلحة من خلال نشر لواء التدخل التابع للقوة من أجل القيام بعمليات مشتركة أو انفرادية للتقليل إلى أدنى حد من الخطر الذي يهدد المدنيين وسلطة الدولة، على أساس قيام كل كتيبة في لواء التدخل بإجراء ١٢ عملية نشر بحجم اللواء أو الكتيبة أو السرية
٢٩	هو عدد العمليات المشتركة المضطلع بها (١ بحجم كتيبة و ٢٨ بحجم سرية). ويعزى انخفاض عدد العمليات بحجم الكتيبة إلى الحالة السائدة في الميدان، والتي لم تسمح للبعثة بالاضطلاع بعمليات أخرى بحجم كتيبة	تنفيذ ١٠ عمليات مشتركة بحجم الكتيبة (يضم كل منها ٧٥٠ جندياً) و ٢٠ عملية مشتركة بحجم السرية (يضم كل منها حوالي ١٢٠ جندياً) مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للتقليل إلى أدنى حد من الخطر الذي يهدد المدنيين وتحسين الحالة الأمنية؛ وقيام ٣ كتائب قابلة للانتشار السريع، مع ٤ مجموعات من سرايا المشاة المتنقلة، بالانتشار ١٢ مرة سواء في عمليات مشتركة أو انفرادية متمعددة بحجم السرية للتقليل إلى أدنى حد من الخطر الذي يهدد المدنيين وتحسين الحالة الأمنية
٣	هو عدد كتائب الانتشار السريع أجرت ما مجموعه ١٥ عملية انتشار تنفيذي و ١٢ عملية انتشار قتالي	قيام مهندسي القوة بإصلاح ٤٥٠ كيلومترا من الطرق من أجل إتاحة الوصول إلى المناطق النائية
٣٩٢	هو عدد الكيلومترات من الطرق التي تم إصلاحها أو تشييدها، مع الشروع في إصلاح طريق تمتد على مسافة ٩٤,٤ كيلومترا، وهو مشروع لم ينجز بعد	

ويعزى انخفاض عدد الكيلومترات من الطرق التي تم إصلاحها إلى الشواغل الأمنية على امتداد بعض أجزاء الطرق. وعلاوة على ذلك، كان لا بد من إصلاح جزء واحد من الطريق مرتين، حيث كانت المرة الثانية عقب هطول أمطار غزيرة جدا

هو عدد العمليات المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحجم اللواء التي نفذت في امتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ضد كل من جيش الرب للمقاومة، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وتحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مدعومة بخصص إعاشة يبلغ وزنها ٥ ٤٨٧ ٥٦٤ كيلوغراماً وبما مقداره ١ ٢٦١ ٠٩١ لتراً من الوقود

هو عدد ساعات الطيران التي سجلتها المنظومة الجوية المسيّرة بدون طيار أثناء ٣٧٤ مهمة مضطلع بها دعماً لأولويتين من الأولويات العملياتية (تحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري)، ساعدت في تحديد مواقع المعسكرات ومخابئ الجماعات المسلحة. وبالنظر إلى أن الحد الأقصى المتعاقد عليه يبلغ ٥٠ ساعة طيران في الأسبوع، فقد سجلت البعثة في المتوسط ٢٦ ساعة طيران ونفذت ٨ مهام في الأسبوع.

ويعزى انخفاض الناتج من ساعات الطيران إلى عوامل مثل الطقس، والنطاق المحدود للمنظومة ومدى ملاءمتها، وعدم توافر الطاقم والحوادث/الأحداث. وارتبط هذا الانخفاض أيضاً بعدم تمكن الجهة المتعاقد معها من ضمان الصلاحية التشغيلية للأسطول ومن دعم الالتزامات التعاقدية دعماً تاماً

هو عدد الاجتماعات التي عُقدت مع السلطات على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات لمناقشة الجماعات المسلحة ذات الأولوية، بما في ذلك عقد اجتماعات بين قيادة البعثة ومسؤولي الحكومة والأمن الوطني بشأن تنسيق الجهود السياسية والعسكرية ضد كل من تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجيش الرب للمقاومة. وركزت المناقشات أيضاً على أثر أنشطة الجماعات المسلحة والمليشيات

٤ تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك الوقود، وخصص الإعاشة، والخراطط، والدعم لتخطيط العمليات، إلى عمليتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحجم اللواء أو أكبر امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

١ ٣٩٣ إنجاز ٢ ٦٠٠ ساعة (مهمتان تدوم كل منهما ٥ ساعات في اليوم، ٥ أيام في الأسبوع) من مهام المراقبة المدنية والعسكرية من موقعين تنفذها المنظومة الجوية المسيّرة بدون طيار والمؤلفة من ٤ طائرات للمراقبة الجوية وطائرة واحدة للنقل الجوي والدعم الأرضي

٧ عقد ٧ اجتماعات في المقاطعات الشرقية من أجل الدعوة وتقديم المشورة بشأن إنشاء آليات مشتركة على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني من أجل تقييم التقدم المحرز في اعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات السياسية لإنهاء الدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية ووضع خطط تنفيذية لتحديد تلك الجماعات من خلال إجراءات نزع السلاح العسكرية والطوعية المشتركة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وعمليات التلاعب السياسي، ولا سيما في كيفو الشمالية، وتنجانيقا، ومقاطعات كاساي

هو عدد البعثات المشتركة الرفيعة المستوى المضطلع بها مع وزير الدفاع الوطني إلى المنطقة الحدودية لجنوب السودان في مقاطعتي أويلي العليا وإيتوري لاستعراض الحالة الأمنية، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة، ووضع نهج مشتركة للحد من الخطر الذي يتهدد المدنيين

هو عدد البعثات المشتركة المضطلع بها مع مسؤولين كونغوليين على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا وأويلي العليا من أجل تقييم أنشطة الجماعات المسلحة ووضع استراتيجيات سياسية للحد من الخطر الذي يتهدد المدنيين. ويعزى ارتفاع عدد البعثات إلى الزيادة في أنشطة الجماعات المسلحة والحاجة إلى تقييمات مشتركة لوضع استراتيجيات لتحييد الجماعات المسلحة

أسديت المشورة التقنية أسبوعياً إلى النظراء في القضاء العسكري بشأن التحقيق مع أفراد الجماعات المسلحة والمليشيات ومقاضاتهم من جانب خلايا الادعاء العام. وقد وردت ٦ طلبات التماسا للدعم من سلطات القضاء العسكري، منها ٤ طلبات لمهام التحقيق وطلبان لعقد جلسات المحاكم المتنقلة

هو عدد الاجتماعات التنسيقية المعقودة، وتشمل مؤتمرات إقليميين عن كل من جيش الرب للمقاومة ومبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، حضرهما ممثلو كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ وبعثتين من البعثات الميدانية، إحداهما بعثة تقييم تقني مع كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا والأخرى بعثة تقييم مشتركة في أويلي العليا

إيفاد ٣ بعثات مشتركة في المقاطعات الشرقية لتقييم أنشطة الجماعات المسلحة ومؤيديها وإسداء المشورة لكل من السلطات الكونغولية والبعثة بشأن وضع استراتيجيات سياسية لتحييد الجماعات المسلحة من خلال نهج مزدوج ينطوي على استخدام القوة العسكرية ونزع السلاح الطوعي

إسداء المشورة أسبوعياً إلى النظراء في القضاء العسكري بشأن استراتيجيات التحقيق مع أفراد الجماعات المسلحة والمليشيات ذات الأولوية ومقاضاتهم لدعم الملاحقات والاعتقالات في إطار الجهود الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة

إسداء المشورة من خلال عقد ٦ اجتماعات تنسيقية مع كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بشأن جيش الرب للمقاومة

ويعزى انخفاض عدد اجتماعات التنسيق إلى زيادة اللجوء إلى التداول بالفيديو فيما بين البعثات الإقليمية لتبادل المعلومات وتنسيق جهود التصدي لجيش الرب للمقاومة		
هو عدد دوريات المراقبين العسكريين التي أجريت يوميا على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٩	رصد الحدود عبر تسيير ٣٠ دورية لمراقبين عسكريين في اليوم و ٣ دوريات نهرية في اليوم لرصد الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود على بحيرة كيفو وبحيرة تنجانيقا
هو متوسط عدد الدوريات النهرية التي أجريت يوميا	٣	
يعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى تدهور الحالة الأمنية على طول الحدود مع جنوب السودان في مقاطعتي أويلي العليا وإيتوري		
هو عدد البعثات الميدانية التي تم الاضطلاع بها في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وجنوب السودان. ويتعلق انخفاض عدد البعثات بعدد الطلبات التي تلقتها البعثة	١١	تعزيز الأمن، بما في ذلك أمن الحدود، من خلال تخطيط وتنفيذ ١٢ بعثة ميدانية دعما للآلية المشتركة الموسعة للتحقق
نُظمت دورات توعية بشأن إطار السلام والأمن والتعاون بسبب زيادة التركيز على توحيد الجماعات المسلحة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومع ذلك، كانت هناك اتصالات منتظمة بين المكاتب الميدانية والسلطات المحلية في سياق زيارات رفيعة المستوى، بما فيها الزيارات التي قام بها أعضاء كل من مجلس الأمن واللجنة الخامسة والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	لا	رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة والأنشطة العابرة للحدود، بما في ذلك تنظيم ٨ دورات توعية بشأن إطار السلام والأمن والتعاون لسفائدة ١٠٠ من قادة المجتمعات المحلية في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لإشراكهم في عمليتي الرصد والإبلاغ بشأن الامتثال لحظر توريد الأسلحة وما يتصل به من أنشطة عابرة للحدود
تمكنت البعثة من توثيق ٣٥ من الانتهاكات المحتملة من جانب الجماعات المسلحة لحظر الأسلحة. وأُطلعت الأفرقة أو مجموعات الخبراء المعنية على النتائج الأولية		

الإنجاز المتوقع ١-٣: إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجز. تمكنت سلطات القضاء العسكري بدعم لوجستي وتقني ومالي من البعثة، من إدانة ١٥٤ شخصا لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ وكانت هناك ٢٥٥ إدانة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، منها ١٤٩ إدانة لعناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و ٤٩ إدانة لعناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية و ٥٧ إدانة لأعضاء في الجماعات المسلحة	١-٣-١ ارتفاع العدد الإجمالي لحالات إدانة المرتكبين المزعومين للانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي أجريت وفقاً للمعايير القانونية الواجبة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٣٧؛ و ٢٠١٦/٢٠١٥: ٣٠٠؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٢٠)
قامت الشرطة الوطنية الكونغولية، بدعم من شرطة الأمم المتحدة، بإجراء ٥ تحقيقات وفقا للأصول، وبدعم من شرطة الأمم المتحدة، في المزارع المتصلة بارتكاب جرائم خطيرة في المناطق المتضررة	١-٣-٢ ارتفاع عدد التحقيقات التي تجريها الشرطة الوطنية الكونغولية وفقا للأصول، وبدعم من شرطة الأمم المتحدة، في المزارع المتصلة بارتكاب جرائم خطيرة في المناطق المتضررة

من النزاع المسلح (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٥؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٥؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥)

عسكرية؛ ونزاع بين الهوتو والمائي ماي مازمبي في كيفو الشمالية؛ وانفجار في ماتامبا (كاساي الوسطى)؛ ومقتل اثنين من خبراء الأمم المتحدة في كاتانغا. ويُعزى انخفاض عدد التحقيقات المشتركة في الجرائم الخطيرة إلى انخفاض عدد الطلبات الرسمية المقدمة من المدعي العام وإلى اقتصار الدعم الذي تقدمه شرطة الأمم المتحدة على الجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين ولأغراض حماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

١٤ هو عدد المهام التي اضطلعت بها أفرقة التحقيق المشتركة كما عُقدت ١٧ جلسة في إطار المحاكم المتنقلة بشأن قضايا رمزية. وقُدّم الدعم التقني واللوجستي إلى سلطات العدالة المدنية في لوبومباشي أثناء التحقيق مع ٣٢ شخصاً متهماً ومحاكمتهم في قضية الإبادة الجماعية بين قبيلتي توابانتو

٣٠ هو عدد القضايا التي تتعلق بجرائم خطيرة والتي تلقت الدعم على أساس طلبات مقدمة من سلطات القضاء العسكري لدعم بعثات التحقيق وجلسات المحاكم المتنقلة. وقدم خبراء خلايا دعم الملاحقات القضائية المشورة والتوجيه بشأن المسائل التقنية والإجرائية إلى مسؤولي القضاء العسكري في ٧ مواقع (غوما وبيني وبوكافو وبونيا وكاليمي ولوبومباشي وكانانغا)

ويعزى انخفاض عدد القضايا إلى أن سلطات العدالة المدنية لم تنظر في الجرائم الخطيرة التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي تندرج ضمن نطاق خلايا دعم الملاحقات القضائية. وكانت قضية الإبادة الجماعية بين قبيلتي توابانتو هي الوحيدة التي تم دعمها أمام محكمة الاستئناف في لوبومباشي

أُجريت المشاورات وعُقدت ٣ جلسات شهرية مع المدعي العام العسكري للقوات المسلحة بشأن ٣٩ قضية ذات أولوية منها ٢٦ قضية تتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ وقُدّم الدعم إلى مؤتمر رفيع المستوى بشأن إعادة النظر في البيان المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

إجراء مشاورات شهرية مع ممثلي الحكومة الرئيسيين للتحقق من الإجراءات المتخذة للتحقيق والمقاضاة فيما يبلغ عنه من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي يتعين إدراجها في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ

العنصر ٢: تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع

٤٨ - وفقاً لما هو مبين في الأطر الواردة أدناه، واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى الحد من انعدام الأمن؛ وتشجيع التعايش السلمي والحوار؛ ومواصلة توطيد سلطة الدولة؛ ودعم الإدارة المدنية؛ وزيادة عدد المستسلمين من الجماعات المسلحة؛ ودعم الحكومة في النهوض ببرامجها الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودعم عودة المقاتلين الأجانب السابقين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم. وما زالت هناك تحديات كبيرة قائمة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار، ولا سيما بشأن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع على نحو مستدام. وما فتئت النزاعات القبلية المتعلقة بقضايا الهوية وإدارة الموارد والوصول إلى الأراضي تتفاقم بسبب الافتقار إلى سلطة حكومية مناسبة وفعالة في مناطق عديدة من البلد، ووجود شبكات إجرامية غير مشروعة كثيراً ما تكون لها صلات بجماعات مسلحة ضالعة في فرض الضرائب غير القانونية وتهريب الموارد الطبيعية. غير أن البعثة أحرزت تقدماً جيداً في تنسيق الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار والإشراف على تنفيذها، وفي مكافحة الإفلات من العقاب من خلال العمل الذي تضطلع به الخلايا التابعة لها المعنية بدعم الملاحقات القضائية.

تحسين عملية تقديم الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع

٤٩ - عملت البعثة على تحسين فعالية وجودة الخدمات العامة المقدمة إلى السكان. ودعمت عدداً من المشاريع المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع على زيادة المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، وتعزيز مشاركة أفراد المجتمعات المحلية في وضع خطط التنمية وآليات الحكم على الصعيد المحلي، وبناء القدرات في مجال الحكم المحلي لما عدده ٢٨٠ من الموظفين المدنيين والسلطات المحلية من المناطق القبلية والمجتمعات المحلية في كينيو الشمالية. وعملت البعثة أيضاً مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة هارفارد الإنسانية في تنظيم استطلاعات الرأي العام للوقوف على الاتجاهات الفصلية فيما يتعلق بمستويات الرضا عن الخدمات الحكومية والثقة فيها، والشعور العام بالأمن والمؤشرات الرئيسية الأخرى، التي يناقشها عندئذ كل من المجتمع المدني والسلطات الكونغولية في دورات استقاء المعلومات. وتستخدم أيضاً بيانات التصورات العامة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار؛

٥٠ - وفي إطار دعم إعادة إقرار سلطات الدولة التي تتسم بالكفاءة المهنية وتخضع للمساءلة، اضطلعت شرطة الأمم المتحدة بأنشطة رصد يومية مع الشرطة الوطنية الكونغولية في ٢٥ موقعا في جميع أنحاء البلد (على مستوى القطاعات والقطاعات الفرعية والمراكز) ووفرت التدريب لعناصر الشرطة من أجل تعزيز قدراتهم في مجال مكافحة العنف في سياق الانتخابات، واستخدام القوة غير الفتاكة في إدارة النظام العام، والاستخدام التدريجي للقوة والواجبات العامة المنوطة بالشرطة، بما في ذلك تقنيات التحقيق، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، واحترام حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة عدداً من تقييمات احتياجات اللجان الأمنية المحلية في روتشورو وإيرومو وكاليمي وأوفيرا أتاحت المجال للتوصل إلى فهم أفضل للتحديات الراهنة التي تحول دون تسيير عملها بفعالية.

الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار

٥١ - في إطار مظلة الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، التي تدعم الحكومة في تنفيذ برامجها للتعمير، ساهمت الجهود التي تبذلها البعثة في تعزيز اعتماد الحكومة لخطط عمل على صعيد المقاطعات،

بتمويل من صندوق بناء السلام وحكومتى النرويج وهولندا وجهات مانحة دولية. وقد تمثل أحد النهج المبتكرة في وضع "اتفاقات" تحدد التزامات سلطات المقاطعات وسبل مكافحة الجماعات المسلحة في المناطق ذات الأولوية. وساعد وضع اتفاق لمقاطعة إيتوري في تحديد الخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ الخطة الموضوعية خصيصاً لتحقيق الاستقرار والتي ترمي إلى تحقيق استسلام قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بالتعاون مع البعثة والسلطات الكونغولية.

٥٢ - وأطلق مشروعان تجريبيان ساهما في خفض التوترات الإثنية الناجمة عن المسائل المتعلقة بالأراضي، وفي تمكين المجتمعات المحلية من التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات. وعلاوةً على ذلك، قامت البعثة بتنسيق عملية التنفيذ في ست مناطق ذات أولوية في مقاطعات جنوب كيفو وشمال كيفو وإيتوري، شملت تمديد فترة المشروعين التجريبيين لمدة ١٢ شهراً. وخصص صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار الغطاء المالي اللازم لبرامج تحقيق الاستقرار التي تغطي المناطق الست ذات الأولوية. وأخيراً، أصبح البرنامج المنفذ في جنوب إيرومو (إيتوري) جزءاً من استراتيجية عسكرية ومدنية مشتركة تركز على كل من العمل السياسي والتدخلات العسكرية المحسوبة ومشاركة المجتمعات المحلية وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إدارة النظام العام في سياق الانتخابات

٥٣ - انصبَّ التركيز تحديداً على منع العنف المتصل بالانتخابات من خلال بناء القدرات والتدريب. وتم تقديم التدريب الخاص في رصد إجراءات الشرطة أثناء عمليات مكافحة الشغب وتحديد حالات سوء السلوك لفائدة ١٣٣ مفتشاً، منهم ٣٤ امرأة، من المفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية. وأشارت البعثة أيضاً إلى أنه نتيجة الجهود التي تبذلها في مجال الدعوة، دأبت المفتشية العامة في كينشاسا على إيفاد أفرقة مفتشي الرصد لمراقبة ضباط الشرطة أثناء أدائهم لواجباتهم في مكافحة الشغب. ولوحظ إحراز التقدم بشأن إصلاح جهاز الشرطة الوطنية وإعادة هيكلته وتنمية قدراته، بما في ذلك التجنيد الجاري لما عدده ١٠.٠٠٠ ضابط شرطة.

إدارة السجون

٥٤ - خلال هذه الفترة، تكثفت الجهود المتصلة بإدارة السجون من أجل تحسين أمن وإدارة السجون التي باتت تشكل خطراً أمنياً متزايداً على إثر الهجمات المختلفة التي شُننت على السجون والهروب الجماعي لما يزيد عن ٥.٠٠٠ سجين من سجون كل من كينشاسا وبيني بوكافو. وتواصلت أيضاً حالات الهروب المنتظمة لأعداد أقل من السجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتدهورت الظروف السائدة في السجون، بما فيها الظروف المتعلقة بالإمدادات من الغذاء والمياه، مع تفشي الكوليرا، ولا سيما في سجن غوما. وفي هذا السياق، واصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية لتحسين أمن السجون، ولا سيما في المرافق التي يوجد فيها سجناء بالغو الخطورة، وذلك من خلال توفير التوجيه والتدريب يومياً وإسداء المشورة لمديري السجون وأفراد أمن السجون والموظفين الآخرين العاملين في ٣٨ سجوناً من السجون ذات الأولوية، منها سجنان في كينشاسا. وقدمت البعثة الدعم المالي والتقني اللازم لتنظيم دورة تدريبية تمتد على مدى شهرين لفائدة ٥٠ من موظفات السجون في مجال الأمن الأساسي للسجينات والإناث الأحداث وإدارة شؤونهن، وهو تدريب تنظمه وزارة العدل وحقوق الإنسان. ونُظم تدريب آخر في مدرسة تدريب الشرطة في غوما لفائدة ١١٢ ضابط شرطة من كينشاسا

وغوما وبوكافو وبيبي وبونيا مع التركيز على أمن السجون. وأُوفد ما مجموعه ٥٣ مديراً، منهم ٧ نساء، إلى سجون موجودة في غوما وبوكافو وبيبي ولوبومباشي وبوتمو وكيسانغاني وأوفيرا وكينشاسا. ومن خلال الدعم التقني واللوجستي المقدم من البعثة، نُقل ٢١٧ من السجناء بالغى الخطورة إلى سجون معيَّنة. وقدمت البعثة أيضاً الدعم المهني والتقني واللوجستي والاستشاري لكل من الوزارة واللجنة الخاصة المعنية بتخفيف اكتظاظ السجون لإعادة النظر في قضايا المحتجزين، مما أدى إلى إطلاق سراح ٤٢٨ شخصاً. ودعمت البعثة جهود اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تسجيل السجناء للتصويت في جميع سجون البلد. ورغم إحراز بعض التقدم، لم تطراً عموماً زيادة في عدد الملاحقات القضائية لضباط رفيعي المستوى من الجيش أو الشرطة.

نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم

٥٥ - واصلت البعثة دعم تنفيذ البرنامج الوطني الكونغولي الثالث لنزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن الإعادة الطوعية للمقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانهم. وواصلت البعثة تقديم المساعدة للمقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية عبر تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية حسب الاقتضاء. ومن الأولويات الرئيسية للبعثة زيادة التركيز على إعادة استيعاب المقاتلين السابقين وتقديم الدعم لإعادة إدماجهم على نحو مستدام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبلت البعثة وقامت بتجهيز ٦٢٩ مقاتلاً كونغولياً وأجانباً وتسريح ٢٠١ من الأطفال الجنود. وعلاوة على ذلك، سعت البعثة إلى التقليل من احتمال عودة انضمام مقاتلين سابقين إلى الجماعات المسلحة وتقويض الأمن المحلي وكذلك الحد من خطر تجنيدهم في جماعات مسلحة، ولا سيما تجنيد الشباب، من خلال ٣٧ مشروعاً محدد الأهداف للحد من العنف الأهلي، قدمت العون لما يزيد عن ٤٠٠ ٦٤ من المستفيدين، بمن فيهم الشباب المعرضين للخطر (٥٤ ٥٨٠) والنساء الضعيفات (٤ ٦٥٤) ومجموعة أساسية من المقاتلين السابقين (٥ ١٦٦) الذين ينتظرون الحصول على الدعم لإعادة إدماجهم في الأجل الطويل في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٦ - وتابعت البعثة تقديم الدعم لعدد من معسكرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموجودة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها تلك الموجودة في كامينا وكيثونا، حيث خضع ٩٥٨ وافداً جديداً للتدريب الأولي الممتد على مدى ستة أشهر. وواصلت البعثة أيضاً دعم ٢٩٧ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليتهم البالغ عددهم ١٠٧٥ شخصاً والموجودين في ثلاثة مخيمات ودعمت ما يبذل من جهود سياسية إقليمية ووطنية لتيسير إعادتهم إلى وطنهم رواندا في أقرب وقت ممكن.

الإنجاز المتوقع ٢-١: تحسين تقديم الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

بصفة عامة، اعتبرت نسبة ٢٢ في المائة من السكان فرص وصولهم إلى الخدمات الإدارية أنها جيدة أو جيدة جداً في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهري حزيران/يونيه ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧ وكانت هناك اختلافات بين المقاطعات والجنسين، تجلت في اتجاه نزولي عموماً بالنسبة للنساء ومقاطعات مثل واليكالي (من ٢٤,٧ إلى ١٠,٢ في المائة)

١-١-٢ زيادة مستوى رضا السكان عن الخدمات الإدارية التي توفرها الحكومة في المناطق المتوخى تحقيق الاستقرار فيها على سبيل الأولوية (٢٠١٤/٢٠١٥): ٣٣ في المائة من المحيين على الاستقصاء، في

وشابوندا (من ٩,٧ إلى ٤,٦ في المائة)، بينما سُجلت زيادة في أقاليم مثل فيزي (من ١٣ إلى ٢٥ في المائة) وأوفيرا (من ٦,٧ إلى ١٧,١ في المائة) وبونيا (من ٣٨ إلى ٤٧ في المائة).

حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٨ في المائة؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٣ في المائة)

ونخفاض النسبة المئوية الإجمالية يعزى على الأرجح إلى ازدياد انعدام الأمن في العديد من المناطق في الشرق، وإلى أجواء عدم الاستقرار التي تكتنف الانتخابات عموماً، والضغط المالي التي تحد من دفع المرتبات للموظفين

نُشر ما مجموعه ٥١٣ ٤ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عدد إضافي قدره ٢٠١ من أفراد الشرطة الوطنية المنتشرين في أويشا (١٤١)، وميمويا (٢٠) وإرينغيتي (٤٠) لأغراض تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة المحلية وتحقيق الاستقرار.

٢-١-٢ زيادة في إجمالي عدد أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية المنتشرين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠١٥: ٣٨٦٣؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٨٠٠؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٣٠٠)

ويعزى انخفاض عدد أفراد الشرطة الوطنية المنتشرين في المنطقة الشرقية إلى انعدام الأمن في مقاطعات كاساي، مما استوجب نقل موارد الشرطة، وإلى التأخر في استخدام أفراد جدد

تلقي ما عدده ٢٤ من أصل ٤٢ سجناء من السجناء الموجودة في المناطق المتضررة من النزاع وسجنان في كينشاسا المشورة والدعم والتوجيه على أساس منتظم، ونفذت هذه السجناء ٢٠ من أصل ٣١ قاعدة من القواعد التي تحدد المعاملة الإنسانية وفقاً لتقييم البعثة.

٢-١-٣ زيادة عدد السجناء التي تلتزم بالحد الأدنى من المعايير الدولية للمعاملة الإنسانية للمحتجزين وتعمل في مناطق متضررة من النزاع (٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٦؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٩؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦١)

ويعزى انخفاض العدد إلى التخفيض العام في التمويل الحكومي للسجون نتيجة القيود الاقتصادية المفروضة على المالية العامة الأمر الذي أدى إلى عدم دفع المرتبات والبدلات، وتخفيض الميزانية المخصصة لإطعام السجناء، وعدم كفاية التدريب المقدم إلى الموظفين

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

١٨ هو عدد الدورات التدريبية التي قُدمت لفائدة ٨٠ من الخبراء و ١٢٠ من أعضاء لجان الأمن المحلية في الكيانات اللامركزية روتشورو وإيرومو وكاليمي وأوفيرا ومكنتها من تحسين التقييمات والخطط المحلية المتعلقة بالأمن وتبادل الآراء بانتظام مع السكان المحليين بشأن الشواغل المتعلقة بالأمن والاستقرار استفاد أكثر من ٢٨٠ من الموظفين المدنيين والسلطات المحلية في ٣ كيانات لامركزية في كيفو الشمالية من أنشطة بناء القدرات في مجالي التخطيط والميزنة على الصعيد المحلي بهدف تحقيق فعالية الحوكمة المحلية وتجاوبها

إسداء المشورة أسبوعياً وتنظيم ١٥ دورة تدريبية لما عدده ١٥ كيانات من الكيانات الإدارية اللامركزية بشأن صلاحياتها القانونية، وتحسين أداء العمل وتقديم الخدمات والعلاقات مع السكان

- تنظيم ١٢ دورة توجيهية للسلطات المحلية المسؤولة عن خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الحرب لتنسيق تنفيذ ٦ برامج من برامج الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري
- ٣٠ هو عدد الدورات التوجيهية التي نُظِّمت في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري لفائدة الممثلين المحليين لخطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الحرب، وغطت ٦ برامج من برامج الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار (كيتشانغا وبيبي في كيفو الشمالية، وكاليهيه وسهول روسيزي/أوفيرا في كيفو الجنوبية، وجنوب إيرومو ومامباسا في إيتوري)
- وكان من اللازم زيادة عدد الدورات التوجيهية لتغطية جميع جوانب تنفيذ البرامج والتنسيق مع الشركاء الدوليين والوطنيين والإعداد لاجتماعات مجلس إدارة صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار في المقاطعات
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الجهات المانحة الدولية والشركاء الدوليين بشأن تصميم برامج لتحقيق الاستقرار قائمة على أساس المناطق وتمويلها وتنفيذها في ١٣ منطقة ذات أولوية في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار
- نعم عُقدت اجتماعات تنسيق شهرية مع الجهات المانحة الممولة لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار بهدف استعراض طلبات العروض، والبرامج القائمة في ٦ مناطق ذات أولوية، ومواءمة المساعدات الثنائية في المناطق الـ ١٣ ذات الأولوية. وساعدت الاجتماعات كذلك على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مع التركيز بوجه خاص على أعضاء الجماعات المسلحة
- ٨ هو عدد الدورات التوجيهية التي نُظِّمت لفائدة الشركاء المنفذين (فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية) لتناول مسألة إدراج برامج مراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع التدخلات الرامية إلى تحقيق الاستقرار، مع التركيز بصفة خاصة على دور المرأة في الحوار الديمقراطي الرامي إلى الحد من التوترات الإثنية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية. وأجري أثنان من التقييمات الخارجية في اثنتين من المناطق ذات الأولوية (مامبسا في إيتوري وكاليهيه في كيفو الجنوبية) لتقييم الآثار الإيجابية المترتبة على إتاحة المجال للمرأة من أجل معالجة المسائل الأمنية داخل المجتمعات المحلية
- ٥ ٥٣٥ هو عدد ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية الذين خضعوا للتدريب، منهم ٥٤٨ امرأة. ويعزى ارتفاع عدد المتدربين إلى التركيز على دعم تدريب الشرطة في سياق التحضير للانتخابات المقبلة
- تدريب ٥٥٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية بشأن مهام الشرطة العامة، بما في ذلك إدارة النظام العام وبرامج التدريب الأساسي المعجلة لأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية المنتشرين في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة في الشرق، بما في ذلك دروس للتوعية بالعنف الجنسي، والتحقيقات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وخفارة المجتمعات المحلية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
هو عدد الدورات التوجيهية التي نُظمت في المقاطعات الأربع كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا ونُظمت ٧ دورات تدريبية بشأن إدارة المحاكم وتنظيمها لفائدة ١٢١ من رؤساء قلم المحاكم وكتبها، منهم ٣١ امرأة. يعزى ارتفاع عدد الدورات التدريبية إلى ارتفاع عدد المستفيدين	تنظيم ٢٤ دورة توجيهية ودورتين تدريبيتين للعاملين في قطاع العدل المنتشرين في أربع من المقاطعات الشرقية (كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا) بشأن إدارة المحاكم وتنظيمها، مع التركيز على إدارة الملفات والسجلات والمحفوظات، وكذلك ترتيب القضايا من حيث الأولوية وتدفق القضايا
قُدِّمت المشورة والدورات التوجيهية أسبوعيا إلى السلطات القضائية، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون، بشأن الإجراءات القضائية؛ ونُظمت ٨٩٦ زيارة تفتيش إلى مرافق الاحتجاز في ٦ مناطق (غوما وبوكافو وبونيا وكاليمي وأوفيرا وبيني)؛ وعُقدت ٧٤ جلسة من جلسات المحاكم المدنية المتنقلة بهدف الحد من حالات الاحتجاز المطول مما أسفر عن إطلاق سراح ٩٠٧ من المحتجزين وتقنين أوضاع ١٥١٩ منهم، ومحاكمة ٢٠٧ من المتهمين، منهم ١٣٩ أدينوا وصدرت في حقهم أحكام و ٦٨ بُرئت ساحتهم هو عدد الزيارات التقييمية أُجريت إلى سجون غوما وبوكافو وكاليمي وماسيسي وروتشورو وواليكالي وكيسانغاني وبونيا ومامباسا وبيني وأوفيرا وبوتمو، وُضعت وأُعملت خلالها أدوات لتقييم السجون بغية قياس التحسن في الأوضاع السائدة في السجون وفقا للمعايير الدولية	إسداء المشورة والتوجيه أسبوعيا للسلطات القضائية في ٦ مناطق ذات أولوية بشأن تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة والحد من حالات الاحتجاز غير القانوني، بسبل في مقدمتها تقديم المشورة بشأن قانون جلسات المحاكم المتنقلة وطريقة تنظيمها
هو عدد مديري السجون، منهم ١٢ امرأة و ٤١ رجلا، الذين تلقوا تدريباً باستخدام منهج التدريب الموحد الوطني، بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون، ومهارات التواصل، وإدارة الشؤون المالية والمسائلة عنها، وإدارة السجون، وقانون العقوبات، وإدارة شؤون السجناء، وأمن السجون، والجوانب الأخرى ذات الصلة من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا)	إجراء ١٢ زيارة تقييمية لقياس التحسن في الأوضاع السائدة في السجون وفقا للمعايير الدولية
قُدِّمت دورات توجيهية يومية وأسبوعية، تضمنت إسداء المشورة بشأن أمن السجون، إلى ١٠ من مديري السجون ونُظمت ٤ دورات تدريبية متعلقة بأمن السجون وإدارتها لأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية العاملين في تلك السجون (غوما، وبونيا، وكاليمي، وبوكافو، وأوفيرا، وبيني، وواليكالي، وماسيسي، وماكالا، وكيسانغاني)	تقديم دورة تدريبية واحدة لـ ٥٢ من مديري السجون الوطنية بشأن إدارة السجون، باستخدام المواد التدريبية الموحدة المعتمدة
قُدِّمت دورات توجيهية يومية وأسبوعية، تضمنت إسداء المشورة بشأن أمن السجون، إلى ١٠ من مديري السجون ونُظمت ٤ دورات تدريبية متعلقة بأمن السجون وإدارتها لأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية العاملين في تلك السجون (غوما، وبونيا، وكاليمي، وبوكافو، وأوفيرا، وبيني، وواليكالي، وماسيسي، وماكالا، وكيسانغاني)	تقديم التوجيه اليومي لـ ١٠ من مديري السجون في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا وكينشاسا بشأن أمن السجون، وتنظيم ٤ دورات تدريبية متعلقة بأمن السجون وإدارتها لأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية العاملين في تلك السجون

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تقدّم التوجيه والتدريب لما عدده ٥ من مديري السجون بشأن بدء العمل بالأوامر والإجراءات المتعلقة بمركز السجن وترجمة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء باللغة السواحيلية وطباعة ١٠٠٠ نسخة منها

نعم

قُدِّم التوجيه من خلال إساءة المشورة يوميا بشأن الأوامر المتعلقة بمركز السجن إلى ٥ من مديري السجون في غوما وبونيا وكاليمي وبين، وبوكافو؛ ووُزعت ١٥٠٠ نسخة من قواعد مانديلا، التي تُرجمت إلى اللغتين السواحيلية واللينغالا، على ١١ سجنا في الشرق، و سجنين في الغرب، وسجن واحد في كاتانغا، وكذلك على المكاتب الميدانية، ووزارة العدل وحقوق الإنسان، وشعبة العدل في مقاطعات كاتانغا العليا وتنجانيقا وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري وتشوبو

الإيجاز المتوقع ٢-٢: نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم/نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

١-٢-٢ زيادة في مجموع عدد المقاتلين الكونغوليين السابقين المسرحين المنزوع سلاحهم (٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٣٨ ١٢٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢٨ ١٢٨؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢٨ ١٢٩)

تم نزع سلاح ٣٣٩ من المقاتلين الكونغوليين السابقين وتسريحهم، منهم ٣٢٨ رجلا و ١١ امرأة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل مجموع المسرحين إلى ٩٦٥ ١٢٤ من المقاتلين السابقين

يعزى انخفاض عدد المحاربين السابقين المسرحين إلى انخفاض عدد حالات الاستسلام، وهو ما نتج جزئيا عن الخسار جاذبية البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وعن الحاجة إلى نقل المقاتلين السابقين إلى كامينا أو كيتونا

٢-٢-٢ زيادة مجموع عدد المقاتلين الأجانب السابقين ومعاليتهم الذين أعيدوا إلى أوطانهم (٢٠١٤/٢٠١٥: ٠٧٧ ٣١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠١ ٣٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠١ ٣٨)

نفذت ٧٠٦ عملية من عمليات إعادة الإعادة إلى الوطن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت ٢٩٠ من المقاتلين السابقين الأجانب (٢٨٦ رجلا و ٤ نساء)، كانت نسبة ٧٧ في المائة منهم من الجماعات المسلحة ذات الأولوية، و ٤١٦ من المعالين (١٥١ رجلا و ٢٦٥ امرأة)، ليصل مجموع المقاتلين الذين أعيدوا إلى أوطانهم إلى ٦٥٢ ٣٢

يعزى انخفاض عدد المقاتلين السابقين الذين أعيدوا إلى أوطانهم إلى انخفاض عدد حالات الاستسلام

٣-٢-٢ زيادة مجموع عدد الأطفال المفرج عنهم المرتبطين بالجماعات المسلحة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٨٧ ٤٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٨٧ ٤٩؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٨٧ ٥٠)

تم فصل ١٥٠٥ من الأطفال، منهم ١٣٦ فتاة، عن الجماعات المسلحة بدعم من اليونيسيف وشركاء آخرين، ليصل بذلك مجموع عدد المفرج عنهم إلى ٦٩٢ ٥١ طفلا

يعزى ارتفاع عدد الأطفال المفرج عنهم إلى فصل عدد كبير من الأطفال عن الجماعات المسلحة في مقاطعات كاساي

٢-٤ زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين المعاد استيعابهم أعيد استيعاب ٣ ٧٦٣ من المقاتلين السابقين، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٦/٢٠١٦: ٢٠٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠٠٠)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
العمل بالتعاون مع الكيان الوطني الرئيسي في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وشركاء آخرين، من أجل ضمان الإشراف والرصد المشترك المنتظم فيما يتعلق بعملية إعادة استيعاب المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وتعزيز قدرات وزارة الدفاع على مراقبة ودعم مشاريع إعادة الإدماج المجتمعية من خلال العمل المستمر وعقد اجتماعات شهرية مع وزارة الدفاع	نعم تم رصد ودعم عملية إعادة استيعاب المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم من خلال التنسيق مع الفروع المحلية للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتقديم الدعم اللوجستي عند الطلب. وقُدِّم الدعم في مجال تتبع العائدين حيثما كانت البيانات متوافرة والوصول إليها متاحاً. وعملت البعثة بشكل مستمر مع وزارة الدفاع على مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني ومع وزير الدفاع
تقديم الدعم اللوجستي في عملية إعادة الإعادة إلى الوطن للمقاتلين الكونغوليين السابقين في حركة "٢٣ مارس"، الذين تقدموا بطلبات عفو وجرى تسجيلهم	لا تعذرت إعادة المقاتلين الكونغوليين السابقين في حركة "٢٣ مارس" إلى أوطانهم بسبب عدم وجود عملية سياسية
تقديم الدعم اللوجستي، وإجراء فرز للسوابق المتعلقة بحقوق الإنسان، والقيام بالرصد/التحقق على أساس مشترك مع الحكومة لعدد يصل إلى ٦٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين دخلوا مرحلة إعادة الاستيعاب في البرنامج الوطني الثالث الذي وضعتته الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	نعم تم تقديم الدعم اللوجستي، وخصص الإعاشة اليومية؛ وإجراء فحوص للسوابق المتعلقة بحقوق الإنسان، والقيام بالرصد/التحقق المشترك لمخيمات برنامج الحكومة الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامينا وكيوتونا لعدد ٩٥١ من المقاتلين السابقين و ٢ من المعالين.
جمع ١٥٠٠ قطعة من الأسلحة والذخائر المرتبطة بما من المقاتلين السابقين وتسجيلها وتخزينها وتدميرها	٢٤٩ هو عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم جمعها وتسجيلها بالإضافة إلى ٢٢٦٦ طلقة ذخيرة
هو عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم تخزينها، بالإضافة إلى ١٧١ ١٥ طلقة ذخيرة، دُمِّرت منها ٢١٢ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب و ٢٠٣ طلقات ذخيرة من الأسلحة الصغيرة	٧٥٩

يعزى انخفاض عدد ما تم جمعه وتسجيله وتخزينه وتدميره من الأسلحة إلى انخفاض عدد حالات الاستسلام والقرار الذي اتخذته الحكومة بعدم فرض سياسة جمع سلاح واحد في كل حالة استسلام

هو عدد الاجتماعات التي عُقدت مع مختلف الشركاء، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتنسيق عملية إعادة الأطفال الأوغنديين إلى وطنهم

يعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى انخفاض مستوى الحاجة وعدد طلبات إعادة الأطفال إلى أوطانهم

هو عدد اجتماعات التنسيق الإقليمية التي عقدتها لجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وفرق العمل الأخرى المرتبطة بها، بما في ذلك فرقة العمل الإقليمية المعنية بإيجاد حلول دائمة للمقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات إلى زيادة تركيز مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد اجتماعات إضافية وأنشأ فرقة عمل جديدة

هو عدد الاجتماعات المعقودة مع وحدة التنفيذ التابعة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتقديم المعلومات عن الحالة في الميدان، وتنسيق الدعم، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي إلى البرنامج وتنسيق المبادرات من خلال برنامج الحد من العنف الأهلي. وقد كان من اللازم زيادة عدد الاجتماعات من أجل توثيق التعاون والتنسيق بهدف تحسين إدارة الموارد

أُجريت اتصالات أسبوعية مع السلطات المسؤولة على مستوى المقاطعات عن البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال الوجود الدائم للبعثة في المعسكرات ووجود موظف اتصال من البعثة في وحدة التنفيذ التابعة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتمت زيارة مواقع التجميع والعبور وإعادة الاستيعاب أكثر من مرة في الأسبوع

٨

عقد ١٠ اجتماعات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل رصد وتنسيق الإفراج عن الأطفال المجندين في صفوف الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادة تم إلى أوطانهم

٨

إسداء المشورة إلى اللجان الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين في ٦ اجتماعات تنسيقية بشأن إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، وعقد ١٢ اجتماعا مع الوحدة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن تنفيذ البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبشأن إعداد وثائق مشتركة لإجراءات وخطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٢

نعم

رصد وتقييم البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدعوة إلى تنفيذه في الوقت المناسب من خلال زيارات أسبوعية إلى مواقع التجميع والعبور وإعادة الاستيعاب فضلا عن مواقع إعادة الإدماج في مقاطعات كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وأوبلي العليا، وإيتوري، وتنجانيقا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم حملات التوعية المتعددة الوسائط بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك (أ) إعداد ١٠٠ برنامج جديد (بما يشمل ٥٠٠ مقابلة شخصية) في مقاطعات كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وأوبلي العليا، وإيتوري، وتنجانيقا على إذاعة أوكابي، و ١٢ مقابلة على شبكة الإنترنت، و ١٢ مقابلة عبر الفيديو؛ و(ب) توعية أصحاب المصلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وتحالف القوى الديمقراطية، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعات المحلية بشأن أنشطة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وأهدافها ومقاصدها من خلال توزيع ١,٤ مليون نشرة إعلانية برا وجوا على مساحة واسعة، بلغات اللينغالا والفرنسية والأشولي والكينيارواندية، ومنها ٤٠.٠٠٠ نشرة إعلانية مصورة موجهة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحدها؛ و(ج) إيفاء ٦٠ بعثة من بعثات التوعية الميدانية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين دعماً للعمليات العسكرية الرامية إلى نزع سلاح مقاتلي جيش الرب للمقاومة، وتحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم	٤٨ هو عدد البرامج الإذاعية الجديدة التي تم إنتاجها، وبثها عبر إذاعة أوكابي والمحطات الإذاعية المتنقلة، منها ٣٦ مقابلة شخصية كان عدد المقابلات الشخصية أقل من المتوقع، ولكنها كانت موجهة على نحو أفضل وأجريت مع مقاتلين سابقين من ذوي الرتب العليا
٢٩ ٦٧٠	هو عدد المنشورات وغيرها من مواد التوعية الموزعة يعزى انخفاض عدد المنشورات إلى إدراك أن تنظيم البعثات الميدانية أكثر فعالية من إسقاط المنشورات
٢٣٣	هو عدد البعثات الميدانية المضطلع بها يعزى ارتفاع عدد البعثات الميدانية إلى إدراك أنها أكثر فعالية في التشجيع على الاستسلام وفي التوعية مقارنة بالمنشورات وغيرها من مواد التوعية

العنصر ٣: دعم الحكم الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية

٥٧ - تعثر التقدم المحرز صوب تحقيق الديمقراطية وتوطيد السلام ودعم الحوار السياسي الجامع بصورة خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بسبب المناخ السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة التوترات المتصلة بتأخر العملية الانتخابية. وأدى هذا المناخ إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي انتهاكات مرتبطة بتقييد الحيز الديمقراطي في جميع أنحاء البلد. ولم يجرز تقدم يُذكر فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي.

٥٨ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، انتهت فترة الولاية الدستورية الثانية والأخيرة للرئيس. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بدأ الحوار الوطني الذي اقترحه السيد كابيلا وتمخّض عن توقيع اتفاق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن سبل المضي قدماً لإجراء الانتخابات. واتسمت الفترة المفضية إلى بدء الحوار باستمرار التوترات بين الائتلاف الحاكم وشرائح كبيرة من المعارضة والمجتمع المدني بشأن الحوار الوطني والعملية الانتخابية. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قدمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة طلباً إلى المحكمة الدستورية يرمي إلى تأجيل الانتخابات، إذ لم تكن في وضع يسمح لها بإعلان

إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر على النحو المتوخى في الدستور. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نظم أنصار المعارضة مظاهرات في عدة مدن في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثر نداءات وجهها "التجمع" من أجل إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر وطالبوا بتنحي السيد كاييلا بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتحولت المظاهرات في كينشاسا إلى أعمال عنف، حيث أطلقت قوات الأمن، ولا سيما الحرس الجمهوري والشرطة العسكرية، ذخيرة حية واستخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، توجت جهود الوساطة التي قادها المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبرام اتفاق سياسي جديد لتنظيم المرحلة الانتقالية إلى حين عقد الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وقد ساهم الاتفاق الذي وقّع عليه ممثلو الأطراف الموقعة وغير الموقعة على اتفاق سياسي سابق أبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في تخفيف حدة التوترات السياسية، ولا سيما في كينشاسا.

٥٩ - وعقب هذه الأحداث، شهد النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير مزيدا من التأخير في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، أدت حكومة انتقالية تضم ٥٩ عضوا اليمين أمام الجمعية الوطنية. وجاء ذلك في أعقاب قيام أغلبية الأطراف السياسية، باستثناء التجمع، في أواخر نيسان/أبريل بتوقيع "الترتيبات الخاصة" لتنفيذ الاتفاق. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن قد أُحرز تقدم مجدٍ نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وظل ما لا يقل عن ١٦٠ سجيناً سياسياً رهن الاحتجاز، في ظل استمرار تطبيق الحظر العام المفروض على مظاهرات المعارضة.

٦٠ - وساهم تسارع وتيرة الأزمة الاقتصادية إسهاما كبيرا في تنامي السخط الشعبي، مما زاد من خطر تجدد الاضطرابات المدنية، بأساليب منها التلاعب لتحقيق الأغراض السياسية. وكان لتراجع الوضع الاقتصادي تأثير كبير على العملية الانتخابية، إذ تعهدت الحكومة بتحمل تكاليف تمويل الانتخابات بالكامل، وكانت المعونة المالية الدولية مشروطة بتحقيق الاستقرار السياسي.

تسجيل الناخبين

٦١ - في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، استهلّت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المرحلة التجريبية من عملية تسجيل الناخبين في غبادوليت، بمقاطعة أوبانغي الشمالية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، اكتملت عملية تسجيل الناخبين في ١٣ مقاطعة وبدأت في ١٠ مقاطعات أخرى؛ وانطلقت العملية في كينشاسا في ٢٨ أيار/مايو. أما في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى المتبقيتين، فلم يكن التسجيل قد بدأ بعد في ٣٠ حزيران/يونيه بسبب انعدام الأمن. ولم يكن قد بدأ كذلك تسجيل الكونغوليين المقيمين بالخارج.

٦٢ - وتمشيا مع القرارين ٢٢٧٧ (٢٠١٦) و ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى عملية تحديث سجل الناخبين، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في المقر وعلى مستوى المقاطعات، ونقل المواد اللازمة لتسجيل الناخبين من نقاط الدخول إلى ١٦ مركزا من مراكز اللجنة، وإلى عدد من المواقع التي يصعب الوصول إليها. وتمشيا مع اتفاق بشأن تقسيم العمل بين البعثة واللجنة الانتخابية ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات، أوفت البعثة بجميع مسؤولياتها لدعم عملية تسجيل الناخبين، كما قدمت دعما إضافيا على أساس مخصص في بعض الحالات كلما طُلب منها ذلك. وظل صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء

المخصص لمشروع البرنامج الإنمائي ممولاً بنسبة لا تتجاوز ٦ في المائة من مبلغ ١٢٣,٣ مليون دولار المطلوب، لأسباب من بينها مخاوف الجهات المانحة بشأن أوجه الغموض المحيطة بعملية الانتقال السياسي. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أشار رئيس اللجنة الانتخابية إلى تأجيل الانتخابات إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستمر تعثّر نشر الجدول الزمني للانتخابات، وإن أعلنت اللجنة عن تنظيم انتخابات مجالس المقاطعات يوم ٢٦ آب/أغسطس في ١١ مقاطعة.

جهود المساعي الحميدة والوساطة

٦٣ - ظلت أجواء الغموض الشديد تكتنف عملية إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ضوء هذه التطورات وتحول الأولويات على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، اتخذت البعثة تدابير لدعم العملية الانتخابية من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص وبذل جهود الوساطة على مختلف المستويات. واتخذت هذه المبادرات بهدف التعاون مع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة، ولا سيما التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية والتجمع، في تنظيم الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والتعجيل بتنفيذ تدابير بناء الثقة بهدف تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية. وواصلت البعثة أيضاً العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والجهات الفاعلة الإقليمية (بالاقتران مع المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى)، وغيرهم من الشركاء الدوليين الرئيسيين دعماً لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن قد اكتمل تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق ولوحظ اتجاه مقلق فيما يتعلق باحترام الحقوق السياسية والمدنية الأساسية.

عملية الإصلاح المؤسسي

٦٤ - أدى الجمود السياسي السائد إلى عرقلة الجهود التي تبذلها البعثة بشأن مبادرات الإصلاح المؤسسي الحيوية والجوانب المتعلقة بالحوكمة بهدف المضي قدماً في إصلاح قطاع الأمن والجهد العام الموجه لدعم اللامركزية. وظل دعم الحكومة في تنفيذ الالتزامات الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون يشكل مهمة رئيسية، ولكن التركيز الأكبر انصب على المساعي الحميدة للبعثة من أجل كفالة حوار سياسي جامع. وعلى النحو المبين في الأطر الواردة أدناه، أُحرز بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب تحقيق الالتزامات الوطنية المنصوص عليها بموجب الإطار، وتعزيز قدرة آلية الرقابة الوطنية، وكفالة تنسيق المساعي الحميدة مع المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، والجهات الضامنة للإطار، وتيسير مشاركة المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، نظمت البعثة أكثر من ٨٠ مشاوراً مع المجتمع المدني بشأن الفرص المتاحة للنهوض بنظام الحكم الديمقراطي وإفساح الحيز السياسي على أساس شامل لجميع الأطراف، لا سيما في مناطق الاضطرابات مثل كينشاسا ولوبومباشي وكيفو الشمالية.

٦٥ - ولا يزال ثمة تحديات كامنة في ضمان توفر الزخم السياسي لدى الأطراف الموقّعة على الإطار على جميع مستويات. ولئن وُضعت الاستراتيجيات الوطنية لإنشاء مؤسسات للحوكمة والأمن تابعة للدولة وتتسم بالفعالية والخضوع للمساءلة، فإن أثرها على تحقيق الاستقرار والأمن بصفة عامة لا يزال محدوداً. وفي هذه الأثناء، وفي ظل استمرار الافتقار إلى استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن، واصلت البعثة تركيز جهودها على فرادى عناصر إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التأهيل المهني، وإعادة التنظيم، والقدرة التشغيلية، ومكافحة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من مشاركة البعثة والجهود التي بذلتها،

لم يُجرز تقدم يذكر في وضع خطة وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، وظل التحدي الرئيسي يكمن في الافتقار إلى هيكل حكومي وطني لتنسيق الإصلاحات على نطاق قطاع الأمن والإشراف عليها، بما في ذلك المسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية، والتقاعد، والتوظيف، والتدريب، واللوجستيات، والبنية التحتية، والمعدات. ولوحظ إحراز بعض التقدم من خلال إنشاء هيئات للرقابة الداخلية في جهاز الشرطة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل بمثابة مراكز تنسيق لكفالة استمرار عمل البعثة وأنشطة الدعوة التي تقوم بها فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان الأساسية. وتحققت نتائج إيجابية بصفة عامة من خلال التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبفضل الدورات التدريبية ودورات العمل، تعززت قدرات أعضاء اللجنة مما أتاح إجراء تحقيقات متعلقة بحقوق الإنسان. ويسر الدعم التقني المقدم إلى الحكومة أيضاً تقديم التقرير الدوري الثاني إلى لجنة مناهضة التعذيب في نيسان/أبريل ٢٠١٧ الذي كان من المفترض تقديمه منذ عام ٢٠٠٩.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدّم نحو تحقيق الديمقراطية وتوطيد السلام وتقديم الدعم لإجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وثقت البعثة ما مجموعه ١٠٤ انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية مرتبطة بالقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي في جميع أنحاء البلد، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع عدد الانتهاكات الموثقة من هذا النوع في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (٦٠٣). ويعزى هذا الفارق إلى تقلص الحيز الديمقراطي في الفترة التي سبقت فترة الانتخابات المتوقعة وما شابها من غموض

٣-١-١ إتاحة الحق في تنظيم المظاهرات السلمية وفي حرية التعبير والتجمع والإعلام أثناء الدورة الانتخابية

وارتكب هذه الانتهاكات في المقام الأول أفراد الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستهدفت أعضاء من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وموظفين من وسائل الإعلام. وكانت المقاطعات الأكثر تضرراً هي كينشاسا (٢٣٩ انتهاكاً) وكيفو الشمالية (١٥٨ انتهاكاً) وكاتانغا العليا (١١٨ انتهاكاً). ولا يزال غموض شديد يكتنف عملية إجراء الانتخابات، في ظل افتقار سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضوح إلى الإرادة السياسية لتنفيذ تدابير مجدية لبناء الثقة، بما فيها التدابير المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويمكن أن تؤدي الحالة المذكورة إلى مزيد من المظاهرات تتسبب في زيادة حالات انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات

لم تُنظم الانتخابات، وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لم يكن قد صدر أي جدول زمني رسمي لإجرائها. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قدمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة طلباً إلى المحكمة الدستورية بتأجيل الانتخابات، حيث لم يكن بمقدورها إعلان إجراء الانتخابات

٣-١-٢ إجراء الانتخابات المقررة في الجدول الزمني التوافقي بطريقة شفافة وذات مصداقية ونزيهة وسلمية، وفقاً لما يفيد به المراقبون الدوليون وفي إطار الجداول الزمنية الدستورية

الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر على النحو المتوخى في الدستور. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، انتهت فترة الولاية الدستورية الثانية والأخيرة للرئيس. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تُوجت جهود الوساطة التي قادها المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبرام اتفاق سياسي جديد لتنظيم المرحلة الانتقالية التي تنتهي مع إجراء الانتخابات

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

<p>توقّف الحوار الاستراتيجي بين الحكومة والبعثة في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦). فقد انسحبت الحكومة من المناقشات المتعلقة بالاشتراك في وضع استراتيجية لخروج البعثة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعاد وزير الخارجية التأكيد في كلمته أمام الجمعية العامة على طلب الحكومة خفض قوات البعثة تدريجياً وإجراء تحوّل في البعثة. وعُقدت اجتماعات رفيعة المستوى أثناء زيارة وفد من مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦</p>	لا	<p>تنظيم ٤ اجتماعات رفيعة المستوى للموافقة والإشراف على أهداف محددة تتوقف عليها استراتيجية خروج البعثة في إطار الحوار الاستراتيجي بين الحكومة والأمم المتحدة</p>
<p>بناء على طلب مجلس الأمن في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، اتخذت البعثة خطوات لخفض قوام أفرادها العسكريين إلى ٢١٥ فرداً وعدد ضباط الأركان والمراقبين العسكريين إلى ٦٦٠</p>	لا	
<p>إن اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المبرم بوساطة من المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية يمهّد الطريق للمنظمة لإجراء انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية على الصعيدين الوطني والمحلي تتسم بالمصداقية والشفافية وتُعقد في الموعد المقرر لها. بيد أن القانون الانتخابي لم يصدر بعد، ولم يُنشر الجدول الزمني للانتخابات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧</p>	نعم	<p>إجراء حوار وطني أو آلية مماثلة، بحيث يسفر ذلك عن وثيقة ختامية تحدد كيفية متفق عليها للمضي قدماً بشأن النقاط الرئيسية للعملية الانتخابية</p>
<p>تُجمعت مذكرات شهرية عن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بتقييد الحيز الديمقراطي وأُطلعت الحكومة عليها قبل نشرها. وعلى الرغم من عدم إعداد مذكرة خاصة عن العملية الانتخابية والانتهاكات ذات الصلة بالانتخابات على النحو المقرر، شملت المذكرات الشهرية التي أعدتها البعثة مرفقاً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المرتبطة بتقييد الحيز الديمقراطي</p>	نعم	<p>إعداد تقارير شهرية عن رصد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مذكرة خاصة عن العملية الانتخابية، والانتهاكات المتصلة بالانتخابات، وانتهاكات حقوق الإنسان على أساس نوع الجنس</p>

عقدت البعثة اجتماعات عن الحقوق المدنية والسياسية مع أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وموظفيها التقنيين في كينشاسا مرة كل أسبوعين لتشجيع هذه اللجنة على النهوض بالحقوق والحريات العامة والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة دورتين تدريبيتين بشأن حقوق الأشخاص المحتجزين لفائدة ٢٥ قاضيا و ٢٥ ضابط شرطة قضائية في كينشاسا؛ و ٢٥ قاضيا و ٢٥ ضابط شرطة في غوما؛ و ١٥ قاضيا و ١٥ ضابط شرطة في مابوجي - مابي؛ و ٢٠ قاضيا و ٢٠ ضابط شرطة في ماتادي. ودعمت البعثة أيضا حلقة عمل بشأن الحريات العامة لفائدة ١٥٠ مشاركا من مختلف الأحزاب السياسية (المعارضة والحكومة)

نعم

عقد اجتماعات شهرية مع المؤسسات الوطنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من أجل تحسين المساءلة عن احترام الحق في حرية التجمع والتعبير والمشاركة في الحياة السياسية، والمساواة بين الأحزاب السياسية والمرشحين في الوصول إلى البث الإذاعي والتلفزيوني

لم ينجز الناتج المتوخى بسبب المأزق السياسي. ولم تنشر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدولاً زمنياً يسمح بإجراء انتخابات ضمن الأطر الزمنية الدستورية، ركزت بدلا من ذلك على الجوانب التقنية لسجل الناخبين. لم يُنظر في قانون الانتخابات المنقح أثناء الدورة البرلمانية الأخيرة. ومع ذلك، عقدت البعثة اجتماعاً رسمياً مع اللجنة الدائمة للشؤون السياسية والإدارية والقضائية التابعة للجمعية الوطنية، و ١١ اجتماعاً رسمياً مع مختلف المحاورين من الحكومة والمعارضة، إضافة إلى المشاركة المستمرة للممثل الخاص للأمين العام بمساعيه الحميدة مع جميع الأطراف طوال العام للمضي قدما بالعملية السياسية

لا

عقد ٦ اجتماعات مع ممثلي البرلمان والحكومة من أجل الدعوة إلى اعتماد التشريعات الأساسية وتنفيذ تدابير لعقد الدورة الانتخابية الكاملة ضمن الجدول الزمني الدستورية ووفقا للجدول الزمني الانتخابي المنقح

هو عدد الاجتماعات المعقودة. لم يُنشر بعد الجدول الزمني للانتخابات؛ وتتضمن ميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة في ٢٧ حزيران/يونيه مبلغ ١,٣ بليون دولار للانتخابات؛ وتم وضع وتوقيع مدونتين لقواعد السلوك الانتخابية: (أ) مدونة قواعد السلوك للجهات الفاعلة السياسية والأحزاب والتجمعات ووسائل الإعلام؛ و (ب) مدونة آداب وأخلاقيات المهنة للصحفيين الكونغوليين؛ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقاً للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، سُجل ما مجموعه ٤٤٩ ٨٦١ ٣٠ ناخباً في ٢٤ مقاطعة، بمن فيهم ٤٨ في المائة من النساء. ويمثل ذلك نسبة ٧٥ في المائة من العدد المقدر للناخبين في البلد. ولأسباب أمنية، تأخر تحديث سجل الناخبين في مقاطعتين (كاساي وكاساي الوسطى) وفي إقليمين في مقاطعة لومامي (كاميجي وليولو)

٢٠

عقد ٢٥ اجتماعا مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والوزارات الحكومية المعنية لتقييم التقدم الذي أحرزته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والسلطات الكونغولية في اعتماد جدول زمني توافقي منقح للانتخابات؛ ووضع ميزانية كافية للانتخابات وخطه لصرف الأموال؛ ووضع مدونة قواعد سلوك لفترة الانتخابات؛ وتحديث سجل الناخبين من خلال عملية شفافة وذات مصداقية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

<p>هو عدد الاجتماعات المعقودة (٥ للجنة الشراكة و ٥ للجنة التقنية للانتخابات) تحت رعاية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وبسبب استمرار الأزمة السياسية التي أدت إلى إحجام الجهات المانحة عن تمويل مشروع دعم الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعذر هذه الاجتماعات بانتظام كما كان مقرراً في البداية</p>	١٠	<p>عقد اجتماعات أسبوعية مع المجلس التنفيذي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والشعب التقنية التابعة لها دعماً لولاية المساعي الحميدة للبعثة وتقديم المشورة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، وعقد اجتماعات شهرية للجنة الشراكة واللجنة التقنية للانتخابات</p>
<p>بالإضافة إلى ذلك، اجتمع ركز العمليات المتكاملة المشتركة، الذي يضم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والبعثة ومشروع دعم الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك على الأقل مرة واحدة كل أسبوع في مقر عمل اللجنة حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧.</p>		

الإنجاز المتوقع ٣-٢: وضع الاستراتيجيات الوطنية لإنشاء مؤسسات للحكومة والأمن تابعة للدولة تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة وإحراز تقدم صوب تنفيذ مؤسسات وطنية معززة ولا مركزية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

<p>اتخذت آلية الرقابة الوطنية موقفاً تربط فيه التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الإقليمية. وانعكس هذا الموقف في حلقات العمل رفيعة المستوى وغيرها من حلقات العمل وفي التجمعات الإقليمية مثل لجنة الدعم التقني. والواقع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وجهت انتقادات إلى بلدان أخرى في المنطقة لعدم إحرازها تقدماً في الوفاء بالتزاماتها، مشيرة إلى أنها وفّت بجميع ما قطعته من التزامات. ولم يتحقق إنجاز كبير بشأن الالتزامات الوطنية، باستثناء بعض التحسينات الطفيفة في إصلاح قطاع الأمن</p>	<p>٣-٢-١ أداء آلية الرقابة الوطنية لمهامها في رصد وتقييم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون</p>
<p>أنجز. أعدت الصيغة النهائية للتقرير الدوري الثاني، الذي كان من المفترض تقديمه منذ عام ٢٠٠٩، وقُدمت إلى لجنة مناهضة التعذيب في نيسان/أبريل ٢٠١٧</p>	<p>٣-٢-٢ قيام الحكومة بتقديم تقارير حقوق الإنسان المتأخرة (منذ عام ٢٠٠٧) إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (٢٠١٤-٢٠١٥: ٣ تقارير متأخرة؛ ٢٠١٥-٢٠١٦: لا توجد تقارير متأخرة؛ ٢٠١٦-٢٠١٧: لا توجد تقارير متأخرة)</p>
<p>الشرطة الوطنية الكونغولية: تؤدي هيئة الرقابة الجديدة للشرطة الوطنية (المفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية)، التي أنشئت في عام ٢٠١٥، مهامها في مجال الرقابة الداخلية في كينشاسا وفي ١١ عاصمة مقاطعة.</p>	<p>٣-٢-٣ اضطلاع هيئات الرقابة الداخلية للشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقضاة</p>

وكان لإعادة تشكيل التقسيم الإداري للبلد تأثير سلبي على أداء الشرطة، إذ لم يكن لها وجود في ١٥ عاصمة في المقاطعات الجديدة. وعلى الرغم من وجود خطة في هذا الصدد، لا تملك هيئة الرقابة الداخلية للشرطة موارد مخصصة لسط وجودها في المقاطعات الجديدة

بالمهام الموكولة إليها على الصعيد الوطني وتمكّنها من القيام بالرصد والمراجعة في نصف الإقليم الوطني

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية: الدوائر التأديبية هي هيئات رقابة داخلية وُضعت لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي تستوجب التأديب. وتتولى مفوضية الجهاز القضائي إدارة هذه الدوائر وهي التي تشرف على القضاء العسكري جنبا إلى جنب مع وزارة العدل وحقوق الإنسان

العدالة: اعتمدت السياسة الوطنية لإصلاح العدالة وأدرجت بوصفها من أولويات استقلال السلطة القضائية من خلال تحسين عمل مفوضية الجهاز القضائي في مجالات إدارة ميزانية القضاء، والأداء الداخلي للمفوضية، وإدارة المسارات الوظيفية للقضاة بمزيد من الشفافية وتحسين مساءلتهم

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

١ هو عدد الاجتماعات رفيعة المستوى المعقودة، حيث عُقد هذا الاجتماع في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وحضره منسق آلية الرقابة الوطنية، ووزير التخطيط ونائب الممثل الخاص للأمين العام، وذلك تمهيداً لتنظيم منتديات تقييم التقدم في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون

١ تقديم الدعم التقني من أجل تفعيل آلية تقودها الحكومة لرصد وتقييم الالتزامات المقطوعة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون من خلال تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى للتنسيق الوطني، و ٣ منتديات لتقييم كل التزام وطني وتوفير الدعم التقني للمجتمع المدني من أجل نشر تقريرين مرحليين مستقلين عن كل التزام وطني

١ هو عدد منتديات التقييم التقني المعقودة لكل التزام من الالتزامات الوطنية السبـالغ عددها ٦ التزامات يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في كينشاسا. وضم منتدى الجهات الفاعلة المتعددة ممثلين من الحكومة وموظفين تقنيين من الوزارات الرئيسية ومؤسسات الدولة، والشركاء التقنيين والماليين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني. وشملت عملية التقييم الوقوف على التقدم المحرز والتحديات المتبقية في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون منذ التوقيع عليه في عام ٢٠١٣. وترد النتائج الرئيسية في التقرير النهائي لحلقة العمل الذي لا يزال قيد الإعداد

١ هو عدد التقارير المطبوعة والموزعة. ونتيجة لعقد ستة اجتماعات تحضيرية، تمكنت البعثة وشركاؤها من المجتمع المدني من تحديد المنظمات المعنية برصد إطار السلام والأمن

والتعاون. وقد تشكلت المنظمات في إطار منتدى مخصص للمجتمع المدني، واعتمدت بيان الاختصاصات. وعُقدت حلقة عمل للمجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإطار وإعداد تقرير مرحلي مستقل للمجتمع المدني، وذلك يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس في كينشاسا. وطُبع التقرير النهائي لحلقة العمل هذه، بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى الحكومة، ووُزع بدعم من البعثة

يعزى انخفاض عدد المنتديات والتقارير مقارنة بما كان مقرراً إلى بطء التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية وانعدام الإرادة السياسية والتغييرات التي طرأت في قيادة آلية الرقابة الوطنية

لم تُعقد أي اجتماعات شهرية كما كان مقرراً. ومع ذلك، فقد تسنى إدراج نواتج مؤتمر الاستثمار الخاص في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للحكومة للفترة المقبلة ٢٠١٧-٢٠٢١ عندما شاركت البعثة في تموز/يوليه ٢٠١٦ في استعراض الخطة الخمسية التي وضعتها الحكومة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة التنسيق بين الجهات المانحة. وتتضمن هذه الخطة الإجراءات الرئيسية التي ستنفذ في فترة السنوات الخمس للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك على وجه الخصوص: تحسين مناخ الأعمال التجارية، وزيادة معدل الاستثمار، وتطوير القطاع الخاص، وتحسين آليات التمويل من أجل الاقتصاد. وقد ساهمت البعثة، من خلال مشاركتها المستمرة في هذه العملية، في كفاءة الإدماج الشامل لنواتج المؤتمر

بدأ عقد الاجتماعات التنسيقية لكنها لم تستمر على أساس منتظم بسبب عدم المواظبة على المشاركة بصفة عامة وغياب توجه وطني واضح لإصلاح قطاع الأمن. ومع ذلك، عُقدت اجتماعات منتظمة مع الملحقين العسكريين ومع مستشاري الشرطة والأمن لتبادل المعلومات

هو عدد حلقات العمل المعقودة مع أعضاء لجنة الدفاع والأمن التابعة لمجلس الشيوخ؛ وأعضاء الجمعية الوطنية؛ وشبكة الشباب الأعضاء في البرلمان، على التوالي. وعُقدت

لا بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التنسيقي من خلال عقد اجتماعات شهرية مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التخطيط، لكفالة إدماج النواتج التي أسفر عنها مؤتمر الاستثمار الخاص في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للحكومة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

لا بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التنسيقي لتمويل خطط إصلاح القطاع الأمني في الميزانية الوطنية وعن طريق المجتمع الدولي من خلال عقد اجتماعات تنسيق نصف شهرية مع الشركاء الدوليين وإصدار تقارير فصلية عن إصلاح القطاع الأمني والالتزامات المنصوص عليها بموجب إطار السلام والتعاون والأمن تُوجّه نسخة منها إلى الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة

٣ تنظيم ثلاث حلقات عمل على صعيد المقاطعات وحلقة عمل واحدة على الصعيد الوطني لفائدة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمان وأعضاء مؤسسات القطاع

اجتماعات منتظمة على الصعيد الوطني مع شبكة إصلاح القطاع الأمني والعدالة من أجل التخطيط لحملة توعية بشأن إصلاح القطاع الأمني

الأمني، وعقد اجتماع مائدة مستديرة واحد على الصعيد الوطني، بهدف زيادة إمساك الجهات الكونغولية بزمام خطة الإصلاح والدعوة إلى وضع استراتيجية كونغولية لإصلاح قطاع الأمن (السياسة الوطنية للدفاع والأمن)

لم تنظم حلقة العمل بسبب عزوف السلطات الكونغولية عن المشاركة فيها

لا

تنظيم حلقة عمل واحدة مع هيئات الرقابة الداخلية لمؤسسات القطاع الأمني، مع حشد خبراء تقنيين خارجيين؛ ودعم إرساء اللامركزية في مراكز الاتصال التابعة لجهاز الرقابة الداخلية للشرطة الوطنية الكونغولية (مشاريع الأثر السريع) في ثلاث مقاطعات إضافية؛ والمساهمة في جهاز الرقابة الداخلية من أجل وضع خطة عمل للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال حشد الخبراء وتنفيذ الإجراءات (مشاريع الأثر السريع)؛ ودعم الهيئة التنظيمية الوطنية للقضاة وهيئة مراقبة الخدمات الإصلاحية لتحسين المساءلة من خلال البرنامج المشترك لدعم العدالة

تم وضع ١٢ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة للعمل في مواقع مشتركة في ٦ مدارس تدريبية تابعة للشرطة الوطنية الكونغولية في بوكافو وبونيا وكيسانغاني ولوبومباشي وغوما وكاسانغولو/كينشاسا لما مجموعه ٢٧٥ يوماً. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضعهم للعمل في مواقع مشتركة لمدة ٤٠ يوماً في المديرية العامة للتدريب التابعة للشرطة، وعُقد ٨٨ اجتماعاً تنسيقياً دورياً. وركز تدريب أفراد الشرطة على احترام مبادئ حقوق الإنسان وأمن الانتخابات مع التركيز على استخدام القوة غير الفتاكة. وأجري أيضاً تدريب بشأن التدريب الأولي للعناصر، وشرطة القرب، وشرطة المرور، وشرطة الأدلة الجنائية، وتدريب المدربين، والشرطة القضائية، والمعلومات العامة، والعنف الجنسي، وشرطة المناجم، وتقنيات التدخل وحقوق الإنسان، والأمن وإدارة مستودعات الأسلحة، والشرطة التقنية والعلمية، ومكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة

نعم

تقديم الدعم التقني إلى مديريات التدريب في وضع وتنفيذ برامجها التدريبية، بما في ذلك عقد اجتماعات أسبوعية مع القيادة العامة للمدارس العسكرية؛ ووضع موظفين للعمل في مواقع مشتركة مع موظفي المديرية العامة للتدريب التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية؛ والمساهمة بأفراد المؤسسات الإصلاحية والوسائل المالية من البرنامج المشترك لدعم العدالة في إنشاء دائرة الاحتجاز وتقديم التدريب ذي الصلة؛ والاضطلاع بمهام الدعوة والتنسيق للأنشطة التدريبية الرئيسية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية ووحدات مكافحة الشغب؛ وتنظيم حلقة عمل واحدة للأعضاء الرئيسيين في المؤسسات الأمنية بشأن المسؤوليات الفردية، بما في ذلك استنساخ مدونات السلوك، وتنظيم حملة واحدة للتوعية

جرى تدريب ٥٣٥ ٥ عنصراً من عناصر الشرطة، بمن فيهم ٥٤٨ من النساء، وعملت البعثة على كفالة التنسيق والإشراف والمتابعة لما مجموعه ١٣٦ دورة تدريبية في مختلف الوحدات الإقليمية ومراكز التدريب

في إطار البرنامج المشترك لدعم العدالة، نُظمت حلقة عمل لتدريب ٤٢ موظفاً من موظفي السجون، بمن فيهم مدير خدمات السجون ومدراء السجون المدنية والعسكرية في

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

كينشاسا ورؤساء شُعب العدل في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتناولت استخدام قاعدة بيانات المحتجزين. وأدرجت دورة عن الموضوع ذاته في التدريب الأولي الممتد على مدى ثلاثة أشهر لفائدة ٥٤ من مديري السجون

نُظم تدريب للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يركز على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إطار الأعمال التحضيرية للعمليات المشتركة. لكن لم يكن هناك تعاون رسمي مع القيادة العامة للمدرسة العسكرية

لم تُعقد حلقة العمل المقررة بسبب عدم توافر فرص التعاون مع أجهزة الرقابة الداخلية على وضع اختصاصات مشتركة والتحضير المشترك لحلقة العمل

هو عدد المفتشين التابعين لهيئة الرقابة الداخلية للشرطة الوطنية الكونغولية، ومنهم ٣٤ من النساء، الذين تم تدريبهم في ٤ دورات لبناء القدرات. ويعزى ارتفاع عدد الأفراد المدربين مقارنة بما كان مقرراً إلى زيادة في عدد الطلبات المقدمة للحصول على التدريب

١٣٣

إسداء المشورة التقنية إلى السلطات الإدارية وضباط الشرطة الرئيسيين (مفوضو المقاطعات وقادة وحدات مكافحة الشغب) بشأن ممارسات الديمقراطية والاستخدام الملائم والمتناسب للقوة وفقاً للقانون الدولي، من خلال تنظيم ١٠ دورات لبناء القدرات لفائدة ١٠٠ مشارك و ١٨ دورة تدريبية لما مجموعه ٩٠٠ فرد من الشرطة الوطنية الكونغولية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات

هو عدد ضباط الشرطة، بمن فيهم ٢٣٠ من النساء، الذين تلقوا التدريب في ٢٧ دورة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. ويعزى ارتفاع عدد الأفراد الذين تلقوا التدريب مقارنة بما كان مقرراً إلى الدعم الإضافي على مستوى البعثة

٢ ٢٧٣

عُقدت اجتماعات أسبوعية. وقد زاد عدد الاجتماعات مقارنة بما كان مقرراً بناء على طلب من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

نعم

عقد اجتماعات فصلية وأربع دورات تدريبية لسما عدده ١٨٠ مشاركاً لدعم تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكفالة امثال قواعدها وإجراءاتها الداخلية للمعايير الدولية

هو عدد الدورات المنظمة بشأن رصد السجون والمظاهرات العامة في كينشاسا لفائدة ١٥٠ مشاركاً، بمن فيهم جميع أعضاء اللجنة وموظفوها الفنيون، و ٢٦ من منسقي المقاطعات والشركاء في مجال حقوق الإنسان

٢

هو عدد حلقات العمل التي نظمت بشأن وضع مشروع قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، حضرها ٣٥ خبيراً من البرلمان، ووزارة العدل وحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأعقب ذلك جلسة إقرار مشروع القانون حضرها

١

٧٥ مشاركاً؛ ودورة توعية لفائدة ١٩ من أعضاء مجلس الشيوخ لتأييد المشروع

١ هو عدد الدورات التدريبية المشتركة المنظمة لفائدة ٦٠ من أعضاء وموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تقنيات التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية قدمها خبيران دوليان من المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب خبراء آخرين

بفضل عملية التدريب، استطاعت اللجنة إجراء تحقيقاتها الخاصة في عدد من القضايا. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي إلى اللجنة في إجراء مهمتي تحقيق في بيني وكانانغا

نُظمت دورة لبناء القدرات مدتها ٥ أيام في كيسانتو، بكونغو الوسطى، لفائدة ١٢ عضواً من أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات بغية تمكينهم من إعداد خطة العمل المتكاملة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حماية حقوق الإنسان

نظراً إلى طبيعة المعلومات المتبادلة أثناء الدورة التدريبية، ارتأت وزارة العدل وحقوق الإنسان أن من الضروري حصر عدد المشاركين في ١٢ من أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات. وأرجئ تنظيم دورة تدريبية ثانية بسبب تقلب الوضع في مقاطعات كاساي مما حوّل اهتمام الوزارة وقدرتها على المشاركة

قام أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات بصياغة تقرير لجنة مناهضة التعذيب وجرت الموافقة عليه أثناء حلقة عمل حضرها ٦٠ مشاركاً من المنظمات غير الحكومية والوزارات، إلى جانب مسؤولين قضائيين وأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٤ هو عدد الدورات التدريبية التي نُظمت: دورة تدريبية واحدة بشأن حماية الضحايا والشهود والموظفين القضائيين، عُقدت في غوما لفائدة ٧١ من القضاة والمدعين العامين في المحاكم المدنية والعسكرية من كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية ومانيمبا وتنجانيقا وتشوبو وإيتوري؛ و ٣ دورات تدريبية بشأن قضايا الحماية لفائدة القضاة المدنيين والعسكريين والقيادة العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ويعزى ارتفاع عدد الدورات التدريبية المعقود مقارنة بما كان مقرراً إلى زيادة الطلب، مما يعكس التزام القضاء العسكري الكونغولي بتعزيز قدراته

١

نعم

تنظيم دورتين تدريبيتين لما عدده ٥٠ من أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالإبلاغ بشأن حقوق الإنسان، بغية تحسين قدرتها على صياغة وتقديم تقارير حقوق الإنسان إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل وغير ذلك من آليات حقوق الإنسان في الموعد المقرر لتقديمها، ومتابعة التوصيات والملاحظات الصادرة عن تلك الآليات

تقديم الدعم التقني لصياغة إطار وطني قانوني وسياساتي لحماية الضحايا والشهود والموظفين القضائيين المشاركين في المحاكمات المتصلة بالجرائم الخطيرة، من خلال تنظيم ٥ جلسات عمل مع ٨٠ مشاركاً (٣ شركاء وطنيين و ٣ شركاء دوليين) ودورتين تدريبيتين لما عدده ٨٠ من القضاة والمدعين العامين والمحامين بشأن تطبيق تدابير الحماية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

١٢ هو عدد جلسات العمل المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي والمعقودة في غوما مع الإطار التشاوري لدعم القضاء العسكري، وفي بوكافو مع فرقة العمل المعنية بالعدالة الدولية، وفي بونيا تحت رعاية الإطار التشاوري لدعم القضاء العسكري. وتُنذت جميع الدورات التدريبية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين. ويعزى ارتفاع عدد الدورات مقارنة بما كان مقرراً إلى ما تم تحديده من ثغرات في المعلومات وإلى اتساع نطاق مشاركة السلطات الوطنية الكونغولية يتواصل تقديم الدعم في صياغة قانون يتعلق بحماية الشهود والضحايا

العنصر ٤: الدعم

٦٦ - واصل عنصر دعم البعثة تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة، وذلك عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: زيادة الكفاءة والفعالية في الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للبعثة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أنجز. بلغ مجموع أفراد البعثة الذين تلقوا توعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ١٦ ١٨٧ فرداً عن طريق دورات التوعية الجماهيرية وتدريب التعلّم من الأقران ودورات لتحديد المعلومات، ودورات تدريبية قصيرة ومركزة، والتدريب التوجيهي، ودورات توجيهية إلزامية في مكان العمل. وتلقى ما مجموعه ٣ ٤٠٤ من أفراد البعثة خدمات المشورة والفحوص الطوعية والسرية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية، في جميع مواقع البعثة

أنجز. تم تعزيز تغطية الإنترنت وزيادة عرض النطاق الترددي إلى ٥٠٠ ميغابايت

٤-١-١ وضع برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، لفائدة جميع أفراد البعثة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠١٠: ١٣ أشخاص؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠١٣: ٠٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥ ٠٠٠) وتقدم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية إلى ٣ ٠٠٠ من أفراد البعثة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠١٥: ٢ ٥٠٩ أشخاص؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠١٦: ٢ ٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣ ٠٠٠)

٤-١-٢ تعزيز التغطية بالإنترنت والإنتاجية وخبرات المستعملين، وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيات الناشئة والاستعانة بمقدمي خدمات الإنترنت المحليين، نظراً لزيادة الطلب على النطاق الترددي لشبكة الإنترنت لمواكبة تنفيذ نظم المؤسسة على شبكة الإنترنت (النطاق الترددي: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٤ ميغابايت؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠١٦: ١٦٠ ميغابايت؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠٠ ميغابايت)

أنجز. تم بنجاح تركيب ما مجموعه ٢٠ جهازاً من أجهزة أمن المعلومات في جميع أنحاء البعثة

٤-١-٣ تركيب أجهزة أمن المعلومات في جميع مواقع البعثة لدعم مفهوم الشبكة الاتحادية، حيث تتاح خدمات مقدمي الوصل

بالإنترنت ويتم الاتصال بها محليا (٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛
٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠)

أنجز. سُجّلت ١٥ قضية من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على الوقاية من خلال تعزيز أنشطة التدريب والتوعية الداخلية، وتفعيل آليات الشكاوى المجتمعية في جميع المواقع التي توجد فيها البعثة. وتشترك آليات الشكاوى المجتمعية مشاركة كاملة في الجهود التي تبذلها البعثة لتوعية المجتمعات المحلية المعرضة للخطر من خلال الزعماء التقليديين والدراما والمسرح والموسيقى والكوميديا. ويوجد نظام لرصد رفاه الضحايا/أصحاب الشكاوى المزعومين للإشراف على ما يقدم إليهم من دعم مساعدة من جانب شركاء من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجري إبلاغ الضحايا والمشتكين المزعومين بصورة روتينية بحالة قضاياهم وبالتدابير المؤقتة المتخذة، من قبيل تعليق دفع المرتبات، ووضع الموظف في إجازة إدارية التحقيق واتخاذ الإجراءات التأديبية. وأظهرت الدول الأعضاء أيضا استجابة أفضل في معالجة الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، بطرق من بينها نشر ضباط تحقيق وطنيين لإجراء هذه التحقيقات

أنشئت ٥ مواقع "لمراكز" أولية لأغراض المواد الخاضعة للتخزين المتكامل ودعم البعثة في إدارة الأصول (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٦؛

٤-١-٤ انخفاض عدد قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بنسبة ٣٥ في المائة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥)

٤-١-٥ إنشاء ٥ مواقع "لمراكز" أولية للمواد الخاضعة للتخزين المتكامل ودعم البعثة في إدارة الأصول (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تحسين الخدمات

٤٤ هو عدد دورات التوعية الإلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تم تنظيمها لفائدة ٣٧٩ من الموظفين المدنيين. ويعزى ارتفاع عدد الدورات والمستفيدين عما كان مقررًا إلى الجهود المستمرة للوصول إلى جميع الأفراد المدنيين من خلال هذه الدورات التدريبية المنظمة داخل فصول دراسية والتي يستغرق كل منها ٣ ساعات

٢٣٧ هو عدد برامج التوعية الجماهيرية التي نظمت لفائدة ١٤ ٧٣٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ويعزى ارتفاع عدد الدورات المنظمة وارتفاع عدد أفراد البعثة عما

تنظيم ٢٠ دورة توعية إلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما عدده ٣٠٠ من أفراد البعثة المدنيين؛ و ٢٠ برنامجًا واسع النطاق لتوعية ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ و ٥ دورات تدريبية لتجديد المعلومات لفائدة ٥٠٠ من الأفراد العسكريين؛ و ١٠ دورات تدريبية للتثقيف عن طريق الأقران في ١٠ من مواقع البعثة لفائدة ٢٥٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ وعقد حلقتي عمل عن الاستشارات والفحوص الطوعية والسرية لفائدة ٥٠ من مقدمي الاستشارات في

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

كان مقررا إلى إيفاء بعثات إلى المكاتب الميدانية التي افتتحت مؤخرا والحاجة إلى أكثر من مرفق واحد لكل موقع لإجراء فحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية		بمجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية؛ وعقد حلقتي عمل عن العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لفائدة ٥٠ من الجهات المعهود لها بتقديم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس؛ والاضطلاع بحملة ترويجية بشأن المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية كل ثلاثة شهور في مختلف مواقع البعثة؛ ومواصلة تشغيل ٥ مرافق ثابتة تعمل في مجال تقديم خدمات المشورة والفحص الطوعية والسرية في البعثة وإجراء ١٥ زيارة لتقديم المشورة والفحوص الطوعية والسرية داخل الكنائس؛ وإجراء دراستين لتقييم الاتجاهات لتوجيه البرمجة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
هو عدد الدورات التدريبية التي نُظمت لتحديد المعلومات لفائدة ٧١٧ من الأفراد العسكريين. ويعزى ارتفاع العدد إلى الحاجة إلى عقد دورات لتحديد معلومات أفراد الوحدات المتمركزين في البعثة لمدة تزيد على ١٠ أشهر	١٢	
هو عدد الدورات التدريبية للتثقيف عن طريق الأقران التي قُدمت في ١٠ من مواقع البعثة لفائدة ٢٣٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وقل عدد مثقفي الأقران الذين تلقوا التدريب عن العدد المتوقع بسبب عدم مشاركة بعض المدعوين	١٠	
هو عدد حلقات العمل المعقودة بشأن تقديم المشورة والفحوص السرية الطوعية التي نظمت لفائدة ٤٨ مستشارا لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية. ولم يستوف اثنان من المشاركين المؤهلات المطلوبة لتلقي التدريب	٢	
هو عدد حلقات العمل التي نُظمت بشأن العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لفائدة ٦٥ من المعهود لهم بتقديم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس. وتعيّن توفير تدريب إضافي في المكاتب الميدانية الجديدة في كانانغا ومبوجي - مايني	٤	
هو عدد المرافق الثابتة العاملة في مجال تقديم خدمات المشورة والفحوص الطوعية والسرية التي تم إنشاؤها ومواصلة تشغيلها في منطقة البعثة	٥	
هو عدد الزيارات المضطلع بها لتقديم المشورة والفحوص الطوعية والسرية داخل الكنائس والمجتمعات المحلية المضيفة. وكان ارتفاع عدد البعثات ضروريا لتلبية الحاجة إلى أكثر من مرفق واحد لإجراء فحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية	٣٥	
هو عدد الدراسات التي أجريت لتقييم الاتجاهات من أجل توجيه البرمجة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في البعثة. وأرجئت الدراسة الثانية بسبب عدم وجود بيانات محدثة عن الخدمات في العديد من مناطق عمليات البعثة	١	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
مواصلة تعزيز وتوسيع تغطية شبكة الإنترنت وإمكانية الربط بها في جميع أنحاء البعثة	نعم	واصلت دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعزيز وتوسيع تغطية شبكة الإنترنت وإمكانية الربط بها في جميع أنحاء البعثة
اقتناء ١٧ جهاز إضافيا من أجهزة أمن المعلومات	١٧	هو عدد أجهزة أمن المعلومات التي تم اقتنائها وتركيبها بنجاح في جميع أنحاء البعثة
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لفائدة ٢٣ ٦٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين، بما يشمل التدريب والوقاية والرصد وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التصحيحية. وتيسير إحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتلقي المساعدة الطبية والنفسية والقانونية حيثما سُجلت حالة من حالات سوء السلوك. والقيام بحملة للتوعية المجتمعية تستهدف السكان المعرضين للخطر من خلال تنظيم ١٠ من أنشطة التوعية ونشر مواد التوعية على ٣٠٠ من المنظمات غير الحكومية المحلية، والزعماء التقليديين، ورابطات الشباب، ومجموعات المجتمع المدني، من خلال الشبكات المجتمعية لتقديم الشكاوى. وكفالة وجود آلية مجتمعية لتقديم الشكاوى في ١٠ من المواقع التي يكون للبعثة فيها وجود قوي وإجراء ٦٢ زيارة تقييم ميدانية في ٦٢ من قواعد عمليات السرايا والمكاتب الميدانية. وأخيرا، تقييم جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها وتوثيق وتجهيز الأدلة الظاهرية المتعلقة بها، حسب الاقتضاء	نعم	تم تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لفائدة ٢٢ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين، بما يشمل التدريب والوقاية والرصد وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التصحيحية. ويعزى انخفاض عدد الأفراد المستفيدين من البرنامج إلى انخفاض عدد القوات
تم تيسير إحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتلقي المساعدة الطبية والنفسية والقانونية حيثما سُجلت حالة من حالات سوء السلوك	نعم	تم تيسير إحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتلقي المساعدة الطبية والنفسية والقانونية حيثما سُجلت حالة من حالات سوء السلوك
تم تيسير القيام بحملة للتوعية المجتمعية تستهدف السكان المعرضين للخطر حيثما سُجلت حالة من حالات سوء السلوك، وذلك من خلال تنظيم ٣٦ نشاطا من أنشطة التوعية ونشر مواد التوعية على ٨٠٠ من المنظمات غير الحكومية المحلية، والزعماء التقليديين، ورابطات الشباب، ومجموعات المجتمع المدني، وذلك من خلال الشبكات المجتمعية لتقديم الشكاوى. ويرجع ارتفاع عدد أنشطة التوعية والمشاركين فيها إلى زيادة عدد أعضاء الشبكات المجتمعية لتقديم الشكاوى المنشأة حديثا	نعم	تم تيسير القيام بحملة للتوعية المجتمعية تستهدف السكان المعرضين للخطر حيثما سُجلت حالة من حالات سوء السلوك، وذلك من خلال تنظيم ٣٦ نشاطا من أنشطة التوعية ونشر مواد التوعية على ٨٠٠ من المنظمات غير الحكومية المحلية، والزعماء التقليديين، ورابطات الشباب، ومجموعات المجتمع المدني، وذلك من خلال الشبكات المجتمعية لتقديم الشكاوى. ويرجع ارتفاع عدد أنشطة التوعية والمشاركين فيها إلى زيادة عدد أعضاء الشبكات المجتمعية لتقديم الشكاوى المنشأة حديثا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	نعم	وضعت آلية مجتمعية لتقديم الشكاوى في ٢٧ موقعا
	١٣٠	هو عدد زيارات تقييم المخاطر المضطلع بها في ٦٢ من قواعد عمليات السرايا والمكاتب الميدانية التي ترتفع فيها مخاطر وقوع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث قُدمت توصيات مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر. ويرجع ارتفاع عدد الزيارات إلى تنظيم زيارتين على الأقل إلى كل قاعدة وزيارة بضعة أماكن ٣ مرات تبعا للحالات المبلغ عنها في أعقاب أنشطة التوعية المكثفة
	نعم	تم تلقي جميع الادعاءات المبلغ عنها بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتقييمها على النحو الواجب، وتم توثيق الادعاءات التي تتضمن أدلة ظاهرية تثبت ارتكاب أفعال غير مشروعة وإحالتها إلى جهات التحقيق المختصة، بما فيها البلدان المساهمة بقوات، لاتخاذ إجراءات بشأنها. ووفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة بشأن تقديم المساعدة والدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، أحيل جميع الضحايا والمشتكين والأطفال المرتبطين بمزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الشركاء، بما في ذلك اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، للحصول على الدعم المناسب، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي
	نعم	تم إنشاء ٥ مراكز رئيسية لإدارة وتوزيع المواد في كل من عننتيبي، وكينشاسا، وبوكافو، وغوما، وبونيا من بين أكثر من ٢٦ موقعا من المواقع الموجودة في جميع أنحاء منطقة البعثة
		تحفيض مراكز التوزيع الحالية من أكثر من ٢٦ موقعا من المواقع الموجودة فعليا في جميع أنحاء منطقة البعثة إلى ٥ مراكز رئيسية لإدارة وتوزيع المواد، توجد مقارها في كل من عننتيبي، وكينشاسا، وبوكافو، وغوما، وبونيا
		الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والأفراد المدنيون
		تمركز عدد يبلغ ١٩ ٨١٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٠ من المراقبين العسكريين، و ٣٩١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٠٥٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة وتناوبهم وإعادة تم إلى الوطن
		تمت عمليات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن ما عدده: فردا من أفراد الوحدات العسكرية (القوام المتوسط)
	١٦ ٨٨١	مراقبا عسكريا
	٤٧٢	فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	٣٢٢	من أفراد الشرطة المشكلة
	١٠٤٩	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصدها وفحصها	نعم	أجريت عمليات التحقق والرصد والتفتيش المتعلقة بما عدده ١١ ٣٦٣ صنفا من المعدات الرئيسية و ١٨ صنفا من معدات الاكتفاء الذاتي لفائدة ٥٩ وحدة عسكرية
تخزين وتوريد ١٥ ٥٦٧ طنا من حصص الإعاشة، و ٣٠٣ ٦٢٠ من حصص الإعاشة الميدانية والمياه لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة في ١٤١ موقعا	١٤ ٧٤٩	هو عدد الأطنان من حصص الإعاشة
	١٧٧ ٠٣٢	هو عدد حصص الإعاشة الميدانية والمياه التي تم تخزينها وتوريدها لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة في ١٥٦ موقعا
		ويستند الناتج الفعلي البالغ ١٤ ٧٤٩ فردا إلى تقديم حصص الإعاشة الطازجة إلى الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة، بينما استند الناتج المقرر إلى القوام المأذون به
		وفيما يتعلق بخصص الإعاشة الميدانية، يعزى انخفاض الاستهلاك إلى انخفاض مستوى الأنشطة التنفيذية الميدانية والعمليات المشتركة، إلى جانب العمر التخزيني الممدد للمخزون الحالي
		وتعزى الزيادة في عدد المواقع إلى افتتاح ١٥ موقعا إضافيا في كانانغا وتشيكابا في منطقة كاساي
إدارة شؤون عدد من الموظفين المدنيين يصل إلى ٤ ٠٦٥ موظفا، من بينهم ٨٨٩ موظفا دوليا، و ٢ ٧٥٦ موظفا وطنيا، و ٤٢٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة	٣ ٦٧٦	هو عدد الموظفين المدنيين الذين أديرت شؤونهم، من بينهم ٧٧٨ موظفا دوليا و ٢ ٥٣٤ موظفا وطنيا و ٣٦٤ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة وإصلاح ١٠٤ مبان في ١٥ موقعا (من بينها ٣ مبان في ٣ مواقع، بما في ذلك قاعدة الدعم في عنيتي، والمحطة الخاصة بالبعثة في مطار عنيتي الدولي، ومكتب كمبالا)	١٠٧	هو عدد المباني الموجودة في ١٥ موقعا والتي تمت صيانتها وإصلاحها (من بينها ٣ مبان في ٣ مواقع، هي قاعدة الدعم في عنيتي، والمحطة الخاصة بالبعثة في مطار عنيتي الدولي، ومكتب كمبالا). ويعزى ارتفاع عدد المباني إلى إضافة ٣ مبان جديدة في بوكافو (٢) وبوتيمبو (١)
تشغيل وصيانة ٢٦ من نظم الصرف الصحي لجميع المباني، بما في ذلك خدمات تصريف المياه وجمع النفايات والتخلص منها	٢٦	هو عدد نظم الصرف الصحي التي تم تشغيلها وصيانتها، بما في ذلك خدمات تصريف المياه وجمع النفايات والتخلص منها
تشغيل وصيانة ٦٤ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة في ٢٠ موقعا و ١٣٦ محطة لتنقية المياه مملوكة للوحدات في ٦٠ موقعا	٥٩	هو عدد محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة التي تم تشغيلها وصيانتها في ٢٠ موقعا إلى جانب تشغيل وصيانة ١٦١ من محطات تنقية المياه المملوكة للوحدات في ٦١ موقعا. ويعزى انخفاض عدد محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة إلى تأجيل الاقتناء المقرر لما عدده ٥ محطات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

لتنقية المياه من أجل تمويل أولويات أخرى للبعثة، ولا سيما تحديث عملية تسجيل الناخبين. ويعزى ارتفاع عدد محطات تنقية المياه المملوكة للوحدات إلى نشر محطات إضافية لتنقية المياه من قبل القوات الهندية والباكستانية وقوات جنوب أفريقيا، بينما يعزى ارتفاع عدد المواقع إلى فتح قاعدة لعمليات السرايا في كانانغا

هو عدد المولدات الكهربائية التي تملكها الأمم المتحدة والتي تمت صيانتها وتشغيلها في ٢٦ موقع (بما يشمل ١٣ من المولدات الكهربائية التي تملكها الأمم المتحدة في ٦ مواقع هي قاعدة الدعم في عنتيبي ومكتب كمبالا و ٤ مواقع للاتصالات باستخدام أجهزة إعادة الإرسال في كولوبو، وكاتاني، وبوغونغا، ودوندو) إلى جانب صيانة وتشغيل ٦٠٩ مولدات كهربائية تملكها الوحدات في ٩١ موقعاً. ويعزى ارتفاع عدد المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة إلى الحاجة إلى زيادة عدد مجموعات عُدد اللوازم المستخدمة في نشر الوحدات القتالية الاعتيادية فيما يتصل باستراتيجية إحداث التحول في القوة. وتتيح هذه المجموعات النشر السريع للفصيلة. ويعزى انخفاض عدد المولدات الكهربائية المملوكة للوحدات إلى إعادة المولدات الكهربائية إلى الوطن مع القوات الخاصة الأردنية ووحدة المراقبة الهندية

مليون لتر هي كمية الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية والتي تم تخزينها وتوريدها (منها ٦٤٧ ١٨٤ لتراً من وقود الديزل للمولدات الكهربائية في قاعدة الدعم في عنتيبي)

مليون لتر هي كمية الكيروسين التي تم تخزينها وتوريدها لأغراض الطهي

ويعزى ارتفاع الاستهلاك إلى الدعم المقدم فيما يتعلق بتحديث عملية تسجيل الناخبين

ويعزى انخفاض استهلاك الكيروسين إلى خفض مستوى العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

هو عدد مرافق مهابط الطائرات التي تمت صيانتها وإصلاحها إلى جانب صيانة وإصلاح ٦٦ موقعاً لهبوط الطائرات العمودية، وذلك في ١٣ موقعاً

تشغيل وصيانة ٨٠٩ مولدات كهربائية تملكها الأمم المتحدة في ٢٦ موقعاً (بما يشمل ١٣ من المولدات الكهربائية التي تملكها الأمم المتحدة في ٦ مواقع ذات صلة بقاعدة الدعم في عنتيبي) و ٦٢٣ من المولدات الكهربائية التي تملكها الوحدات في ٩١ موقعاً

٨٦٠ تخزين وتوريد ١٢,٥ مليون لتر من وقود الديزل للمولدات الكهربائية ومليون لتر من الكيروسين لأغراض الطهي (منها ٢١٦ ٠٠٠ لتر من وقود الديزل للمولدات الكهربائية في قاعدة الدعم في عنتيبي)

١٣,٥

٠,٧

٨

صيانة وإصلاح ٨ من مرافق مهابط الطائرات و ٦٦ موقعاً لهبوط طائرات الهليكوبتر في ١٣ موقعاً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
قيام الوحدات الهندسية العسكرية بدعم صيانة ٣٠٠ كيلومتر من الطرق و ١٠ جسر	٢٩٠	هو عدد الكيلومترات من الطرق التي تم فيها دعم أعمال الصيانة، إلى جانب دعم أعمال الصيانة في ٨ جسر. ويعزى انخفاض عدد الكيلومترات التي تمت صيانتها إلى الحاجة إلى تمويل أولويات أخرى للبعثة، ولا سيما تحديث عملية تسجيل الناخبين
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٢١٠٩ من المركبات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ١٣٠ مركبة ركاب خفيفة، و ٣٢ مركبة مدرعة، و ٣٢٨ مركبة للأغراض الخاصة، و ٢٧ سيارة إسعاف، و ٥٩٢ وحدة من وحدات الهندسة ومعدات مناولة المواد من خلال ١١ ورشة في ١١ موقعا (منها ٢١٠ مركبات مملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك مركبتان مدرعتان، من خلال ورشتين في موقع واحد فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنيتي)	٢ ٢٩٧	هو عدد المركبات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة التي تم تشغيلها وصيانتها، بما في ذلك ٣٧٨ مركبة ركاب خفيفة، و ٣٨ مركبة مدرعة، و ٣٥٦ مركبة للأغراض الخاصة، و ٣٢ سيارة إسعاف، و ١٧٢ من معدات مناولة المواد و ٤٨ صنفا من المعدات الهندسية و ٦٧ صنفا من معدات دعم المطارات و ٢٠٦ من ملحقات المركبات والمقطورات من خلال ١٢ ورشة في ١٢ موقعا (منها ١٨١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك مركبتان مدرعتان، من خلال ورشة في موقع واحد فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنيتي)
توفير إمدادات قدرها ١٢ مليون لتر من وقود الديزل لأغراض النقل البري (بما يشمل ٤٨٠ ٣٩٠ لترا من وقود الديزل في قاعدة الدعم في عنيتي)	١٢,٤	ويعزى ارتفاع عدد المركبات إلى حالات التأخير في عملية الشطب التي توقفت مؤقتا بسبب وقف تشغيل نظام غاليليو وفترة التعطل المرتبطة به. وكان انخفاض عدد أصناف معدات مناولة المواد يستند إلى الاحتياجات الفعلية للبعثة. وتعزى الزيادة في عدد المواقع إلى فتح موقع ميداني جديد في كانانغا، مما أدى إلى إنشاء ورشة هناك
تشغيل خدمة نقل مكوكية يومية ٧ أيام في الأسبوع لعدد متوسطه ٦٥٠ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى موقع العمل (إضافة إلى تشغيل خدمة نقل مكوكية يومية ٥ أيام في الأسبوع لعدد متوسطه ٢٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم في عنيتي)	نعم	ويعزى ارتفاع الاستهلاك إلى دعم تحديث عملية تسجيل الناخبين وزيادة النشاط في منطقة كاساي
تم تشغيل خدمة نقل مكوكية يومية ٧ أيام في الأسبوع لعدد متوسطه ٦٤٢ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى موقع العمل (إضافة إلى تشغيل خدمة نقل مكوكية يومية ٥ أيام في الأسبوع لعدد متوسطه ٢١٣ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم في عنيتي)	نعم	

العمليات الجوية

هو عدد الطائرات ثابتة الجناحين التي تم تشغيلها وصيانتها (منها طائرة واحدة من طراز CRJ وطائرة واحدة من طراز L-100 تشترك في استخدامها بعثات أخرى من بعثات حفظ السلام) و ٣٤ طائرة مروحية (منها ٢٧ طائرة عسكرية) في ١١ موقعا (منها ٣ طائرات ثابتة الجناحين فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي). ويستند عدد الطائرات الثابتة الجناحين التي جرى تشغيلها إلى عدد الطائرات التي تمت الموافقة عليها للفترة المعنية	١٤	تشغيل وصيانة ١٦ طائرة ثابتة الجناحين (طائرة واحدة من طراز CRJ وطائرة واحدة من طراز L-100 تشترك في استخدامها بعثات أخرى من بعثات حفظ السلام) و ٣٣ طائرة مروحية (منها ٢٦ طائرة عسكرية) في ١١ موقعا (منها ٣ طائرات ثابتة الجناحين فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)
مليون لتر هي الكمية التي تم توريدها من وقود الطائرات (منها ٤,٨ ملايين لتر من وقود الطائرات فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي). ويعزى ارتفاع عدد اللترات إلى الدعم المقدم لتحديث عملية تسجيل الناخبين في جميع أنحاء منطقة البعثة	٣٠,٦	توريد ٢٤,٥ مليون لتر من وقود الطائرات (منها ٦,٦ ملايين لتر من وقود الطائرات فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)
هو عدد الطائرات المسيرة من دون طيار التي تم تشغيلها وصيانتها في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ إضافة إلى تشغيل وصيانة طائرة واحدة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويعزى انخفاض عدد الطائرات المسيرة من دون طيار إلى حوادث ومشاكل تقنية في المحركات وتحطم وحدتين	٢	تشغيل وصيانة ٥ طائرات بدون طيار

النقل البحري

لم يتم تشغيل أي مركب للدوريات/الدعم للوحدة النهرية على بحيرة تنجانيقا. ويعزى ذلك إلى عدم توافر أي مركب محلي يمكن استئجاره لأداء مهام مركب الدوريات/الدعم للوحدة	لا	تشغيل وصيانة مركب واحد للدوريات/الدعم للوحدة النهرية على بحيرة تنجانيقا
لتر من وقود الديزل هي الكمية التي تم توريدها لأغراض النقل البري. ويعزى انخفاض كمية الوقود المستخدمة إلى الانخفاض الكبير في عدد المراكب، نظرا لعدم تشغيل أي مركب للدوريات/الدعم على بحيرة تنجانيقا	١ ٢٥٣	توريد ٤٠٠ ٢٣٤ لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البحري

الاتصالات

جرى دعم وصيانة شبكة ساتلية تتألف من ٥ محطات أرضية مركزية لتوفير الاتصالات بالهاتف والفاكس والفيديو وإرسال البيانات (منها ٤ محطات أرضية مركزية بها ٧ أجهزة مرسلة	نعم	دعم وصيانة شبكة ساتلية تتألف من ٥ محطات أرضية مركزية لتوفير الاتصالات بالهاتف والفاكس والفيديو وإرسال البيانات (منها ٤ محطات أرضية مركزية بها ٧ أجهزة مرسلة محاولة لتوفير الاتصالات بالهاتف
---	-----	---

محاولة لتوفير الاتصالات بالهاتف والفاكس والفيديو وإرسال البيانات فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)

هو عدد نُظِمَ الفتحاح الطرفية الصغيرة جدا التي تم دعمها وصيانتها، إلى جانب دعم وصيانة ٣ مراكز توصيل بين الشبكات، و ٤٤ مقسما هاتفيا، و ٩٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة (بما يشمل ٤ من نُظِمَ الفتحاح الطرفية الصغيرة جدا، و ٩ مقسمات هاتفية، و ٧ وصلات تعمل بالموجات الدقيقة فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي). ويرجع انخفاض عدد المقسمات الهاتفية إلى الانتقال إلى منصة إدارة الاتصالات الموحدة في جميع أنحاء البعثة

هو عدد أصناف معدات التردد العالي التي تم دعمها وصيانتها (أجهزة إعادة إرسال، وأجهزة لاسلكي متنقلة وقاعدية ومحمولة)، إضافة إلى دعم وصيانة ٨ ٩٦٥ من أصناف المعدات ذات التردد فوق العالي (أجهزة إعادة إرسال، وأجهزة إرسال متنقلة وقاعدية ومحمولة). ويعزى انخفاض عدد أصناف المعدات ذات التردد العالي إلى شطب عدد من الأصناف غير الصالحة للاستخدام. وتعزى زيادة عدد أصناف المعدات ذات التردد فوق العالي إلى توسيع تغطية النظام الأرضي اللاسلكي المتعدد القنوات لتشمل المناطق النائية من أجل الامتثال لمعايير الأمن الأمنية الدنيا وإلى زيادة وجود البعثة في منطقة كاساي، مما استدعى اقتناء المزيد من معدات النظام الأرضي اللاسلكي المتعدد القنوات

هو عدد محطات البث الإذاعي العاملة على موجات التضمين الترددي التي تم دعمها وصيانتها في ١١ مرفقا للإنتاج الإذاعي

هو عدد الخوادم التي جرى دعمها وصيانتها، إضافة إلى دعم وصيانة ٦ ٢٣٩ جهازا من الأجهزة الحاسوبية للمستعمل النهائي (حواسيب مكتبية وحواسيب محمولة)، و ٨٦٥ طابعة ووحدات من المعدات المتعددة الأغراض في ٦٣ موقعا (منها ٨ خوادم، و ٧١ حاسوبا مكتبيا و ٥١١ حاسوبا محمولا، و ٧٢ طابعة، و ٦ أجهزة إرسال رقمي، فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي). ويعزى انخفاض عدد الخوادم إلى الانتقال إلى بيئة افتراضية وإلى الأخذ بمركزية

والفاكس والفيديو وإرسال البيانات فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)

دعم وصيانة ٧٤ من نُظِمَ الفتحاح الطرفية الصغيرة جدا، و ٣ مراكز توصيل بين الشبكات، و ٧٥ مقسما هاتفيا، و ٩٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة (بما يشمل ٤ من نُظِمَ الفتحاح الطرفية الصغيرة جدا، و ٩ مقسمات هاتفية، و ٧ وصلات تعمل بالموجات الدقيقة فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)

١٠٥٨

دعم وصيانة ١٠٧٣ من معدات التردد العالي (أجهزة إعادة إرسال، وأجهزة لاسلكي متنقلة وقاعدية ومحمولة)، و ٨ ٨٤٨ من أصناف المعدات ذات التردد فوق العالي (أجهزة إعادة إرسال، وأجهزة إرسال متنقلة وقاعدية ومحمولة)

٤٠

دعم وصيانة ٤٠ محطة من محطات البث الإذاعي التي تعمل على موجات التضمين الترددي في ١١ مرفقا للإنتاج الإذاعي

تكنولوجيا المعلومات

٣٥

دعم وصيانة ٤٥ خادوما و ٦ ٢٣٩ جهازا من الأجهزة الحاسوبية للمستعمل النهائي (حواسيب مكتبية وحواسيب محمولة)، و ٩٩١ طابعة ووحدات من المعدات المتعددة الأغراض في ٦٣ موقعا (منها ١٠٤ خوادم، و ٢٧٤ حاسوبا مكتبيا و ٧٠٣ حواسيب محمولة، و ١٨٥ طابعة، و ٧٢ جهاز إرسال رقمي، فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تخزين البيانات في مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة. ويرجع انخفاض عدد الطابعات إلى تبسيط خدمات الطباعة من خلال تركيب طابعات شبكية مشتركة

هو عدد الشبكات المحلية التي جرى دعمها بالإضافة إلى دعم ٦٣ شبكة واسعة لما عدده ٦ ٢٣٩ مستخدما في ٦٣ موقعا (وهذا يشمل شبكتين محليتين و ١٦ شبكة واسعة لما عدده ١ ٢٢٥ مستخدما فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)

٦٣

دعم وصيانة ٦٣ شبكة محلية و ٧٤ شبكة واسعة لما عدده ٦ ٢٣٩ مستخدما في ٦٣ موقعا (بما يشمل شبكتين محليتين و ١٦ شبكة واسعة لما عدده ١ ٢٢٥ مستخدما فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)

الشؤون الطبية

هو عدد العيادات من المستوى الأول التي جرى تشغيلها وصيانتها، بالإضافة إلى تشغيل وصيانة ٤٨ عيادة من المستوى الأول تملكها الوحدات، ومستشفين من المستوى الثاني تملكهما الوحدات، ومستشفى واحد من المستوى الثالث تملكه الوحدات، ومركز للطوارئ والإسعافات الأولية، و ٣ وحدات مختبرية ووحدة أشعة في ١٦ موقعا (بما يشمل عيادة واحدة من المستوى الأول ومستوصفا واحدا للحالات الطارئة، ومختبرا مركزيا واحدا، ووحدة أشعة واحدة، فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)، وذلك لجميع موظفي البعثة وموظفي وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ. ويعزى انخفاض عدد عيادات المستوى الأول المملوكة للوحدات إلى إعادة عيادات المستوى الأول إلى الوطن مع القوات الخاصة الأردنية ووحدة المراقبة الهندية

١١

تشغيل وصيانة ١١ عيادة من المستوى الأول، و ٥٠ عيادة من المستوى الأول تملكها الوحدات، ومستشفين من المستوى الثاني تملكهما الوحدات، ومستشفى واحد من المستوى الثالث تملكه الوحدات، ومركز للطوارئ والإسعافات الأولية، و ٣ وحدات مختبرية ووحدة أشعة في ١٦ موقعا (بما يشمل عيادة واحدة من المستوى الأول ومستوصفا واحدا للحالات الطارئة، ومختبرا مركزيا واحدا، ووحدة أشعة واحدة، فيما يتصل بقاعدة الدعم في عنتيبي)

تم الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة

نعم

الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة

الأمن

تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها وقاعدة الدعم في عنتيبي

نعم

توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها وقاعدة الدعم في عنتيبي

تم إجراء تقييم لأمن المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك مسح ٤٥٠ مكان إقامة (إضافة إلى ١١٥ مكان إقامة في عنتيبي)، ومسح أمني للفنادق الموصى باتخاذها أماكن إقامة لموظفي الأمم المتحدة، وتقييمات أمنية لشركات الأمن الخاصة التي يمكن التوصية بالاستعانة بها في أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة

نعم

إجراء تقييم لأمن المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك مسح ٤٥٠ مكان إقامة (إضافة إلى ١١٥ مكان إقامة في عنتيبي)، وإجراء مسح أمني للفنادق الموصى باتخاذها أماكن إقامة لموظفي الأمم المتحدة، وإجراء تقييمات أمنية لشركات الأمن الخاصة التي يمكن التوصية بالاستعانة بها في أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تم توفير أطقم الحماية المتنقلة الخاصة بكبار الشخصيات على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة من ذوي الرتب الرفيعة وللزوار المرتبطين بالأمم المتحدة	توفير أطقم الحماية المتنقلة الخاصة بكبار الشخصيات لكبار موظفي البعثة من ذوي الرتب الرفيعة على مدار الساعة ٧ أيام في الأسبوع وأطقم حماية متنقلة إضافية خاصة بكبار الشخصيات لدعم الزوار المرتبطين بالأمم المتحدة
هو عدد التحقيقات الشاملة التي أجريت والتقارير التي أعدت بشأن حوادث الطرق، وسرقة ممتلكات البعثة وإتلافها، وأعمال السطو، والخسائر، وأي حوادث أخرى تخص الموظفين والمباني والممتلكات، وإعداد التقارير عن تلك الحوادث (بالإضافة إلى إجراء ٢٦٤ تحقيقاً شاملاً في قاعدة الدعم في عنيتي). ويعزى انخفاض عدد التحقيقات إلى زيادة التركيز على القضايا المعقدة التي أحالتها وحدة السلوك والانضباط أو تلك التي أحالها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي يتطلب إنجازها المزيد من الوقت. ويعزى انخفاض عدد التحقيقات في عنيتي إلى انخفاض معدل الجريمة	إجراء حوالي ٦٠٠ ١ من التحقيقات الشاملة في حوادث الطرق، وسرقة ممتلكات البعثة/إتلافها، وأعمال السطو، والخسائر، وأي حوادث أخرى تخص الموظفين والمباني والممتلكات، وإعداد التقارير عن تلك الحوادث (بالإضافة إلى إجراء ٤٣٣ تحقيقاً شاملاً في قاعدة الدعم في عنيتي)
هو عدد موظفي الأمن الدوليين الذين تم تدريبهم على الأسلحة النارية والتكتيكات الدفاعية. ولم يُنظم أي تدريب لحراس الأمن الوطنيين بشأن التعليمات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بواجبات الحراسة والتكتيكات الدفاعية والمجالات الأخرى ذات الصلة، حيث كان دليل التكتيكات الدفاعية لا يزال قيد الاستعراض. ونُظمت دورة تدريبية لما عدده ٣٤٩ موظفاً تتناول النهج السليمة والأمنة في البيئات الميدانية. ويعزى ارتفاع عدد الموظفين المدربين إلى كون أكثر من ٧٥ في المائة من موظفي الأمن في البلد لم يكونوا قد تلقوا تدريباً على النهج السليمة والأمنة في البيئات الميدانية. وتم تقديم ٢١٧ إحاطة إعلامية للتوعية الأمنية للموظفين الجدد. ويعزى ارتفاع عدد الإحاطات الإعلامية الأمنية إلى تنقلات موظفي الأمم المتحدة داخل البلد، لأن تلك الإحاطات تقدم في كل مركز عمل أو قطاع، وإلى عدد أكبر من الزوار الرسميين	تنظيم دورات تدريبية لما عدده ٦٠ من موظفي الأمن الدوليين تتناول الأسلحة النارية والتكتيكات الدفاعية وما عدده ١٠٠ من حراس الأمن الوطنيين تتناول التعليمات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بواجبات الحراسة، والتكتيكات الدفاعية، والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان استمرار الخدمات الأمنية المهنية. وتدريب ٢٠٠ موظف على النهج السليمة والأمنة في البيئات الميدانية. وإجراء ١٤٠ إحاطة إعلامية للتوعية الأمنية للموظفين الجدد
تم تنظيم دورات تدريبية بشأن السلامة من الحرائق للموظفين الجدد ودورات لتحديد المعلومات أسبوعياً؛ وأجريت تدريبات للتأهب للحرائق وتم القيام بعمليات مسح وصيانة لمعدات السلامة من الحرائق؛ كما أجريت تقييمات للسلامة من الحرائق وتم تجميع التقارير	تنظيم دورات تدريبية بشأن السلامة من الحرائق للموظفين الجدد ودورات لتحديد المعلومات أسبوعياً؛ وإجراء تدريبات التأهب للحرائق وعمليات مسح وصيانة لمعدات السلامة من الحرائق في جميع مواقع البعثة؛ وإجراء تقييمات للسلامة من الحرائق وتجميع تقارير لتشكيل خطط طوارئ

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

<p>وتمت الاستجابة لما عددها ١١٧ حريقاً أو حادثاً طارئاً يخص أصول الأمم المتحدة أو مرافقها أو موظفيها</p>	<p>نعم</p>	<p>للسلامة من الحرائق للبعثة بأكملها. والاستجابة لأي حرائق طائرة أو حوادث تخص مرافق الأمم المتحدة أو أصولها أو موظفيها</p>
<p>تم إجراء عمليات تفتيش للحقائب وتفتيش أمني لحوالي ٣٣٧ ١٢ من ركاب الأمم المتحدة شهرياً ولحوالي ٩٠٣ أطنان من البضائع في المحطات الرئيسية للبعثة. ويعزى ارتفاع عدد الركاب إلى عبور ركاب دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية عبر محطة البعثة. كما يعزى ارتفاع كمية الشحنات إلى نقل المواد الانتخابية، وإعادة نشر القوات، وشحنات دائرة خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية</p>	<p>نعم</p>	<p>إجراء عمليات تفتيش للحقائب وتفتيش أمني لما يقرب من ١٠٠٠٠ من ركاب الأمم المتحدة شهرياً ولحوالي ٥,٦ أطنان من البضائع في المحطات الرئيسية للبعثة</p>
<p>تم رصد مراقبة الدخول والإشراف عليه في جميع مواقع البعثة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، لكفالة أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها وعملياتها</p>	<p>نعم</p>	<p>كفالة رصد مراقبة الدخول والإشراف عليه في جميع مواقع البعثة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، لكفالة أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها وعملياتها</p>
<p>تم إعداد اجتماعات فريق إدارة الأمن وعقدتها في المقر مرتين في الشهر. وقد عقد اجتماعان إضافيان، حسبما اقتضت الحالة. وتم تقاسم الدعم إلى ٣٢٥ اجتماعاً ماثلاً على مستوى المنطقة في عنتيبي وكاليمي وغوما وكيسنغاني وبونيا ودونغو وماتادي ومبوجي - مايبى وكامينا وباندونندو كيندو ولومومباشي وبيبي وكانانغا وأوفيرا. كما تم تقاسم المشورة والمساعدة إلى إدارة البعثة على جميع المستويات وفي جميع المواقع</p>	<p>نعم</p>	<p>إعداد وتنظيم اجتماعات فريق إدارة الأمن في المقر مرتين في الشهر، أو بصورة أكثر تواتراً عندما تقتضي الحالة ذلك. وتقدم الدعم للاجتماعات المماثلة على مستوى المنطقة في ١٧ منطقة. وتقدم المشورة والمساعدة إلى إدارة البعثة على جميع المستويات وفي جميع المواقع</p>
<p>هو عدد بطاقات الهوية الجديدة التي تم تجهيزها للموظفين القادمين عن طريق قاعدة الدعم في عنتيبي</p>	<p>٧ ٢٠٠</p>	<p>تجهيز ٧ ٢٠٠ بطاقة هوية جديدة للموظفين القادمين عن طريق قاعدة الدعم في عنتيبي</p>
<p>وحدة التصرف في الممتلكات في قاعدة الدعم في عنتيبي</p>		
<p>تم التخلص مادياً من الأصول (١٠٩٨ ١ غير قابلة للاستهلاك و ٦٥٥ ٦٤ قابلة للاستهلاك). ويعزى ارتفاع عدد الأصول المتصرف فيها إلى الدعم المقدم إلى البعثات الأخرى استناداً إلى أحكام الاتفاق على المستوى التنفيذي بين البعثة والمستأجرين في قاعدة الدعم في عنتيبي</p>	<p>٦٥ ٧٦٣</p>	<p>التخلص مادياً من ٦١ ١٠٠ من الأصول (١٠٠٠ من الأصول غير القابلة للاستهلاك؛ و ٦٠ ٠٠٠ من الأصول القابلة للاستهلاك). وهذه الأصول مملوكة للبعثة ولبعثات الأخرى المتلقية للخدمات التي تمارس أنشطة في قاعدة الدعم في عنتيبي</p>
<p>هو عدد أطنان النفايات المتراكمة التي تم التخلص منها بطريقة آمنة ومراعية للبيئة من خلال إبرام العقود لذلك الغرض. وتعزى الزيادة في كمية النفايات التي تم التخلص منها إلى الدعم المقدم إلى بعثات أخرى استناداً إلى أحكام الاتفاق المبرم على المستوى التنفيذي بين البعثة والمستأجرين في قاعدة الدعم في عنتيبي</p>	<p>٨٤</p>	<p>التخلص من ٧٠ طناً من النفايات المتراكمة بطريقة آمنة ومراعية للبيئة من خلال إبرام العقود لذلك الغرض</p>

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفرق				الفترة
المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	
(١)	(٢)	(٢)-(١)=(٣)	(١)÷(٣)=(٤)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
٣٠ ٤٨٣,٦	٣١ ١٩٧,٨	(٧١٤,٢)	(٢,٣)	المراقبون العسكريون
٥١١ ٠٢٧,٢	٤٩١ ٦٢٤,٧	١٩ ٤٠٢,٥	٣,٨	الوحدات العسكرية
٢١ ١٨٣,٥	٢٠ ٤٦٣,٧	٧١٩,٨	٣,٤	شرطة الأمم المتحدة
٣٠ ٨٠٥,٠	٣٠ ٥٩٧,٩	٢٠٧,١	٠,٧	وحدات الشرطة المشكّلة
٥٩٣ ٤٩٩,٣	٥٧٣ ٨٨٤,١	١٩ ٦١٥,٢	٣,٣	المجموع الفرعي
الأفراد المدنيين				
١٦٠ ٧٥٧,٠	١٦٧ ٢٢٨,١	(٦ ٤٧١,١)	(٤,٠)	الموظفون الدوليون
١٠٢ ٧٦٠,٨	١١١ ٢٧٨,٢	(٨ ٥١٧,٤)	(٨,٣)	الموظفون الوطنيون
١٨ ٤٣٧,٧	٢٢ ٠٦٦,٩	(٣ ٦٢٩,٢)	(١٩,٧)	متطوعو الأمم المتحدة
—	١ ٨٢٥,٢	(١ ٨٢٥,٢)	—	المساعدة المؤقتة العامة
٣ ٩٤٠,٦	٣ ٤٢٩,٠	٥١١,٦	١٣,٠	الأفراد المقدمون من الحكومات
٢٨٥ ٨٩٦,١	٣٠٥ ٨٢٧,٤	(١٩ ٩٣١,٣)	(٧,٠)	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين
١ ١٠٩,١	٨٨٣,١	٢٢٦,٠	٢٠,٤	الخبراء الاستشاريون
٦ ٣١٠,٠	١٠ ٠٧٦,٥	(٣ ٧٦٦,٥)	(٥٩,٧)	السفر في مهام رسمية
٥٣ ٤٩٥,٦	٥٨ ٤٠٥,٣	(٤ ٩٠٩,٧)	(٩,٢)	المرافق والهياكل الأساسية
١٩ ٢٣٣,٩	١٧ ٣٥٧,٣	١ ٨٧٦,٦	٩,٨	النقل البري
١٧١ ٧٦٠,٩	١٧٢ ٨٦٧,٤	(١ ١٠٦,٥)	(٠,٦)	العمليات الجوية
١ ٠٣٩,١	١٩٦,٩	٨٤٢,٢	٨١,١	النقل البحري
٢١ ٦٢٨,٦	٢٦ ٧٦٠,٣	(٥ ١٣١,٧)	(٢٣,٧)	الاتصالات
١٥ ٤٠٩,١	١٥ ٣٢٦,١	٨٣,٠	٠,٥	تكنولوجيا المعلومات
٢ ٢١١,٥	٢ ٢٨٠,٦	(٦٩,١)	(٣,١)	الشؤون الطبية
—	—	—	—	المعدات الخاصة
٦٢ ١٢٩,٩	٤٨ ٧١٠,١	١٣ ٤١٩,٨	٢١,٦	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٢ ٠٠٠,٠	١ ٨٦٨,١	١٣١,٩	٦,٦	مشاريع سريعة الأثر
٣٥٦ ٣٢٧,٧	٣٥٤ ٧٣١,٧	١ ٥٩٦,٠	٠,٤	المجموع الفرعي

الفرق	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٢)-(١)=(٣)	(١)÷(٣)=(٤)
إجمالي الاحتياجات	١ ٢٣٥ ٧٢٣,١	١ ٢٣٤ ٤٤٣,٢	١ ٢٧٩,٩	٠,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٨ ١٥٠,٦	٣٠ ٨٣٩,٥	(٢ ٦٨٨,٩)	(٩,٦)
صافي الاحتياجات	١ ٢٠٧ ٥٧٢,٥	١ ٢٠٣ ٦٠٣,٧	٣ ٩٦٨,٨	٠,٣
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٢٣٥ ٧٢٣,١	١ ٢٣٤ ٤٤٣,٢	١ ٢٧٩,٩	٠,١

باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الأموال بين المجموعات

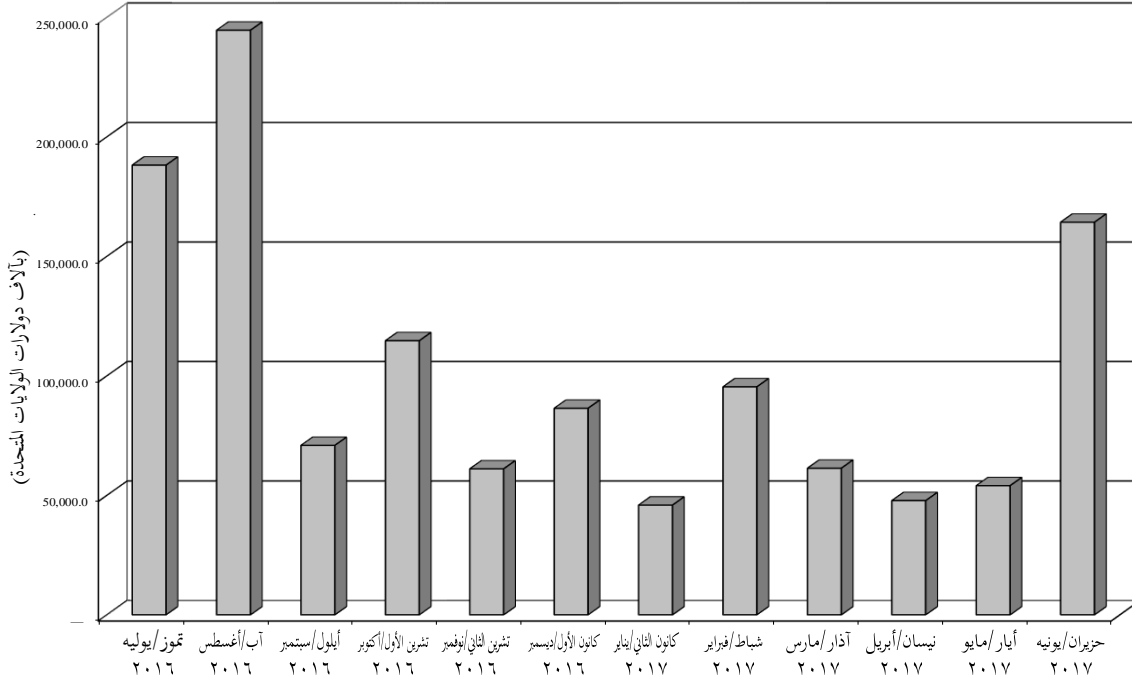
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح	اعتمادات الميزانية
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٩٣ ٤٩٩,٣	(١٨ ٨٣١,٠)	٥٧٤ ٦٦٨,٣	
ثانيا - الأفراد المدنيين	٢٨٥ ٨٩٦,١	١٩ ٩٣٤,٢	٣٠٥ ٨٣٠,٣	
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٣٥٦ ٣٢٧,٧	(١ ١٠٣,٢)	٣٥٥ ٢٢٤,٥	
المجموع	١ ٢٣٥ ٧٢٣,١	-	١ ٢٣٥ ٧٢٣,١	
النسبة المئوية للأموال المعاد توزيعها إلى مجموع الاعتمادات				١,٦

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقلت أموال إلى المجموعة الثانية، الأفراد المدنيين، لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن انخفاض معدلات الشواغر عما هو مدرج في الميزانية بالنسبة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة، وارتفاع نسبة التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات عما هو مدرج في الميزانية للموظفين الدوليين، وتغطية تكاليف نشر ما متوسطه ١٨ موظفا دوليا و ٥٨ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة لمدة أربعة أشهر لدعم مراجعة سجل الناخبين.

٦٨ - وأمكن إعادة التوزيع من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، نتيجة لارتفاع متوسط معدلات الشواغر الفعلية عما كان مدرجا في الميزانية للوحدات العسكرية وأفراد شرطة الأمم المتحدة، وارتفاع الخصومات من مبلغ التكاليف المسددة للبلدان المساهمة بقوات عما هو مدرج في الميزانية نتيجة عدم نشر معدات رئيسية مملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للاستعمال، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧، ولانخفاض تكلفة الإعاشة عما هو مدرج في الميزانية. وكانت إعادة التوزيع من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، ممكنة بفضل تأجيل خطة الشراء.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٦٩ - يعزى ارتفاع النفقات في تموز/يوليه ٢٠١٦ أساساً إلى إنشاء التزامات لتغطية تكاليف تناوب القوات ووحدات الشرطة المشكّلة؛ ولتسديد المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات؛ وللترتيبات التعاقدية لتسليم الوقود وحصص الإعاشة؛ ولترتيبات الاستئجار وطلبات التوريد المتعلقة بالأسطول الجوي للبعثة؛ ولتستئجار أماكن العمل.

٧٠ - ويعزى ارتفاع النفقات في شهري آب/أغسطس ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧ أساساً إلى إنشاء الالتزامات المتعلقة بالتكاليف المسددة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة المشكّلة وما يتعلق بها من المعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الصفة
٣٣٢٠,٤	إيرادات الاستثمار
١١٤٩,٩	إيرادات أخرى/متنوعة
-	تسويات الفترات السابقة
١٧٥٠٢,٤	إلغاء التزامات الفترة السابقة
٢١٩٧٢,٧	المجموع

هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة	
	المعدات الرئيسية	
٦٩٧١٤,٢	الوحدات العسكرية	
٤٦٢١,٤	وحدات الشرطة المشكّلة	
٧٤٣٣٥,٦	المجموع الفرعي	
	الاكتفاء الذاتي	
٧٥٣٥٣,٤	الوحدات العسكرية	
٣٩١٩,٢	وحدات الشرطة المشكّلة	
٧٩٢٧٢,٧	المجموع الفرعي	
١٥٣٦٠٨,٣	المجموع	
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية التاريخ الفعلي	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة		
١,٨	١ نيسان/أبريل ٢٠١٤	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة		
٢,٩	١ نيسان/أبريل ٢٠١٤	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤
عامل ظروف التشغيل المكثف		
٣,٧	١ نيسان/أبريل ٢٠١٤	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤
عامل العمل العدائي/التخلي القسري		
باء - العوامل المنطبقة على بلد الأصل		
٥,٣-٠		
عامل النقل الإضافي		

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات ^(أ)	٢٤٨٧٢,٦
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٢٤٨٧٢,٦

(أ) يمثل قيمة إيجار الأراضي والمباني ورسوم المطارات وحقوق الهبوط، ورسوم الترددات اللاسلكية وتسجيل المركبات.

رابعاً - تحليل الفروق^(٢)

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢,٣)	(٧١٤,٢)	المراقبون العسكريون

٧١ - يعزى الفرق أساساً إلى زيادة الاحتياجات تحت بند السفر لأغراض التمرکز والتناوب والعودة إلى الوطن، وهي زيادة تعزى بدورها إلى ارتفاع متوسط التكلفة الفعلية للرحلة الواحدة ذهاباً وإياباً لتصبح ٣٤٢٠ دولاراً بالمقارنة مع التكلفة المدرجة في الميزانية وقدرها ٢٤٣٥ دولاراً لكل رحلة ذهاباً وإياباً وتسجيل النفقات المتصلة ببدل الإقامة المقرر للبعثة لضباط الأركان العسكريين في إطار هذا البند من الميزانية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣,٨	١٩٤٠٢,٥	الوحدات العسكرية

٧٢ - يعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع معدل الشواغر الفعلي ليصبح ١٤,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٣,٥ في المائة؛ وارتفاع الخصومات الفعلية من التكاليف المسددة للبلدان المساهمة بقوات نتيجة عدم نشر المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧؛ وانخفاض المتوسط الفعلي لتكلفة حصص الإعاشة اليومية البالغة ٥,٧٥ دولاراً مقارنة بالمتوسط اليومي المدرج في الميزانية البالغ ٦,٥٩ دولاراً؛ وانخفاض متوسط التكلفة الفعلية للرحلة الواحدة ذهاباً وإياباً البالغ ١٠٥٥ دولاراً لتناوب القوات مقارنة بمتوسط التكلفة المدرج في الميزانية والبالغ ١٣٧٠ دولاراً للرحلة الواحدة ذهاباً وإياباً؛ وعدم إجراء التناوب المقرر للمعدات المملوكة للوحدات فيما يتعلق بأربع وحدات.

٧٣ - وقابل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئياً زيادات في المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات بسبب زيادة الموجودات على أساس الاحتياجات التشغيلية وارتفاع الأداء في مجال الاكتفاء الذاتي عما كان مدرجاً في الميزانية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣,٤	٧١٩,٨	شرطة الأمم المتحدة

(٢) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن ٥ في المائة أو ١٠٠.٠٠٠ دولار.

٧٤ - يعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع معدل الشواغر الفعلي ليصبح ١٧,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٤,٠ في المائة.

الفرق

بألاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٢٠٧,١	٠,٧

وحدة الشرطة المشكلة

٧٥ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند السفر المتعلق بالتمركز أو التناوب أو العودة إلى الوطن، وهو انخفاض يعزى بدوره إلى انخفاض متوسط التكلفة الفعلية للرحلة الواحدة ذهابا وإيابا إلى ٧٩٢ دولارا بالمقارنة مع متوسط التكلفة المدرج في الميزانية لكل رحلة ذهابا وإيابا البالغ ١ ٥٢٧ دولارا.

٧٦ - وقابل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئيا انخفاض الخصومات الفعلية من التكاليف المسددة للبلدان المساهمة بقوات نتيجة عدم نشر المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧ وإلى انخفاض معدل الشواغر الفعلي إلى ٠,١ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١,٠ في المائة.

الفرق

بألاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٦ ٤٧١,١)	(٤,٠)

الموظفون الدوليون

٧٧ - يعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع متوسط النسب الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات ليلبلغ ٩٠ في المائة مقارنة بمتوسط المعدل المدرج في الميزانية ونسبته ٨٢,٨ في المائة وإلى انخفاض معدل الشواغر الفعلي إلى ١٢,١ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٤,٠ في المائة. ويعزى ارتفاع نسبة التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات أساسا إلى تسجيل النفقات المتصلة بمنح التعليم من الفترات السابقة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٧٨ - وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئيا وقف دفع بدل المخاطر للموظفين العاملين في غوما وبوكافو.

الفرق

بألاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٨ ٥١٧,٤)	(٨,٣)

الموظفون الوطنيون

٧٩ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض معدل الشواغر الفعلي للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ليلبلغ ١٩,٧ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ٢٩,٠ في المائة، وانخفاض معدل الشواغر الفعلي للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة ليلبلغ ٦,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في

الميزانية ونسبته ١٠،٠ في المائة؛ وإصدار جداول جديدة لمرتبات موظفي الخدمة العامة الوطنية والموظفين الفنيين الوطنيين في أوغندا، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ وارتفاع النسبة الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات لتبلغ ٣٦،٧ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٣٥،٠ في المائة.

٨٠ - وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئياً وقف دفع بدل المخاطر للموظفين العاملين في غوما وبوكافو.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٩,٧)	(٣ ٦٢٩,٢)	متطوعو الأمم المتحدة

٨١ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى نشر ما متوسطه ٥٨ من متطوعي الأمم المتحدة لمدة أربعة أشهر لدعم مراجعة السجل الانتخابي، وإلى انخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي إلى ١٣،٤ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٥،٠ في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
-	(١ ٨٢٥,٢)	المساعدة المؤقتة العامة

٨٢ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى نشر ما متوسطه ١٨ موظفاً دولياً لمدة أربعة أشهر لدعم مراجعة السجل الانتخابي، وإلى حصة البعثة في تكلفة المساعدة المؤقتة العامة لدعم الأنشطة المتصلة بالمجموعة ٥ والتوسعة ٢ لنظام أوموجا، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٣,٠	٥١١,٦	الأفراد المقدمون من الحكومات

٨٣ - يعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع معدل الشواغر الفعلي ليصل إلى ٣٥,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ٣٠,٠ في المائة؛

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٠,٤	٢٢٦,٠	الخبراء الاستشاريون

٨٤ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى قرار الاستفادة بشكل أكبر من المقاولين التجاريين بدلا من فرادى الخبراء الاستشاريين في مجال التدريب، الأمر الذي أدى إلى تسجيل النفقات تحت بند رسوم التدريب بدلا من الخبراء الاستشاريين، وإلى زيادة استخدام المدربين الداخليين وإلغاء عدد من الدورات التدريبية.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٣ ٧٦٦,٥)	(٥٩,٧)

السفر في مهام رسمية

٨٥ - يعزى الفرق أساسا إلى السفر لدعم مراجعة السجل الانتخابي، وإلى الحالة غير المتوقعة في مقاطعات كاساي وفتح مكتب كانانغا، وإلى بعثة مجلس الأمن وحصّة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تكاليف السفر الرسمي من أجل دعم الأنشطة المتصلة بالمجموعة ٥ والتوسعة ٢ لنظام أوموجا، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٤ ٩٠٩,٧)	(٩,٢)

المرافق والهياكل الأساسية

٨٦ - يعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع التكاليف، عما كان مقررا، للاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات الصيانة والتنظيف والحجاجة في غوما وكينشاسا وبوكافو وكيسانغاني وعنتيبي وكينغالي؛ وارتفاع المتوسط الفعلي لأسعار الوقود إلى ٠,٩٠ دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية وقدره ٠,٨٤ دولار للتر الواحد؛ وارتفاع الاستهلاك الفعلي إلى ١٣,٥٥ مليون لتر مقارنة بالاستهلاك المدرج في الميزانية البالغ ١١,٨٥ مليون لتر لدعم مراجعة السجل الانتخابي؛ والزيادة في التكاليف الأمنية في ضوء تدهور الحالة الأمنية؛ والزيادات في إيجار المباني القائمة واستئجار أماكن إضافية لإيواء الوحدات العسكرية وللدعم الانتخابي.

٨٧ - وقوبلت الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئيا بتأجيل خطة الشراء كجزء من جهود البعثة لإعادة ترتيب الموارد حسب الأولوية من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية غير المدرجة في الميزانية المتعلقة بما قدمته البعثة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من مساعدة تقنية ودعم لوجستي لمراجعة السجل الانتخابي.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١ ٨٧٦,٦	٩,٨

النقل البري

٨٨ - يعزى الفرق أساسا إلى تأجيل اقتناء مركبات الركاب الخفيفة ومعدات الورشات كجزء من جهود البعثة لإعادة ترتيب الموارد حسب الأولوية من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية غير المدرجة في الميزانية المتعلقة بما قدمته البعثة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من مساعدة تقنية ودعم لوجستي لمراجعة السجل الانتخابي.

٨٩ - وقوبل انخفاض الاحتياجات جزئيا بزيادة الاحتياجات من الوقود بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لأسعار الوقود إلى ٠,٩٠ دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية لكل لتر البالغ ٠,٨٤ دولار وإلى ارتفاع الاستهلاك الفعلي إلى ١٢,٤٠ مليون لتر مقارنة بالاستهلاك المدرج في الميزانية البالغ ١١,٤١ مليون لتر لدعم مراجعة السجل الانتخابي، وبسبب زيادة النشاط في منطقة كاساي.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٠,٦)	(١ ١٠٦,٥)	العمليات الجوية

٩٠ - يعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع تكاليف الأسطول المضمونة بسبب التغييرات في تكوين الأسطول وزيادة في عدد ساعات الطيران لدعم مراجعة السجل الانتخابي، وإلى اقتران ارتفاع المتوسط الفعلي لأسعار الوقود إلى ٠,٨٠ دولار للتر الواحد، مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية لكل لتر وقدره ٠,٦٩ دولار، بارتفاع الاستهلاك الفعلي إلى ٣٠,٦٦ مليون لتر، مقارنة بالاستهلاك المدرج في الميزانية والبالغ ٢٣,٧٦ مليون لتر لدعم مراجعة السجل الانتخابي.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٨١,١	٨٤٢,٢	النقل البحري

٩١ - يعزى الفرق أساسا إلى عدم نشر مركب للدوريات على بحيرة تنجانيقا، إذ لم تكن هناك مراكب محلية متاحة للإيجار لأداء مهام الدعم/الدوريات لصالح الوحدة النهرية، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار المراكب والوقود.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٣,٧)	(٥ ١٣١,٧)	الاتصالات

٩٢ - يعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بخدمات الهواتف الخلوية؛ وتكلفة الخدمات الساتلية "O3b"؛ والتكلفة الإضافية لخدمات "IntelsatOne" اللازمة لتعزيز الموصولية؛ والحاجة إلى معدات لاسلكية إضافية لدعم الاتصالات اللاسلكية خلال العمليات التكتيكية العسكرية في منطقتي كيفو

الشمالية وإيتوري؛ والحاجة إلى معدات اتصال وهياكل أساسية إضافية في كانانغا وكاساي لتلبية التحديات الأمنية وكفالة الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل.

٩٣ - وقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئياً إرجاء شراء لوازم الاتصالات كجزء من الجهود التي تبذلها البعثة لإعادة ترتيب الموارد حسب الأولوية من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية غير المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بما قدمته البعثة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من مساعدة تقنية ودعم لوجستي لمراجعة السجل الانتخابي.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
١٣ ٤١٩,٨	٢١,٦	

٩٤ - يعزى الفرق أساساً إلى ما يلي: رصد الاعتماد المخصص لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بشكل مركزي في إطار هذا البند من الميزانية، في حين أنفقت الموارد فعلياً في مجموعة من اللوازم والخدمات، مثل حصص الإعاشة والخدمات الطبية، وقُيدت في إطار بنود الميزانية الخاصة بكل منها؛ وتأجيل خطة الشراء كجزء من جهود البعثة لإعادة ترتيب الموارد حسب الأولوية من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية غير المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بما قدمته البعثة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من مساعدة تقنية ودعم لوجستي لمراجعة السجل الانتخابي، مما أدى إلى انخفاض تكاليف الشحن؛ وانخفاض المتوسط اليومي الفعلي لتكلفة حصص الإعاشة إلى ٠,٩٢ دولار مقارنة بالمتوسط اليومي المدرج في الميزانية البالغ ١,٤١ دولار؛ وانخفاض عدد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المدعومة فعلياً إلى ٢١ ٨٠٥ من الأفراد بالمقارنة مع العدد المدرج في الميزانية البالغ ٢٥ ٠٠٠ فرد، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بحصص الإعاشة وما يتصل بها من رسوم الشحن.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	المشاريع السريعة الأثر
١٣١,٩	٦,٦	

٩٥ - يعزى الفرق أساساً إلى النفقات المتصلة بالمشاريع السريعة الأثر المحملة على فئة اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٩٦ - يرد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد غير المستعمل البالغ ٩٠٠ ٢٧٩ ١ دولار فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، البالغة ٧٠٠ ٩٧٢ ٢١ دولار والمتأتية من إيرادات الفوائد (٤٠٠ ٣٢٠ ٣ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٩٠٠ ١٤٩ ١ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٤٠٠ ١٧ ٥٠٢ دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣٠١/٧١

(A/71/836/Add.11)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة تنفيذًا للطلب/التوصية

وافق المراقب المالي على ١٥٠ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٢٥ موظفا دوليا و ٣٩ موظفا وطنيا و ٨٦ من متطوعي الأمم المتحدة) على أساس استثنائي في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، تم نشر ما متوسطه ١٨ من الموظفين الدوليين و ٥٨ من متطوعي الأمم المتحدة لمدة أربعة أشهر بمجموع نفقات يبلغ ٢٤٦ مليون دولار. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، تم نشر ١٨ من الموظفين الدوليين و ٨٦ من متطوعي الأمم المتحدة.

تستخدم الحواسيب البالغ عددها ٨٠٠ حاسوب بشكل كامل لدعم برامج التدريب، ونظم إدارة الوقود وخصص الإعاشة، والموصولية الاعتيادية للوحدات، ونظام مراقبة حركة السيارات وبرمجة المعدات. ولذلك فهي غير متاحة للاستخدام على سبيل الاحتياط أو لأغراض الاستبدال. والحد الأدنى المطلوب لضمان الاستجابة في الوقت المناسب لاستبدال المعدات غير المخطط له بسبب حوادث التلف أو الضياع العرض ولتوفير الدعم في حالات الاحتياجات الطارئة هو ٣١٩ حاسوباً احتياطياً. وستسعى البعثة لإدارة المخزون الاحتياطي من الحواسيب بصورة فعالة من خلال برنامج استبدال يستخدم عددا من الحواسيب الاحتياطية لاستبدال الأجهزة الحاسوبية التي تجاوزت عمرها الافتراضي أو التي طالها البلى.

يخضع كل من توفير الخدمات اللغوية وإدارة فرادى المتعاقدين لأحكام الاتفاق المالي المبرم بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

وتثق اللجنة بأن تقرير الأداء المالي للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ سيتضمن تفاصيل كاملة عن النفقات الفعلية المتكبدة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ فيما يتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة البالغ عددها ١٥٠ وظيفة والتي أنشئت من أجل تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لدعم عملية تسجيل الناخبين (الفقرة ١٤).

ونظرا لتوافر قرابة ٨٠٠ حاسوب للأغراض العامة، بما في ذلك للتدريب ومقاهي الإنترنت، ومع مراعاة قصر عمر المعدات الحاسوبية، وكذلك وجود عقود إطارية تتيح التعجيل بشراء الأجهزة الحاسوبية وتسليمها، ترى اللجنة الاستشارية أنه من الممكن تخفيض مخزونات البعثة من الحواسيب ال ٣١٩ الاحتياطية. وبناء عليه، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام إعادة تقييم احتياجات البعثة من الحواسيب الاحتياطية وتعديل مستوى المخزونات وفقا لذلك. وتأمل اللجنة أن يدرج الأمين العام في تقرير الأداء عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ معلومات عن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد. (الفقرة ٦٠).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرسوم الإدارية التي يفرضها مكتب خدمات المشاريع على البعثة من أجل توفير الخدمات اللغوية وإدارة فرادى المتعاقدين تتجاوز الحدود

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة تنفيذًا للطلب/التوصية

القصوى المحددة في مذكرة التفاهم المذكورة أعلاه بشأن خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وترى اللجنة أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن تقدير الرسوم الإدارية، بما في ذلك ترتيبات هذه الرسوم المفروضة على أنواع مختلفة من الخدمات، ومستواها وحدودها القصوى، وتأمل أن يقدم الأمين العام مزيداً من التفاصيل عن هذه المسألة في سياق تقرير الأداء للفترة الحالية، وكذلك في الميزانية المقبلة (الفقرة ٦٨).

جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويخضع الاتفاق المالي لأحكام مذكرة التفاهم الشاملة المبرمة بين الأمم المتحدة ومكتب خدمات المشاريع، التي تحدد رسوم الإدارة في نسبة ٨ في المائة. وتنطبق الرسوم الإدارية على صافي تكاليف المشروع. ويشمل صافي تكاليف المشروع ما يقدمه مكتب خدمات المشاريع من دعم وخدمات (أي تكاليف فريق المشروع)، والتكاليف المباشرة التي تدار محلياً، فضلاً عن النفقات الإدارية العامة، من قبيل الرسوم المصرفية.